التحول الديمقراطى فى القارة الإفريقية



تأليف

عبد القادر رزيق المخادمى

دار الفجر للنشر والتوزيع

التحول الديمقراطى فى القارة الأفريقية

التحوّل الديمقراطي في القارة الإفريقية

La transition démocratique au continent africain

تأليف

عبد القادر رزيق المخادمي

دار الفجر للنشر والتوزيع

2006

التحول الديمقراطى فى القارة الأفريقية

عبد القادر رزيق المخادمى

حقوق النشر
الطبعة الأولي 2006

رقم الإيداع
15078
الترقيم الدولي I.S.B.N.
977-358-099-7

دار الفجـــر للنشـــر و التـــوزيـــع
4 شارع هاشم الأشـــقـــر - النزهة الجديدة - القاهرة
ت : 6242520 - 6246252 (00202)
ف : 6246265 (00202)

الإهداء

إلى ضحايا الأيادي المغلولة والأعناق المطوّقة بالسلاسل...

من أطفال ونساء وشباب...

الذين مرّوا من (باب اللاعودة) في جزيرة (غوري)

نحو بحر الظلمات...دون رجعة.

المحتويات

الفصل الرابع

خصائص الوجود الأوروبي في إفريقيا

الفصل الخامس

نشأة القومية الإفريقية

الفصل السادس

الاتحادات الإفريقية الإقليمية

الفصل السابع

الحركات السياسية الإفريقية

الفصل الثامن

الإصلاحات السياسية والاقتصادية

الفصل التاسع

الديمقراطية في المجال الاقتصادي

الفصل العاشر

النظرة الأمريكية للإصلاحات السياسية في إفريقيا

الفصل الحادي عشر

إفريقيا والمستقبل الواعد

الفصل الثاني عشر

الإستراتيجية الأوروبية في إفريقيا

المقدمة

الشائع أن القارة الإفريقية لاتهز أزماتها العالم، لأنها ببساطة لاتمس مادة استراتيجيه كالبترول..ولا تهدد بمواجهة بين مصالح كبار العالم اليوم، رغم ما يغلب على القارة من طابع الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية، لعدة عوامل أبرزها الحدود (Les frontiéres) الموروثة عن الاستعمار (Colonialisme) التي كانت كثيرا ما تثير خلافات حادة بين الدول الإفريقية، فانحدرت في بعض الحالات إلى درك القتال على الحدود (Les frontiéres)، وبالتالي، ليس غريبا أن يقر مؤتمر القمة الإفريقية في 21 يونيو سنة (1964م) احترام الوحدة الترابية للدول المستقلة، والاعتراف (La reconnaissance) بالحدود (Les frontiéres) الموروثة عن **الاستعمار** (Colonialisme) يوم الاستقلال (Indépendance)، وهكذا كان يستغل الإمبراطور **هيلاسيلاسي** هذه الوضعية، مهددا الدول الإفريقية التي أرادت إثارة المسألة الإرترية خاصة سنة (1967م) حين طغت على مسرح الأحداث السياسية، حتى **أن وزيرا إثيوبيا** قال متوعدا: **إن من يسكن في بيت من زجاج يجب ألا يلعب بالحجار.**

إذن عدة تعقيدات في **إفريقيا**، فمثلا لا توجد في إفريقيا بالكاد حدود سياسية مبنية على الجغرافية الطبيعية كالأنهار أو الجبال أو الصحارى. ولا على الجغرافية البشرية التي ترسم الحدود (Les frontiéres) بين شعوب متكاملة، لها مقومات أو صفات أو حتى لغة واحدة.

وإلى وقت قريب نسبيا في التاريخ كانت إفريقيا قارة مجهولة. وقد سموها **القارة السوداء** لا لأن سكانها لون جلدهم أسود، ولكن لأنها قارة مجهولة..مظلمة..لايعرف أحد ما في داخلها. إفريقيا لم ترسم خريطة واحدة دقيقة قبل قرن واحد من الزمان.

وعندما دخلتها الدول الغازية من كل جانب..لم تجد إلا مجموعات قبائل ليست بالدول ولا بالقوميات ولا باللغة. فكان أن قامت هذه الدول الغازية بتقسيم إفريقيا على الورق، أي حدود كل قطر مرسومة حين تقابلت على الأرض جنود **انجلترا وفرنسا** وألمانيا **وايطاليا والبرتغال** واسبانيا..الخ.

وبالتالي، نلاحظ أن إفريقيا فيها أكبر عدد من خطوط " **الحدود المستقيمة** " مرسومة بالمسطرة، وليست متعرجّة متداخلة كحدود **أوروبا** أو **آسيا** أو غيرها من دول العالم القديم التي ر سمت حدودها قوميات ولغات وهجرات وحروب طوال آلاف السنين.

وعندما استقلت الدول الإفريقية، وتكونت منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine)، وجد كل زعماء الاستقلال (Indépendance) أنفسهم أمام اتجاهين:

الأول: هو أنه لايوجد " **شعب**" إفريقي واحد، تجمعه حدود سياسية واحدة. إنما كل "**شعب**" موزع بين عدة دول.

الثاني: هو أنه لاتوجد حدود دولة ما إلا وتجمع أجزاء من عدة شعوب وقبائل ولهجات وولاءات وأديان مختلفة. حقيقتان. كأنهما وجهان لعملة واحدة.

وانطلاقا من هذه المعطيات ارتأى الأفارقة أن فتح باب البحث في تعديل الحدود (Les frontiéres) تبعا للجغرافية، أوبناء على القبائل، معناه تغيير كل حدود القارة الإفريقية، والنتيجة الحتمية لذلك حروب تبدأ ولا تنتهي أبدا.

ولذلك كان من الحكمة الاتفاق (Acord) على شيء أساسي جدا، وهو: قداسة تلك الحدود (Les frontiéres) رغم كل مطالبها. وعدم التعرض لها والمساس بها، مهما كانت الحجج قوية، وذلك سدا لباب، لو يفتح على مصراعيه أمام الريح، فسوف تعصف الريح بالأخضر واليابس.

إن رد فعل المجتمع الإفريقي بالنسبة للحدود التي اصطنعها المستعمر والتي فصل فيها القارة إلى أقاليم متمايزة، كان ذا بعدين:

البعد الأول: ميل لدى بعض المستنيرين بقدر من الثقافة السياسية إلى توطين أركان بيئة إقليمية وصبغها بصبغة قومية محلية. أو بمعنى آخر، إنشاء قوميات افريقية محلية متعددة على نمط المفهوم الغربي للقوميات، أي تحويل إفريقيا إلى بلقان أخرى، تظل فيها الأقسام التي وضعت صدفة وبدون أي فيصل واضح،

البعد الثاني: ميل فطري لدى الإفريقي في التجاوز عن تلك الحدود (Les frontiéres) الاصطناعية إذ أنه يتجاوز عنها فعلا ولا يلزم نفسه بها. فإن الإفريقي بطبيعته رجل يسافر إلى أبعد مسافات سعيا وراء العمل. ولذلك، فإن الظاهرة الواضحة في إفريقيا هي كثرة الهجرات الداخلية المؤقتة، بحيث تكاد تغير من الحدود (Les frontiéres) الاصطناعية التي رسمها الاستعمار (Colonialisme).

ولهذا قامت **الأحزاب السياسية** (Les partis politiques) في إفريقيا، تتشابه خصائصها وأهدافها ومراميها البعيدة، وإن اختلفت وسائلها وطريقة تكوينها. وأسباب التشابه ومقوماته هي أنها جميعها تنادي بشيء واحد، الاستقلال (Indépendance) وحق تقرير المصير، أما عوامل تباين وسائلها وطرق نشأتها تعود إلى أسلوب القوى الاستعمارية التي قامت هذه الأحزاب لمناهضتها وإلى رد فعل تلك القوى تجاهها.

والجدير بالذكر، أن الظاهرة الواضحة في إفريقيا أنه في الأقاليم الغربية منها عامة، وأغلبها وأثناء خضوعها للاستعمار الفرنسي، كانت في هذه الأقاليم عدة أحزاب سياسية، إلا أن تعددها كان ينتمي إلى حد ما إلى الأسلوب القائم في فرنسا ذاتها، وبالتالي، كانت تمثل فروعا للأحزاب السياسية القائمة في فرنسا، وليس غريبا في ذلك، فأسلوب الإدارة الفرنسية قد بني على قاعدة انضمام المستعمرات للوطن الأم – كما كانت تتوهم فرنسا- وأن يتم ذلك الانضمام على أساس التشابه.

في إفريقيا الشرقية والوسطى، التي كانت تخضع للاستعمار البريطاني، نجد أن الأحزاب تتشابه في تكوينها وحتى في تسميتها، وهي تقوم على نظام الحزب الواحد (parti unique) أو الحزبين والتسمية الغالبة هي **حزب المؤتمر**، فنجد في كينيا وفي روديسيا وفي نياسالاند وفي جنوب إفريقيا. وقد تقوم إلى جانبه أحزاب أخرى ولأنها ليست بذات الأهمية ولأقل من مثيلاتها في إفريقيا الغربية.

أيضا، هناك عامل آخر لايستهان به في مسألة الأحزاب السياسية (Les partis politiques) في إفريقيا، وأعني به موقف المستوطنين من غير الإفريقيين. وموقف هؤلاء قد أثر إلى حد كبير في نشوء الأحزاب القوية في وسط وشرق إفريقيا. إذ أن النزعة التي تسود المستوطنين في هذه المناطق نزعة انعزالية وميل إلى التطرف العنصري. ولذلك نشأت الأحزاب القومية فيها على قدر من القوة والميل إلى وسائل العنف (Violence).

إذن الأحزاب الإفريقية تشترك برمتها في هدف واحد، وهو تعبير عن الرغبة التي تجيش في صدور أبناء هذه القارة، ويتلخص في الخلاص من المستعمر، والوصول إلى الحكم الوطني المستقل والحفاظ على ذلك الاستقلال (Indépendance) بعد ذلك أيا كان الثمن وأيا كانت التضحية المبذولة.

ولاشك أن العنصر الفعال في إقامة الدولة المستقلة، هو حال أبنائها أنفسهم والقدر الذي هم عليه من وعي سياسي. ولذلك فإن أول هدف للأحزاب السياسية القومية في إفريقيا، هو نشر الوعي السياسي بين أبناء الوطن، وتدريب المواطنين على ممارسة حقوقهم، وما تكاد دول تبلغ قدرا من الاستقلال (Indépendance) حتى يعمد زعماؤها إلى نشر الثقافة السياسية وتمريس الشعب عليها، لأنه ليس هناك معيار يحدد درجة النضج الذي ينبغي أن يتحقق عنده إقليم ما، الحكم القومي، فالقاعدة أن الحرية تنتزع ولا تمنح.

كما أن إحدى سمات الحركة الإفريقية هو إنشاء اتحادات للدول، فما تكاد تتحصل دولة على استقلالها حتى تسعى إلى اتحاد مع دولة أخرى، وهي مؤشر طيب مثل: اتحاد المغرب العربي (UMA)، والمجموعة الاقتصادية لتنمية

دول غرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول جنوب القارة. وخلفية الميل إلى التكتلات هو إحساس الإفريقي أن الحدود (Les frontiéres) التي رسمت في بلاده إنما هي حدود مصطنعة خلفها المستعمر بهدف تفتيت شعوب القارة الإفريقية.

ومما لاشك فيه، أن القارة الإفريقية لاتزال تعاني التدخلات الأجنبية، وهي نتيجة الحرب الباردة (la guerre froide) التي سارت القارة في فلكها، ودفعت خسائر جسيمة لاتزال آثارها بادية إلى يومنا هذا. وصحيح أن التجربة الديمقراطية (Démocratie) لاتزال في بدايتها، وتتم بطريقة ارتجالية دون تحقيق، ودون دراسة مسبقة أو أي احتياطات من أي نوع، وتحت تأثير التغييرات التي حدثت في أماكن أخرى من العالم خاصة في بلدان أوروبا الشرقية، شرع في تطبيق مسارات الديمقراطية (Démocratie) في إفريقيا، مما سمح بظهور بذور الفتنة والانقسام الأخرى، سيما بلدان ما وراء الصحراء.

عبد القادر رزيق المخادمي

باش جراح (الجزائر) سنة2005م

الموافق عام 1426هـ



خريطة إفريقيا (www.election-politique.com)

الفصل الأول

النظم السياسية الإفريقية

ما قبل الاستعمار

تمهيد:

عرفت القارة الإفريقية حضارات عديدة قبل مجيء الرجل الأبيض. ففي **غرب إفريقيا** كانت هناك إمبراطوريات وحضارات قديمة في غانا وشنجهاي ومالي و (والاتاسومي). **وإفريقيا الاستوائية** كانت هناك مملكة الكونغو، وفي **إفريقيا الوسطى** كانت هناك مملكتا بوغندا وبونيورو، وكذلك وجدت دول قديمة فيما يعرف الآن بمالاوي (نياسالاند) وتنجانيقا. أما في **جنوب إفريقيا** فقد وجدت إمبراطورية الزولو.[1]

وبالتالي، فإن القارة الإفريقية قد عرفت النظم الحكومية وعرفت الدول قبل التأثر بالحضارة الغربية. وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم النظم السياسية الإفريقية الأصيلة أساسا إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** وتضم تلك المجتمعات ذات السلطة المركزية والجهاز الإداري والمنظمات القضائية، أي تلك الجماعات ذات الحكومات والتي فيها تتواكب اختلافات الثروة والامتيازات والمكانة الاجتماعية، مع توزيع النفوذ والسلطة، وتضم هذه المجموعة (**الزولو**) و (**النجواتو**) و(**البمبا**) و (**الباني أنكولي**) و (**الكيدي**) وغيرها.
- **أما المجموعة الثانية:** فتضم تلك الجماعات التي تفتقر إلى السلطة المركزية والجهاز الإداري والمنظمات القضائية، أي تلك التي تفتقر

---

[1] نزيه نصيف ميخائيل، النظم السياسية في إفريقيا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة 1967، مصر.

إلى الحكومة، والتي لا توجد فيها فروق واضحة في المركز والمكانة والثروة. وتضم هذه المجموعة (**اللوجولي**) و (**التالنسي**) و(**النوير**) وغيرها.

وهكذا، فمن وجهة نظر هؤلاء الذين يرون أن الدولة إنما يستدل عليها من وجود الحكومة والهيئات الحكومية، يمكن أن توصف المجموعة الأولى بأنها **دول بدائية** على حين توصف المجموعة الثانية بأنها **مجتمعات لادولية**. ويلاحظ أن المجتمعات الإفريقية الأولية كانت بصفة عامة ذات **نظم رئاسية** وإن وجدت بعض المجتمعات غير الرئاسية مثل(**الأيبو**) في نيجيريا، و(**الماساي**) في كينيا، و(**الباسوجا**) في أوغندة، كما أنها كانت ذات نظم ديمقراطية.



منظر لجزيرة غوري (www.election-politique.com)

المبحث الأول

الاجتياح الأوروبي لإفريقيا

والجدير بالملاحظة، أنه في القرن التاسع عشر قد شهد بداية حركة الاستعمار (Colonialisme) الأوروبي الذي اجتاح وقتها إفريقيا، أو ما اصطلح عليه آنذاك **بتخاطف إفريقيا** التي بلغت أقصاها فيما بين سنتي (1870م) و(1914م) بفعل تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية التي هزت الاقتصاد الأوروبي.[1] فقد أصيب الاقتصاد الأوروبي بأزمة عنيفة في هذه الفترة، وفقدت بريطانيا احتكارها الصناعي العالمي إذ ظهر من ينافسها في الأسواق العالمية من دول القارة الأوروبية، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي تكدس الإنتاج، خاصة أن الحماية الجمركية كانت قد أقفلت أسواق أوروبا لصالح الصناعة الوطنية.

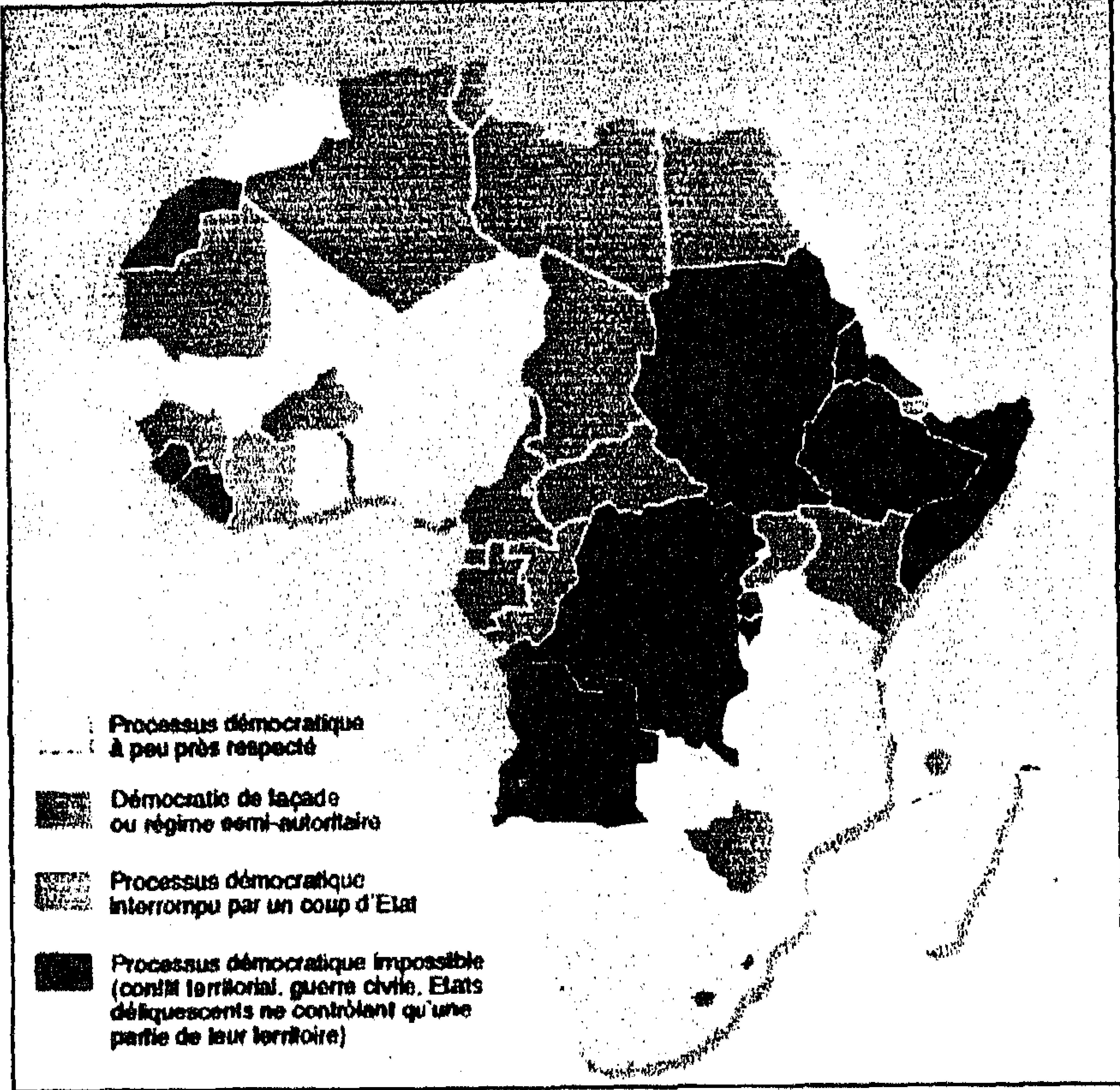
- أمام هذا المنعرج الخطير كان لزاما على الدول الاستعمارية أن تفكر في الحل وهو التوسع في أسواق ما وراء البحار وذلك بالاستفادة بما طرأ من تقدم على وسائل النقل وطرق المواصلات. وكانت إفريقيا– وهي في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط –- أنسب الأقاليم إزاء مثل هذه الأفكار التوسعية، فتسابقت دول أوروبا الصناعية على تملك أكبر عدد ممكن من أراضي القارة الإفريقية، التي كانت تنظر لها من باب **الأرض التي لا صاحب لها**. وهكذا لم

[1] المرجع السابق، نقلا عن الدكتور عبد الملك عودة، السياسة والحكم في إفريقيا، القاهرة، سنة 1959م.

تحل الحرب العالمية الأولى إلا وكانت إفريقيا مقسمة فيما بين بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وألمانيا، وايطاليا، واسبانيا، والبرتغال.

وبمرور الأيام، تحولت أوضاع هذه التبعية (La dépendance) لتأخذ صورة الاستعمار (Colonialisme) المباشر فيما قبل الحرب العالمية الأولى إلى صورة الانتداب (Mandat) والوصاية- فيما بعد هذه الحرب — تحت إشراف عصبة الأمم (SDN) ومنظمة الأمم المتحدة (ONU). وطبقت كل من هذه الدول الاستعمارية صورة أو أخرى من نظم الحكم الغربية على القارة الإفريقية. وأمام هذا التصارع بين نظامين للحكم: النظام الوطني القديم والنظام الأجنبي المفروض، قامت علاقات المد والجزر التي كانت لها آثارها السلبية. حيث يمكن ملاحظة اختلافات بين مجموعتين لنظم الحكم الإفريقية، ففي الجماعات من الفئة الأولى مثلا حرم الحاكم الأعلى من سلطاته عن طريق تدخل الحكومة الاستعمارية ومنعه من استعمال سلطته المنظمة تحت أمره على مسئوليته الخاصة، وبالتالي، لم يعد يحكم بناء على حقه الخاص المطلق وإنما كوكيل عن الحكومة الاستعمارية.

كما كان للنظم الإفريقية الأصيلة جانبها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكانت لها نظم الولاء الاجتماعي الخاصة بها، كما كانت لها نظم عقوباتها الخاصة، وكان لها اقتصادها المتميز القائم على الصيد والرعي والزراعة المتنقلة، ونظمها الخاصة في تنظيم استعمال الأرض على أساس الملكية المشاعة التي كانت تفي بالحاجات المتواضعة لأفراد العائلة.



الإصلاحات السياسية في إفريقيا (www.election-politique.com)

وكانت الأرض نوعا من الوقف ليست له قيمة اقتصادية أو سوقية مباشرة، أو كان لكل فرد نصيبه المحدد من ممتلكات العائلة بأية صورة من الصور دون رضاء جميع أعضائها. فهو لا يستطيع أن يؤجر الأرض أو يقرضها أو يقسمها دون موافقة العائلة. ومن الناحية القانونية كانت الالتزامات مرتبطة بالنظام الجماعي لملكية الأرض، فكانت جميع الالتزامات تدفع من أرض العائلة. كذلك كان للإفريقيين مميزاتهم الخاصة بالزواج والطلاق والأعياد، وتقاليدهم وأعرافهم ودياناتهم الخاصة بهم التي تميزهم عن باقي المجتمعات الأخرى من قبيل تعدد الزوجات وختان البنات وغيرها.

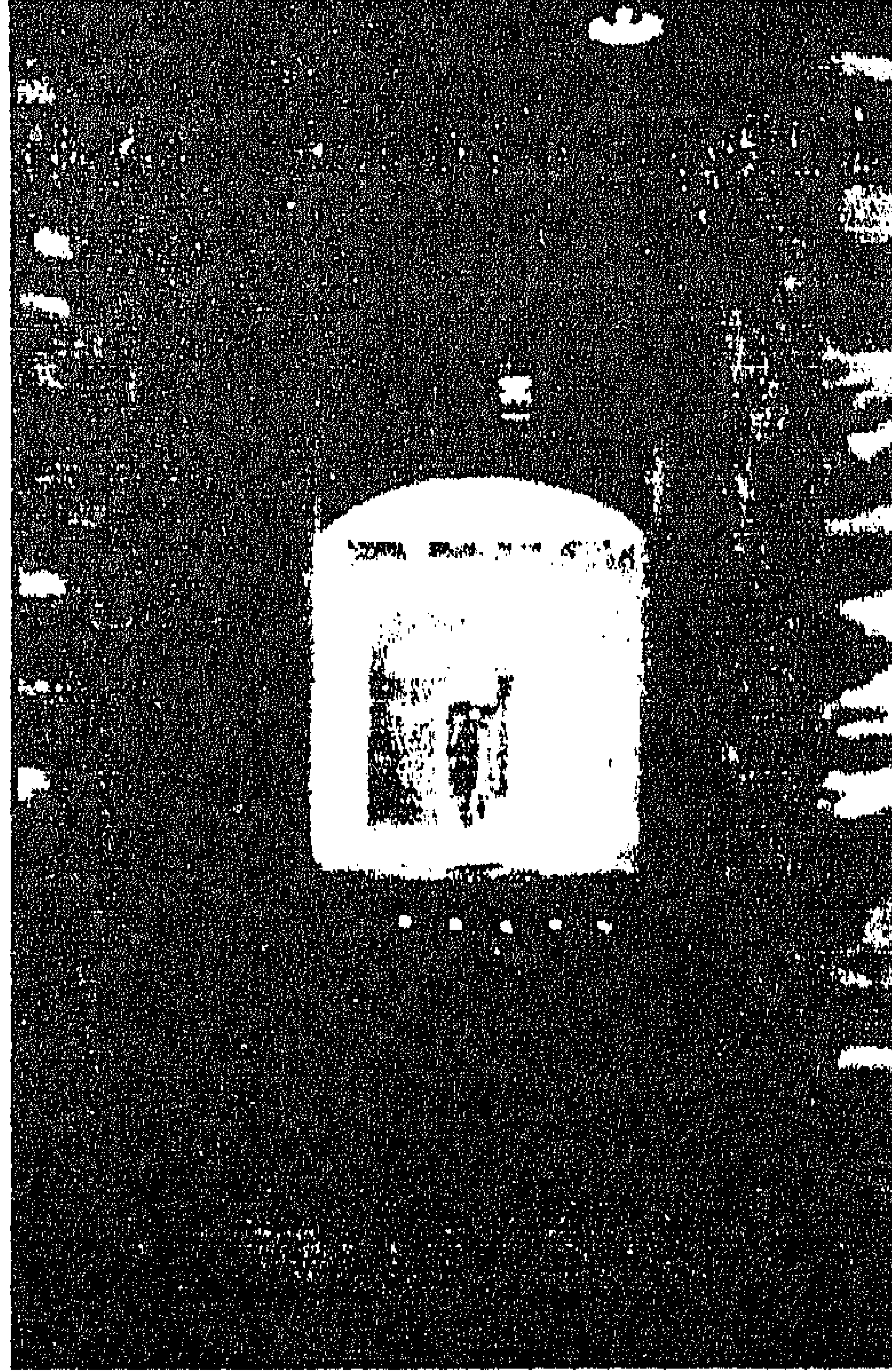
المبحث الثاني

غربنة المجتمع الإفريقي

وكما جاء الرجل الأوروبي معه **بنظم الحكم** الخاصة به، فقد جاء بنظم وتقاليد اقتصادية واجتماعية وثقافية هي جزء من تراث المجتمع الغربي وليد الثورة الفرنسية والثورة الصناعية. وكما كان على نظم الحكم الإفريقية أن تتكيف مع نظم الحكم الأجنبية المفروضة، فقد كان على مظاهر الحياة الإفريقية الأخرى أن تتكيف بالمثل مع المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي، الأساليب الجديدة التي جاء بها الرجل الأبيض معه. وكما اختلفت **النظم السياسية الإفريقية** من نظم الحكم الأجنبية من حيث مدى القدرة والاستيعاب، كذلك اختلفت الحضارات الإفريقية في موقفها من الحضارة الغربية الحديثة فيما يتعلق بهذه الأمور. وكمثال في كينيا نجد (**الكيكويو**) معجبين بالأنماط الأوروبية، على حين امتنعت قبائل (**الماساي**) و(**الياكوت**)وجميع الشعوب (**النيبوتية**) الأخرى في كبرياء عن تقبل تأثير الحضارة الغربية، أما قبائل (**الجاندا**) في أوغندة المجاورة، والتي كانت لهم حضارتهم ذات التنظيم السياسي الراقي، فقد اتبعوا الأساليب الأوروبية.

إذن الخلاف بين النظم الإفريقية الأصيلة من حيث القدرة على التكيف، كان له أثره أيضا من لجوء السلطات الأجنبية بجماعة دون غيرها في حكم الشعوب الإفريقية، وذلك على أساس مدى قدرتها على استيعاب طرق السلوك الأوروبية. ففي نيجيريا مثلا نجد أن سياسة الحكم غير المباشر قد

تركزت أولا بين قبائل (الهاوسا) في الشمال حيث تتمركز السلطة السياسية في يد الأمير وحيث كانت تتواجد نظم ضريبية وقضائية مقاربة للنظم الأوروبية، وقد امتدت هذه السياسة بشيء من الصعوبة لتطبق على قبائل (اليوروبا) في الجنوب الغربي. أما محاولة تطبيق هذا النظام على قبائل (الأيبو) في الجنوب الشرقي فقد باءت بالفشل حيث انعدمت الوحدات السياسية المشابهة، وأما فيما يتعلق بمظاهر الحياة المختلفة فقد كانت هناك درجات مختلفة للاقتباس من الأنماط الأوروبية. أي أن الحضارة الإفريقية كانت تعرف نظما سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بها قبل أن يستعمرها الرجل الأبيض. وإن الرجل الأبيض قد جاء معه بنظم مغايرة فرضها بحكم وجوده القانوني والواقعي.



مخرج باب اللاعودة (www.election-politique.com)

الفصل الثاني

المظاهر السياسية في المستعمرات البريطانية

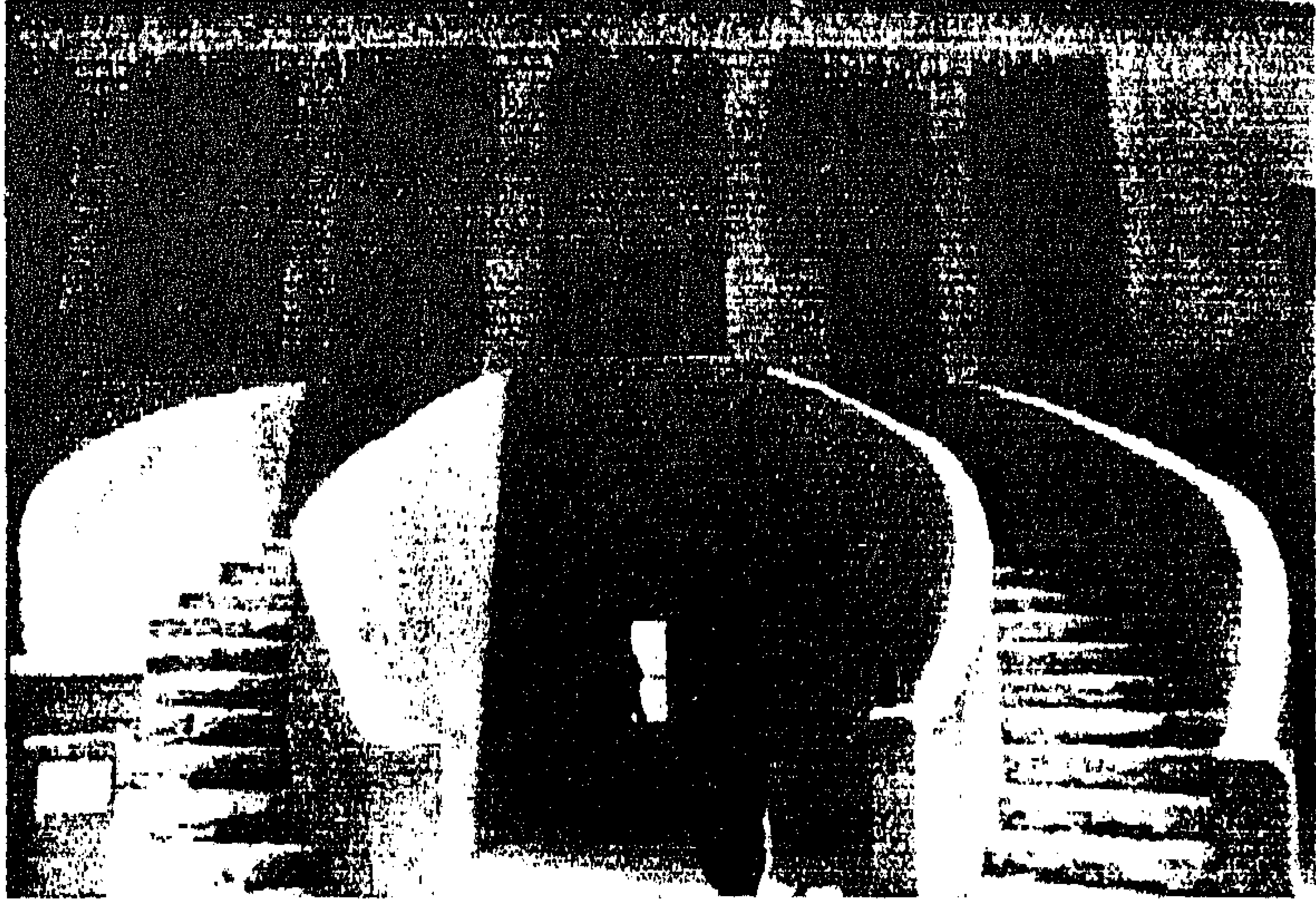
تمهيد:

بدأ الاستعمار (Colonialisme) البريطاني مع الموجة التي اجتاحت أوروبا في القرن التاسع عشر، حين كان التسابق من دول شمالي أوروبا إلى رفع أعلامها على مناطق إفريقيا. وكان طموح رواد هذه الموجات الاستعمارية هو اكتساب أكبر مساحة ممكنة في القارة الإفريقية، التي شاءت الأقدار أن تكون فريسة لهذه النزعات الاستغلالية، وكان حلم رودس داعية الاستعمار (Colonialisme) البريطاني إقامة ممتلكات بريطانية تمتد من شمال إفريقيا بطول حوض النيل حتى رأس الرجاء الصالح.

يقول (ماما دو) : **" كانت جزيرة غوري معسكرا لتجميع العبيد قبل شحنهم إلى الشواطئ الأمريكية يحبسوننا في قباء مظلمة في بيوت العبيد ليلا ، وفي النهار يطلقوننا مغلولي الأعناق مكبلي الأرجل بكرات حديدية زنة كل منها(10)كيلوغرامات تربط في الأرجل ويجرجرها العبيد أينما تحرك. كانت مراكب الشحن في انتظار نقلنا، بعد فحصنا ودمغنا بأختام الحديد المحمي الذي يحمل شعارات التجار المالكين على الصدور والأثداء والأذرع. وبعد اجتيازنا (باب النهاية) أو (باب اللاعودة) كان في انتظارنا المحيط وما وراءه من أمواج وعواصف بحر الظلمات ".**[1]

---

[1] العربي (مجلة متخصصة)، العدد 52، سبتمبر سنة 2002، الكويت.



دار العبيد (www.election-politique.com)

يضيف (ماما دو) بحسرة مذبوحة مكتومة ".. امتلأت نفوسنا بالحسرة لإدراكنا أنها الخطوات الأخيرة على أرضنا. ثم تلقفتنا أفواه السفن وبطونها المعتمة، وظهر مشهد يهز المشاعر من العبيد وذويهم. فثمة زوجات وأقارب لم يتم بيعهم بقوا في جزيرة غوري. وثمة مبادلات بين التجار فصلت الابن عن أبيه والأخ عن أخيه والبنت عن أمها. كل في سفينة وكل سفينة لها وجهتها الخاصة المختلفة مما يعني في النهاية أنه الوداع إلى الأبد. فالابن على السفينة المتجهة إلى أمريكا الشمالية بينما الأب على سفينة تقصد البرازيل. وكانت لحظات رهيبة من دموع العيون الحارة، وشهقات ونهنهات البكاء، بلاشك، سوف تتذكرها بحرقة صخور البازلت السوداء ورياح الأطلسي ".

وكان قبل ترحيل الأبرياء الأفارقة إلى مرافئ التجار يجري تصنيفهم فهناك عبيد كايور، وهم عبيد حرب يديرون أعمال التمرد. والبامبارا وهم بلهاء لطفاء وأقوياء الجسام. والو ويداه، وهم مزارعون صالحون ولكنهم يميلون إلى الانتحار. والكنغوليون وهم مرحون وعمال جيدون "

وقد عانت المناطق الواقعة في نطاق الاستعمار (Colonialisme) البريطاني لونا متشابها من الاستغلال البشع، ورزحت تحت سيطرة عدو مشترك واحد، وذلك بالإضافة إلى تقاربها الجغرافي في قطاعاتها الثلاثة الشرقية والوسطى والغربية، بحيث أصبحت مشكلات كل قطاع منها مشكلات موحدة.

وقد اتبعت السياسة الاستعمارية البريطانية أسلوبا فريدا في حكمها لمستعمراتها في إفريقيا. فأوجدت ما أسمته نظام مستعمرات التاج، حيث يكون

على رأس كل مستعمرة حاكم يتم تعيينه في إدارة الإقليم بمجلس تشريعي يختاره لنفسه بين الموظفين البريطانيين وبعض غير الرسميين، وقد يتم شبه انتخاب لغير الرسميين هؤلاء، ولكن أيا كانت درجة الانتخاب (électoral) فإن للحاكم في نهاية المطاف السلطة المطلقة وصوته يرجح على كافة الأصوات.

إلى جانب نظام مستعمرات التاج، ابتدع الاستعمار (Colonialisme) البريطاني لونا آخر من نظم الحكم، هو نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر. وقد طبق هذا النظام غير المباشر في المناطق التي يصعب فيها التغلب على الشعور القومي ويتعذر أتباع أسلوب الحكم المباشر، ومقتضى هذا النوع غير المباشر أن توكل مسائل الإدارة المحلية للوطنيين من زعماء القبائل أو الأمراء، مع إخضاعهم لإشراف المسئولين البريطانيين. أما نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر فيهدف إلى استغلال النظم القومية المحلية، والى الاختفاء وراء الأمراء وزعماء القبائل، وإخفاء أساليب الاستبداد (Despotique) الأجنبي وراء مظاهر الحكم المحلي. وتدعي السلطات الاستعمارية أن هذا النوع من الحكم هو بمثابة مدرسة للتربية السياسية.

المبحث الأول

التيارات السياسية في كينيا

بداية، كانت السياسة الاستعمارية البريطانية في كيتيا بطابع الإنكار لكل حقوق الإفريقيين وأصحاب البلاد الأصيلة، والسعي لتحويل البلاد إلى أرض مستباحة للرجل الأبيض. وتجاهلت السياسة الاستعمارية -آنذاك- ما قطعته على نفسها من وعود ومواثيق متعددة، إن تجاه الرأي العام (L'opinion publique) الدولي أو تجاه الأفارقة أنفسهم، وتأمينا لهذه السياسة الاستعمارية عملت الحكومة الاستبدادية في كينيا على إجهاض أي حركة افريقية واعية، أو أي صوت ينشد الحرية السياسية. .

وتنفيذا لهذه السياسة الاستعمارية، أعلن رئيس حزب جديد في كينيا، وهو أوروبي، كان وزيرا للزراعة في حكومة كينيا الاستعمارية : " **أنه ينبغي الاعتراف** (La reconnaissance) **بالأفضال التي أداها الأوروبيون في كينيا، كما يجب الاعتراف** (La reconnaissance) **أيضا بفضل المسلمين والهنود والعرب في تلك البلاد، وأنه يتعين حفظ ذلك التراث والإبقاء عليه متميزا بعضه عن بعض إذا ما أريد لكينيا التقدم والنمو** ".[1]

وقد صرح وزير المستعمرات أنه خضوعا لرغبة وفد من الإفريقيين والآسيويين من **كينيا** في **لندن** قد قرر قاعدة جديدة لعقد مؤتمر للمائدة المستديرة لرسم خطوات للتطور الدستوري في **كينيا**، ولكن الوفد المذكور كان

---

[1] حزب للستر ميشيل بلندال، في تصريح له في 2 أبريل سنة 1959.

مطلبهم الأول هو تحقيق ديمقراطية برلمانية مبنية على الانتخاب électoral) العام المباشر، وهو ما يؤدي إلى حكم مطلق ذاتي للإفريقيين. ويطالبون برفع لوائح الطوارئ للتمكين لهم من الحياة السياسية الحرة.[1]

ولعل أصدق صورة للاستبداد الأوروبي في كينيا هي ما ذكره أحد أعضاء قوات البوليس الاحتياطي — آنذاك — في معرض حديثه عن أعمال تلك القوات فقال: " **أما غارات الليل التي تشنها قوات البوليس الاحتياطي على أكواخ الإفريقيين، فقد كانت تصيبهم بذعر وهلع شديدين، فيعمدوا إلى الهرب، وينطلق الرصاص عليهم من ظهورهم فيقعون صرعى. وإن قوام رجال الاحتياطي من الأوروبيين الموتورين المعقدة نفوسهم التعسة حياتهم الخاصة. إنهم يلعبون دور رعاة البقر مع الهنود الحمر**".[2]

وحين ضاقت الحلقة إلى هذا المدى، لم يكن أمام الإفريقي سوى الانطلاق في الجماعات والمنظمات السياسية. و لم يجد الإفريقي بدّا من ذلك وقد سدت أمامه جميع السبل. حتى سبيل المقاومة السلبية لم يكن متاحا له. فكانت بطولات **الماوماو**، تلك المعارك النبيلة، التي حاول المستعمر إضفاء مظاهر الوحشية الهمجية على حقيقتها القومية.

وتكونت جماعة **الكيكويو** لمناهـــضة الاســـتعمار (Colonialisme)، وتزعمها **جومو كينياتا**، ثم تحولت قبل الحرب العالمية الثانية إلى الاتحاد

---

[1] إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره، نقلا عن مجلة الأكونوميست الصادرة في 2 مايو1959، تصريحات وتحاليل لوزير المستعمرات المستر لينوكس بويد.

[2] إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الإفريقي لكينيا. وتعهد الاتحاد الذي كان يقوده آنذاك **كينياتا** على المضي في المعركة حتى نهايتها. وأصبح هذا الزعيم الإفريقي مصدر رعب للاستعمار البريطاني. وأطلقوا عليه تسمية **السهم المحرق**.

وفي سنة (1940م)، عقد المستوطنون اجتماعا عاما في نادي **جيما خانا** في **نيروبي**، ونادى الأوروبيون بتكوين جبهة متحدة لمقاومة القومية الإفريقية الصاعدة. **التكتل الأوروبي في كينيا**.

ولما حاصرت دوامة هذه الأحداث بريطانيا — خاصة بعد معرفة الإفريقيين أن المستوطنين ومن ورائهم بريطانيا يشكلون عقبات ضد أمانيهم ومصالحهم ورخاء مستقبلهم- أقدمت على التراجع طبقا لخطة جديدة، وقبلت في (22) من أبريل سنة (1959م) عقد المشاورات الدستورية، وحددت البدء فيها الثامن عشر من يناير سنة (1060م).

وتغير فجأة المفهوم الدستوري من **العنصرية المتعددة** إلى **الاعتدالية** و **اللاعنصرية**، و**التعاون**، وترك زعيم المستوطنين **ميشيل بلندال** — الذي تآمر سنة (1952م) في إعلان حالة الطوارئ (état d' urgence) — ترك منصبه في وزارة الزراعة الكينية، ليؤسس حزبا جديدا أسماه **جماعة كينيا الجديدة المعتدلة**.

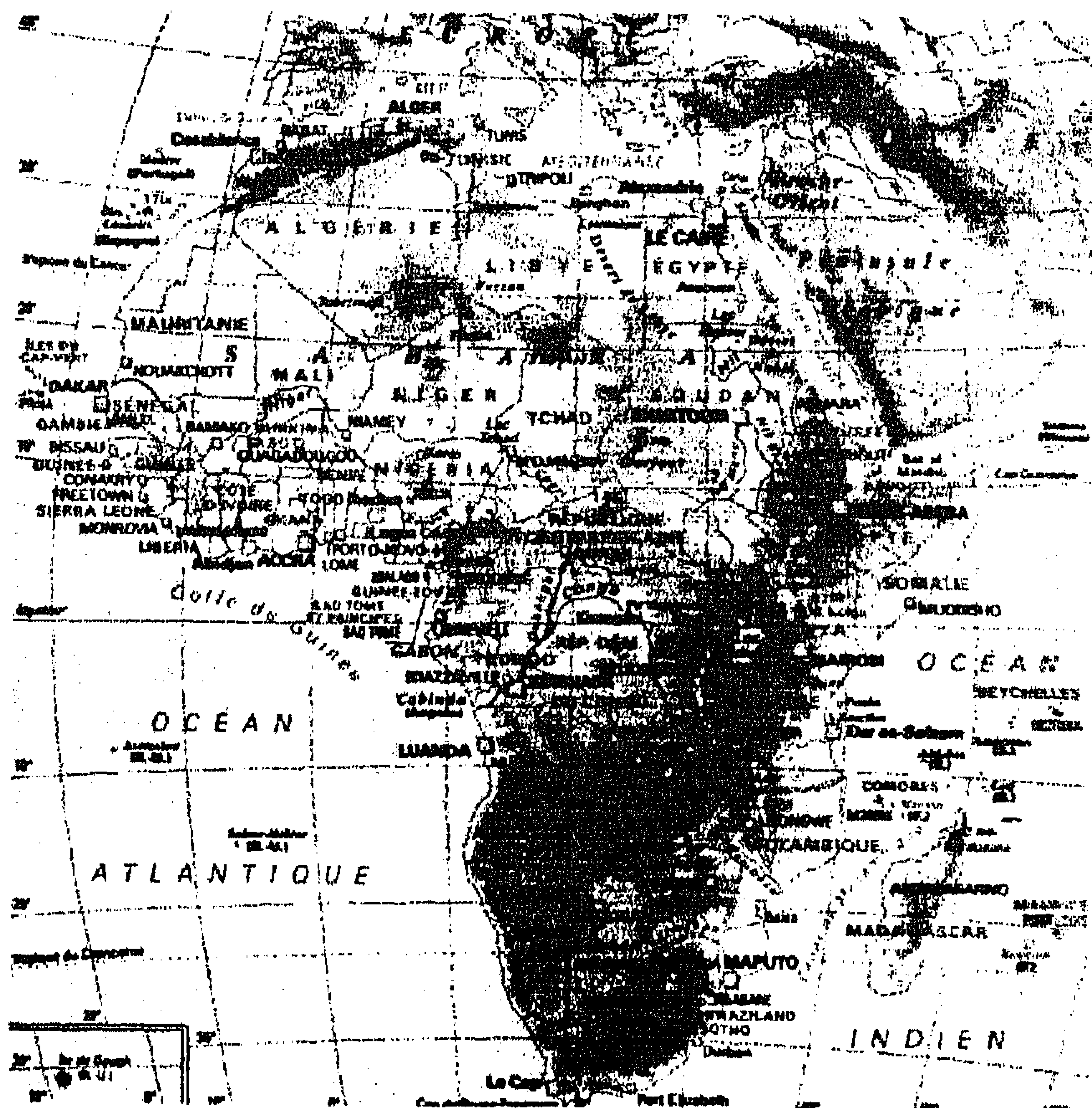
وفي أواخر يوليو سنة (1952م)، أعلن في **كينيا** أنه قد أبيح إنشاء أحزاب سياسية عامة للإفريقيين، ولكن بشرط ألا تؤسّس تلك الأحزاب على قاعدة **العنصرية**، أي أن تضم بينها عناصر من المستوطنين في مراكز مكاتبها التنفيذية، بينما لم يكن ثمة تنظيم يخول اشتراك الإفريقيين في المنظمات السياسية الخاصة بالمستوطنين أو الهنود.

وقد ظهرت تشكيلات حزبية جديدة في **كينيا**، وكانت ثلاثة أنواع وهي:

النوع الأول: أحزاب افريقية خالصة، و لم يشكل من هذا النوع سوى حزب **الحركة الاستقلالية لكينيا** برئاسة **أوجنجا اودينجا**، وعضوية عدد من المجاهدين المستقلين أمثال **توم امبويا**، ولكن حكومة **كينيا** رفضت تسجيل ذلك الحزب رسميا،

النوع الثاني: أحزاب متعددة العناصر، وتشكل من هذا النوع حزبان: **الحزب القومي الكيني وحزب كينيا الجديد**، ويحوز هذا الحزبان تأييد الحكومة ووزارة المستعمرات،

النوع الثالث: أحزاب متطرفة، ومنها **الحزب المتحد** وهو حزب المتزمتين المستوطنين ويعارض معارضة مطلقة أي حركة افريقية ويدعو إلى فكرة **العنصرية.**



خريطة إفريقيا السياسية (www.election-politique.com)

المبحث الثاني

الحركات السياسية والأحزاب في نيجيريا

بدأت الحركات السياسية الحديثة في نيجيريا بعد **الحرب العالمية الثانية**، حين قدم **اتحاد** طلبة **إفريقيا** في **لندن** مذكرة إلى **وزارة المستعمرات البريطانية**، يطلبون فيها **بالاستقلال** (Indépendance) **الذاتي** في سنة (1943م). وقامت مظاهرات في المدن الكبرى،في جميع إنحاء **نيجيريا**، وفوجئ المستعمر بالطاقة القوية التي أخذت تنطلق من عقالها.

وقد سارع المستعمر بوضع دستور **ريتشارد** سنة (1945م)، الذي أصدرته **وزارة المستعمرات البريطانية** في سنة (1946م)، وكان الدستور المذكور يهدف إلى أمور ثلاثة **أولها** إعاقة تحقيق الاستقلال (Indépendance) تحت ستار ما أسماه النهوض نحو الحكم الذاتي، **وثانيها** الإبقاء على التخلف الثقافي والفكري، تحت ستار حماية الثقافات والتقاليد الوطنية. أما **ثالثها** فكان أخطرها، إذ يرمي إلى زرع بذور الفرقة والشقاق، تحت ستار ما سمي **بالتنمية السياسية نحو الوحدة المتجانسة**.

وبمقتضى هذا الدستور، تم إنشاء مجالس إقليمية في كل من الأقاليم الثلاثة، الشرقية والغربية والشمالية، ترتبط جميعها في مجلس تشريعي مركزي، في فكرة شبه فدرالية. ولكن كان للحاكم العام سلطات واسعة تكفل إخماد أي معارضة في تلك المجالس أو المجلس المركزي.

وقد ثار شعب **نيجيريا** على دستور **رتشارد** (1946م)، وتزعم الحركة السياسية المعارضة الدكتور/**نامدي أزيكيوي**،وهو أحد المثقفين الجنوبيين[1]، وأسس أول حزب سياسي في **نيجيريا** باسم المجلس الوطني **لنيجريا** والكمرون (Nigeria and the Cameron).

وفي سنة (1047م)، سافر زيك إلى **لندن** بتفويض قومي للمطالبة بأن يستبدل بدستور **ريتشارد** دستور آخر أكثر تحررا. وعرّج **زيك** إلى **الولايات المتحدة** (USA)، واستقبل بحرارة بالغة خاصة بين الزنوج، ووصفته الصحافة الأمريكية وقتها بأنه **غاندي** الزنوج. واستقبل شعب **نيجريا** (**زيك**) عند عودته استقبال الأبطال، وحمل المتظاهرون لافتات الترحيب، والحرية أو الموت، وإدانة **الاستعمار** (Colonialisme).

[1] تلقى علومه في الولايات المتحدة، واشتغل بالصحافة في غانا لفترة من الزمن ثم عاد إلى بلاده. وأصدر في نيجيريا صحيفة Watt africain pilot (رائد غرب إفريقيا)



خريطة إفريقيا (www.election-politique.com)

وظل **زيك** مكتسحا ميدان السياسة القومية حتى سنة (1951م)، حين ظهر منافس له وهو الدكتور/**أولوا**[1] الذي أسس اتحاد العمال في **نيجيريا**، وألف كتابا في مذهبه السياسي تحت عنوان **طريق نيجريا نحو الحرية** وأنشأ حزبا سياسيا باسم **جماعة العمل** (action group) واعتمد **أولوا** في حزبه على أبناء قبيلته في الغرب، وهي قبيلة **اليوربا**، في المقابل اعتمد زيك على أبناء قبيلته في الشرق، وهي قبيلة **الإبو**.

أما الشمال، فقد احتفظ بوحدته السياسية، والحزب السائد في الشمال هو **حزب مؤتمر شعب الشمال** (northern peoples congress)، وفاز هذا الأخير بنصف مقاعد المجلس التشريعي الاتحادي في الدستور الجديد.

وفي سنة (1949م) بدأت المفاوضات (Les négociations) بين السلطات البريطانية وزعماء الأحزاب في الغرب والشمال، ثم في **لاغوس**، ووضعت الأسس الأولى لدستور (1957م)، الذي صدر سنة (1953م). وأصبح نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) بمقتضى ذلك الدستور حكما فدراليا يشمل ثلاثة أقاليم: الإقليم الشمالي، والشرقي، والغربي، ولكل إقليم حكومة محلية تتولى شئونه الاداربة والقضائية والتنفيذية، وتتكون الحكومة المحلية من مجلس تشريعي محلي ومجلس تنفيذي.

وهكذا، يكون للاتحاد بمقتضى هذا الدستور مجلسا تشريعيا مركزيـــا، وحكومة مركزية. ويجري انتخاب المجالس المحلية والمجلس المركزي على أساس

---

[1] محام وخريج جامعة لندن، دعا إلى سياسة أكثر اعتدالا من سياسة **زيك** العنيفة.

الانتخاب (électoral) العام المباشر. وتشكل الحكومة المركزية، من ممثلين للأقاليم الثلاثة يرأسهم زعيم الأغلبية في المجلس التشريعي المركزي.

الفصل الثالث

المظاهر الدستورية للمجموعة الفرنسية

تمهيد:

تميزت **الجمهورية الخامسة** في عهد **ديغول**، **أنها** لم تأت بجديد، وبالتالي، التخلص من العقيدة الفرنسية التي كانت تقوم على سمو الفكر الفرنسي على غيره، والوفاء للمذهب التقليدي الذي توارثته **فرنسا** منذ القرن الثامن عشر، بل الذي انتقلت به **فرنسا** إلى القرن الثامن عشر لتعيش في ظل عقيدتها تلك.

وانطلاقا من ذلك، حرص **ديغول** على أن تكون **فرنسا** هي المحور وقطب الرحى في كل شيء في مجموعة، وأن تتركز السلطة في أيدي المسئولين في **باريس**، أما الأجهزة الأخرى التي افتعلتها في الجمهوريات الإفريقية فكانت شكلية ولها أقل قدر من السيادة (Le Souverainete)، وبالتالي، فإن رئيس **الجمهورية الفرنسية**، هو رئيس المجموعة، يمثلها جميعها تمثيلا سياسيا تحكميا، وأن الاختيار يتم وفق الإدارة الفرنسية في **باريس**.

ثم ابتدع **ديغول** مجلسا تنفيذيا للمجموعة، يتكون من (21) عضوا، هم رؤساء الحكومات الداخلة في المجموعة وعددهم (12) عضوا، ومن رئيس وزراء **فرنسا** ومعه ثمانية وزراء للشئون الإفريقية، ويرأس رئيس المجموعة الفرنسية، مجلسها التنفيذي. وجعل للمجموعة مجلسا للشيوخ، يضم مناصفة، ممثلين للمجالس المحلية في الدول الداخلة في المجموعة، وممثلين **للجمعية الوطنية الفرنسية**.

إذن، كانت السياسة الفرنسية تقوم على اعتبار أنها **(المتر بول)** أي هي الممثلة السياسية بالأصالة لا بالوكالة، لجميع شعوب دول المجموعة، وهي

المهيمنة على شئون السياسة العامة، والاقتصاد والدفاع، والقضاء، والتعليم، كما أن علم فرنسا هو علم المجموعة، واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، والعملة النقدية هي الفرنك، ونشيدها القومي هو المارسييز.

المبحث الأول

المظاهر السياسية للمجموعة الفرنسية

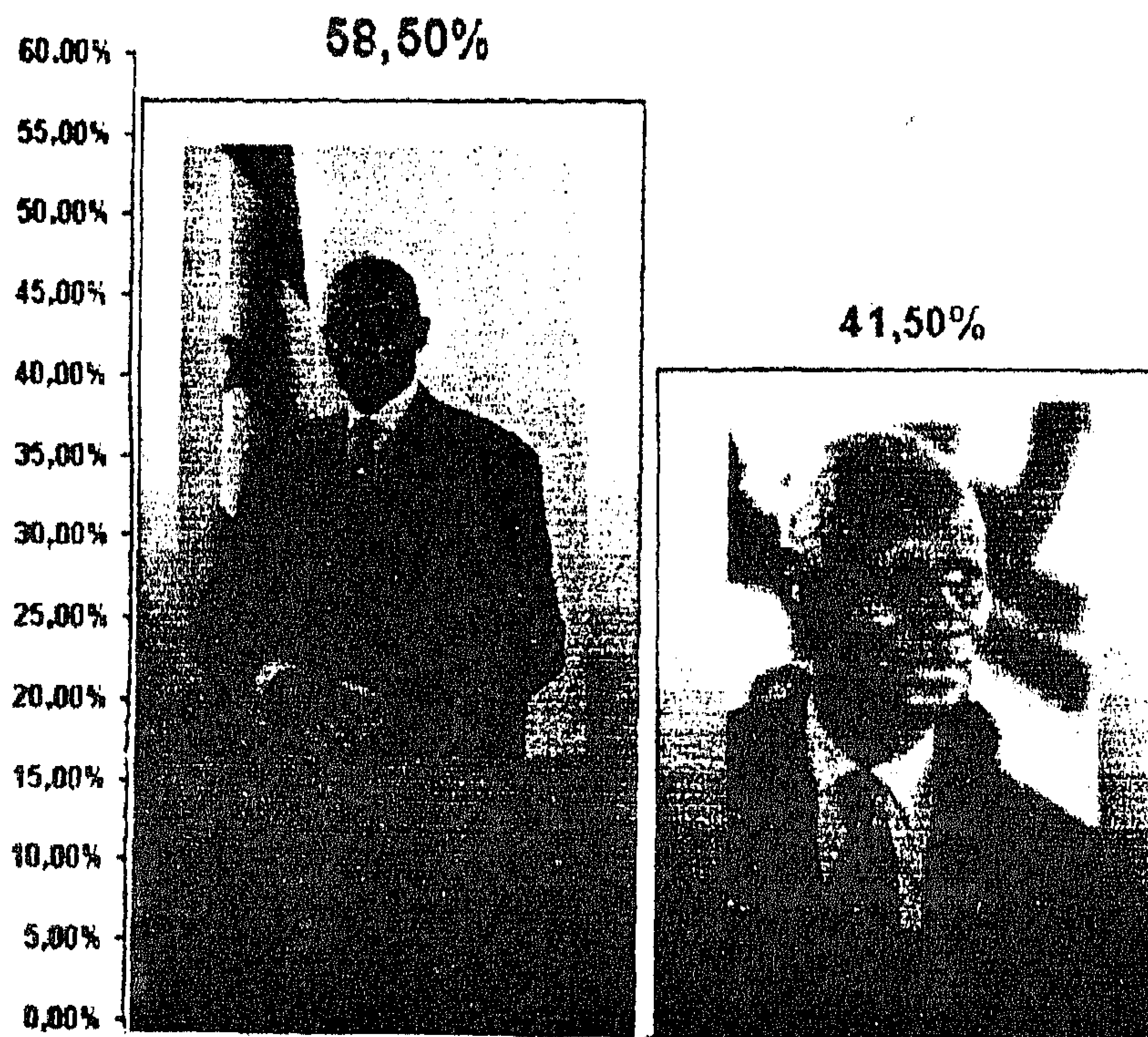
إضافة إلى هذه المظاهر الشكلية، احتفظ **ديغول** بمنصب الحكام القدامى وغيّر اليافطة على أبوابهم فجعلها ممثل الجمهورية الفرنسية، وهذا الممثل أو المندوب السامي، هو بمثابة **ديغول** نفسه بوصفه رئيس الجمهورية الفرنسية، وليس بوصفه رئيس المجموعة. ويملك من السلطات ما تملكه **الجمهورية الفرنسية**، أي أنه يملك كل شيء: قوات الأمن، والدفاع والسلطة التوجيهية والإدارية العليا، والإشراف على القضاء والتعليم والاقتصاد، وعن طريقه يتم تبادل المعلومات بين الدول أعضاء المجموعة وبين **فرنسا**، فيما يخص الشئون الخارجية.

وقد تحفظ الإفريقيون في اجتماعات المجلس التنفيذي مسألة هؤلاء الممثلين الذين وصفوهم بأنهم بقايا النظام الاستعماري القديم وعملاء له، وطالبوا بأن يكون الاتصال مباشرا بين الدول وبين **فرنسا**. ولكن فرنسا تتحاشى ذلك.

ثم شكل الإفريقيون أحزابهم السياسية، وعبروا عن تضامن الروح القومية في إفريقيا بأن الأحزاب كانت مترابطة بعضها مع البعض، فلم تكن مقصورة على أقاليم بعينها، بل امتدت لتشمل جميع الدول الداخلة في المجموعة. وأكبر حزبين إفريقيين آنذاك هما: **حزب التجمع الإفريقي** (Partie du regroupement African)، وحزب **الصف الديمقراطي الإفريقي** (Partie du

(rassemblenent democratique African). ويتزعم الحزب الأول **ليوبولد سنغور ماما دوديا**، وينتشر إتباع هذا الحزب في **داهومي والسنغال**، وتقوم فلسفته على الدفاع عن الفكرة الفدرالية بين دول **إفريقيا**، وشعار هذا الحزب أن **إفريقيا** الفدرالية أقوى بكثير من عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة.

أما زعماء الحزب الثاني، فقد كان على رأسهم الزعيم **سيكوتوري** رئيس **غينيا** قبل انفصالها وهو **فويت بوسخي**، وجبريل واريوسيير و **ليست**، وينتشر أتباع هذا الحزب في **ساحل العاج** وإفريقيا الاستوائية و**السودان**.



الانتخابات الرئاسية في السنغال (www.election-politique.com)

المجموعة الفرنسية[1]

تتكون من

11 جمهورية افريقية
وجمهورية مدغشقر

الجمهورية الفرنسية
والجزائر

البنيان الدستوري



رئيس المجموعة ورئيس
الجمهورية

رؤساء وحكومات
الدول الأعضاء

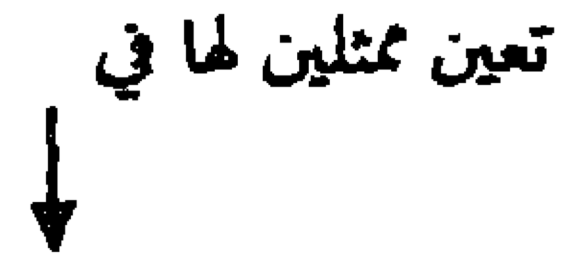
يجتمعون في مجلس تنفيذي

رئيس مجلس الوزراء الفرنسي
8 وزراء فرنسيين

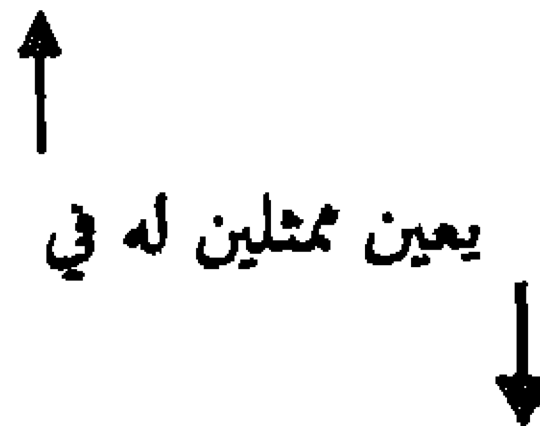
مجالس الدول الأعضاء

سكرتارية عامة للمجموعة

برلمان الجمهورية



تعين ممثلين لها في



يعين ممثلين له في

مجلس شيوخ (المجموعة الفرنسية)

[1] إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره، ص182.

المبحث الثاني

المظاهر الاقتصادية للمجموعة الفرنسية

كانت الخطة الاقتصادية تكملة للسياسة الاستعمارية الفرنسية التي تقوم على إزالة الشخصية الإفريقية وتشويهها، وأن ينصهر جميع الأفارقة في بوتقة فرنسية. وكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة الاستعمارية هي الانحدار المستمر وإهمال الحياة الاقتصادية في الأقاليم الإفريقية. ولذلك ليس من الغرابة إغفال فرنسا بحثها عن منابع الثروات الطبيعية حتى لا تنتعش تلك الأقاليم، وبالتالي، الإحساس بالأهمية الشخصية والاعتماد على النفس.

كما تم إهمال الثروات الطبيعية المتوافرة في المستعمرات الفرنسية، وإلغاء أي مشروع يهدف إلى استغلالها والإفادة منها مثل المناطق الغنية بالماس والزنك والصفيح والرصاص في إفريقيا الاستوائية. وكذلك أهملت المناطق البترولية فيها، ولم تعمل فرنسا أي شيء يستحق الذكر لتشجيع استثمار رؤوس الأموال في تلك المناطق، والمعروف أن إفريقيا الاستوائية الفرنسية تستمد قرابة نصف دخلها من الثروة الخشبية العظيمة، ولكن فرنسا لم تعمل ما يبعث على التقدم بالصناعات الخشبية.

لقد كان هدف فرنسا من هذه السياسة هو الإبقاء على حالة من الفقر والبؤس تجعل تلك الأقاليم دائما في حاجة إلى فرنسا، معتمدة في ذلك على النهب المستمر للثروات الطبيعية، وبقيت الحال على ذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، حينما ضاعت مستعمرات فرنسا في الشرق الأقصى، التي كانت

تستثمر فيها فرنسا جانبا كبيرا من رأس المال، بدأت رؤوس الأموال تتحول إلى استغلال الثروات الكثيرة في إفريقيا.

ومع ازدياد الحاصلات الغربية في غرب إفريقيا من البن والكاكاو وزيت النخيل والأخشاب بدأ الاستغلال الفعلي للثروات المعدنية الموفورة، ومع تغير السياسة الاقتصادية الفرنسية من السلبية المطلقة إلى الايجابية، تدفق الفرنسيون بسرعة كبيرة في المستعمرات الفرنسية، وهي زيادة متممة للسياسة الفرنسية وهي إذابة الشعوب الإفريقية وطغيان الطابع الفرنسي، وتحويل الأفارقة، خاصة في المدن، إلى فرنسيين.

إضافة إلى ماتقدم، فإن فرنسا كانت تهدف من وراء ذلك إلى جانب أهدافها السياسية إلى هدف اقتصادي بعيد المدى وهو أن تظل إفريقيا الفرنسية منطقة استهلاكية تصرف فيها الصناعة الفرنسية بضائعها، جانية من وراء ذلك فوائد طويلة. وكنتيجة لذلك، فإن أي تقدم صناعي، أو استغلال للثروات المعدنية الإفريقية من موارد، إلى أن تتحول تدريجيا إلى منطقة إنتاجية، قد تكتفي بذاتها على أسوأ الفروض، فتضيع منتوجاتها المحلية وأسواقها أمام البضائع الفرنسية ما دامت الحماية مفقودة للمنتوج المحلي الإفريقي.

المبحث الثالث

النتائج السياسية للمجموعة الفرنسية

كان المبدأ السياسي الفرنسي هو الاستقلال (Indépendance) مع التبعية (La dépendance) المتبادلة بالنسبة للمستعمرات الفرنسية في القارة الإفريقية، لكن بالمقابل كان هناك تيارا قويا يسود كثيرا من الساسة الإفريقيين – خاصة في الدول حديثة الاستقلال (Indépendance) للدخول في المجموعة الفرنسية – نحو تكوين اتحادات فدرالية تجمع شتات أقاليم إفريقيا المبعثرة. وهذا التيار هو استجابة للميل العام الذي يسود دول غرب إفريقيا المستقلة نحو التجمع لإنشاء الحلم الإفريقي الكبير، الولايات المتحدة الإفريقية.

وإزاء تنامي القومية الإفريقية خشيت فرنسا تيار التجمع الإفريقي. فيكون فيه القضاء على الفرقة والخلاف بين الأقاليم الإفريقية الخاضعة لها، فتفقد بذلك أهم عنصر من عناصر بقاء سيادتها، فكان أن سعت **فرنسا** للوقيعة بين الأشقاء الأفارقة (**فرق تسد**) ونجحت في سلخ جمهوريتي **داهومي**، **وفولتا العليا** من اتحاد **مالي** الفدرالي بعد أن كانت قد قبلتا الاشتراك فيه. ومع ذلك، فإن **اتحاد مالي** استمر في الوجود بفضل إصرار داعييه الزعيمين **سنغور في السنغال** و **كتيا في السودان**[1].

[1] للتوسع في الموضوع، انظر مؤلفنا (**النزاعات في القارة الإفريقية**)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع **بالقاهرة**، ط1، سنة 2004.

واستشعر الإفريقيون ضرورة وجود لون من التقارب بين دولهم، ولذلك حينما تعذر الاندماج في اتحاد فدرالي، أنشأوا اتحادات جمركية، كما حدث بين دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية الأربع: **الكونغو** وتشاد و**إفريقيا الوسطى** و**الغابون**. وقد تأكد دعاة الفدرالية من معارضة **فرنسا** لاتجاهاتهم، ومقاومتها لدعوتهم بكل وسيلة، ولكنهم مع ذلك مضوا في دعوتهم في إصرار وإيمان، ووقف اتحاد **مالي**، على قدميه في ثقة واعتزاز، معيدا بذلك مجدا من أمجاد التاريخ الإفريقي القديم في اسم **مالي**.

وكانت قد بدأت الحركات الإفريقية تتبلور في إفريقيا الفرنسية، فدخلت كل من السودان و السنغال في اتحاد **مالي**، وجعلتاه اتحادا مفتوحا تلتقي حوله آمال الأحرار في غرب **إفريقيا**. كما أن دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية أبرمت اتفاقا للوحدة الجمركية. ويجتمع المجلس التنفيذي لمجموعة **ديغول** الفرنسية في فبراير سنة (1959م)، ويقرر في اجتماعه الأول في **باريس**، مبدءا خطيرا يهدر بموجبه قاعدة أساسية من قواعد دستور المجموعة، وهو أن تكون السياسة الخارجية للمجموعة موحدة، وأن تتولى **الجمهورية الفرنسية** تمثيل المجموعة، **بالأصالة لا بالوكالة**، وأن تكون جوازات السفر باسم **الجمهورية الفرنسية**، وبالتالي، تكون **فرنسا** وحدها التي تمارس حقوق الشخصية الدولية للمجموعة.

ثم خرجت **فرنسا** بمهزلة جديدة مفادها أن حكومة **الجمهورية الفرنسية** قررت أن تعين إفريقيين في بعض السفارات والممثليات الدبلوماسية الفرنسية، وأن يعينوا خاصة في السفارات العالمية الكبرى الهامة، وفي جميع

السفارات الفرنسية في الدول الإفريقية المستقلة. واستثنت **فرنسا** مناصب رؤساء البعثات من تعيين إفريقيين فيها. كما أن تعيين الإفريقيين يتم باختيار رئيس **الجمهورية الفرنسية** وأن يصدر تعيينهم بمرسوم. وأن هؤلاء الممثلين يمثلون **فرنسا** ويتحدثون باسمها ولا يمثلون حكوماتهم الوطنية.

وبطبيعة الحال اعترض الزعماء الأفارقة على استهانة فرنسا بعقولهم واستخفافها بتطلعاتهم، وتجاهلها لصعود الخط البياني للقومية الإفريقية. وقد عبر عن هذه الحقيقة – آنذاك – رئيس وزراء اتحاد مالي السيد/**موديبو كيتا** عن رأي الأحرار الإفريقيين فوصف النظام بأنه لايتيح إلا قدرا ضئيلا من الحرية للحكومات أعضاء المجموعة في علاقاتها مع سائر دول العالم.

الفصل الرابع

خصائص الوجود الأوروبي

في إفريقيا

تمهيد:

اتسم الوجود الأوروبي في القارة الإفريقية بصورتين: الوجود السياسي الذي تمثل في نظم الحكم الأجنبية، **والوجود الاقتصادي** والاجتماعي والثقافي الذي تمّثل في مظاهر الحياة المعاشة يوميا. والوجود السياسي الأوروبي في القارة الإفريقية يلاحظ عليه أنه عرف نوعين من نظم الحكم الأجنبية: أولهما **نظام الحكم** (Systémes du Pouvoir) **غير المباشر**، وثانيهما: **نظام الحكم المباشر**، (Systémes du Pouvoir) وقد مارست النظام الأول بريطانيا ومارست النظام الثاني فرنسا وبدرجات متفاوتة كل من البرتغال وبلجيكا.[1]

فنظم الحكم البريطاني تتميز بالتفرقة القانونية بين **المستعمرة والمحمية ومنطقة الوصاية. فأما مستعمرة التاج** فيعتبر سكانها رعايا بريطانيين، وبالتالي، تتبع إداريا وزارة المستعمرات البريطانية، وأما المحمية فيعتبر أبناؤها أشخاصا محميين، أي أجانب في مناطق الإمبراطورية خارج بلادهم. ومن ثم تكون هذه المحميات تابعة لوزارة المستعمرات أو الخارجية أو شؤون الكومنولث.

وكان قد ظهر نظام مستعمرة التاج بعد تجربة حرب الاستقلال (Indépendance) الأمريكية وطبق لأول مرة في حكم منطقة (سينجامبيا) في غرب إفريقيا، ثم في مستعمرة الكاب سنة (1797م)، ثم في سيراليون سنة (1807م). وما إن انتصف القرن التاسع عشر حتى أصبح هذا النظام هو الصورة المطبقة في جميع المناطق الساحلية في غرب إفريقيا: في غامبيا، وسيراليون، وساحل العاج، ونيجيريا. وقدكان من تأثير هذه الصيغة الاستعمارية في نظام

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

الحكم (Systémes du Pouvoir) نسيان السكان لتراثهم وثقافتهم ولغاتهم وأديانهم. وعلى هذا الأساس قام في مستعمرات التاج نوع من الحكم المباشر، إذ بموجبه تعين بريطانيا الحاكم العام للمستعمرة الذي يسيطر على الإدارة والشرطة.

أما النظام الفرنسي فعلى العكس من النظام الانجليزي، يقوم على فلسفة التوحد والاندماج، وينظر إلى المنظمات السياسية والاجتماعية والإفريقية ويعالجها بهدف تطويرها حتى تصبح متشابهة للأنظمة الأوروبية. والسياسة الاستعمارية الفرنسية في طبيعتها سياسة ميركانتيلية — أي تقوم على التجارة – وترى في الأراضي المستعمرة أراضي ملحقة بأراضيها الأوروبية اقتصاديا وإداريا، وبالتالي، سياسيا. وكان أول وسائل هذا الحكم تحطيم الزعامات القبلية والمحلية بأنواعها.

المبحث الأول

نظام الحكم المباشر

وكانت صورة **نظام الحكم** (Systémes du Pouvoir) **المباشر** الذي طبقته فرنسا هي أن يشغل الفرنسيون جميع الوظائف ويرسموا جميع السياسات، ويعينون وحدهم كقضاة وموظفين وكتبة مع بقاء الجيش القاعدة الأساسية للوجود الفرنسي. مع ملاحظة اقتران هذا النظام بسياسة ثقافية تدميرية ترمي إلى إلغاء الثقافة الإفريقية لصالح الثقافة الفرنسية وهو ما حدث في الجزائر.

وبجانب هذين النظامين الرئيسيين للحكم الأجنبي وهما النظام الانجليزي والنظام الفرنسي وجدت عدة نظم أخرى من أهمها النظام البلجيكي والنظام البرتغالي. فالبلجيكي يعرف بنظام الوصاية الأبوية التي تقوم على القول بأن الإفريقيين عديمي الأهلية القانونية وأنهم لايزالون أطفالا محتاجين لمن يرعاهم وفق قاعدة سخيفة مفادها " **أبي يعرف أفضل مني** ".[1] والنظام البلجيكي سعى شأن النظام الفرنسي إلى فرض تطابق الحياة الإفريقية مع البلجيكية، ولكن التفرقة العنصرية في شتى الميادين، ومنع النشاط السياسي في المستعمرات. وطيلة مدة الحكم البلجيكي في الكونغو لم تقم أي منظمة حكومية افريقية أو نظام للبلديات أو أحزاب سياسية مصرح بها، وحرم حتى البلجيكيون المقيمون في الكونغو من المشاركة في الشؤون السياسية في بلجيكا.

---

[1] المرجع السابق، ص23.

أما البرتغال، فقد اتبعت نظام حكم مشابه يعرف بنظام الاستيعاب (Assimilado) أو التحضر (Civilado) ويقوم على اعتبار المستعمرات جزءا من الأرض البرتغالية وعلى المركزية المفرطة، مع محاولة قتل الروح الإفريقية داخل الإفريقيين، وتنمية الثقافة البرتغالية بين الأفارقة ومعاملتهم حسب اعتناق الكاثوليكية ومعرفة اللغة البرتغالية وآدابها، وانطلاقا من هذه السياسة ينقسم السكان رسميا إلى سكان متحضرين وهم الأوروبيون ومعظم المولدين وقليل من الآسيويين ونسبة ضئيلة من الإفريقيين الذين يسمّون في هذه الحالة بالمستوعبين، ثم سكان غير متحضّرين وهم الوطنيون.[1]

[1] المرجع السابق، فضلا عن د. فؤاد صقار، التفرقة العنصرية في إفريقيا، القاهرة سنة 1962، المكتبة العربية.

المبحث الثاني

النمـــو الرأسمـــالي

إلا أن ما ينبغي الإشارة إليه أن الحركة الاستعمارية في إفريقيا جاءت بسبب الظروف الاقتصادية التي سادت أوروبا والعالم منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مما حتمت الاتجاه بالنظر إلى شطر القارة السوداء. وبالتالي، فإن النتيجة التي يمكننا التوصل إليها هي أن الاستعمار (Colonialisme) هو في صميمه عملية اقتصادية، مقترنة أوثق ما يكون الاقتران بالنمو الرأسمالي. أي أن نظم الحكم الاستعمارية بأنواعها ليست واجهات شكلية لهذا الدافع الاقتصادي وتبريرات نظرية وقانونية له.

وإذا وضعنا الإصلاحات الدستورية في الميزان بالنسبة للنظامين: **الانجليزي** الذي يقوم على **المنطق التجريبي** والنظام **الفرنسي** الذي يقوم على **المنطق الديكارتي** لقلنا أن بريطانيا برغم سماحها ببعض التباينات في نظم الحكم كان لها في النهاية نمط استعماري واحد في الإدارة، وعلى العكس سمحت فرنسا سنة (1956م) بإصلاحات دستورية متميزة بالنسبة لثلاث عشرة دول افريقية. والقول أن بريطانيا اتبعت سياسة عنصرية على حين اتبعت فرنسا سياسة أخوية، فالسياسة الفرنسية كانت تقوم في النهاية على سمو الحضارة الفرنسية ووجوب تقبلها على ما عداها، على حين كانت السياسة البريطانية تحمل في طياتها إيمانا بقدر كل النظم والتقاليد الوطنية.

أيضا، كانت السياسة الفرنسية تقوم على التفرقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما حدث في الجزائر وكينيا حيث الإرهاب (Le terrorisme) والبطش والاستبداد (Despotique) وذلك بسبب التوطين الأوروبي، وعلى العكس من ذلك انعدمت التفرقة القانونية إلى حد بعيد في غرب إفريقيا الفرنسي والبريطاني بسبب انعدام الاستيطان الأوروبي. والقائل أن بريطانيا كان هدفها (المال) وفرنسا هدفها (المجد) مردود عليه أن كلا من فرنسا وبريطانيا كانا فخورين بمستعمراتهم واستغلالها ماديا. أي أن نظم الحكم كانت إذن مجرد إطارات دستورية وأشكال تنظيمية لإدارة عمليات استغلال المستعمرات.

الفصل الخامس

نشأة القومية الإفريقية



خريطة إفريقيا (www.election-politique.com)

إن مشكلة الإفريقي في مثل هذه المجتمعات التي تشهد التوطن الأوروبي والتي تعتبر سببا من أهم الحركات القومية، هي انعدام الأرض (landlessness)، حتى ليضطر الإفريقي للهجرة إلى المدينة لينضم إلى سوق العمل الزراعي والتعديني والصناعي. وهناك تحتاج المدينة إلى عمل الإفريقيين ولكنها لا تحتاج إليهم. ويزيد من حدة المشكلة ما يرافق التوطن الأوروبي من تطبيق لصور ودرجات متفاوتة من سياسات العزل (Apartheid) وفلسفات سمو العنصرية (Racism).

إضافة إلى ما تقدّم، حاول المستعمرون إقناع الإفريقي بأن الحضارة الإفريقية بأنها حضارة بربرية متخلفة. وبدأ الإفريقي في البداية يتخلى عن كل ما هو إفريقي ويتبرأ منه ويقبل على كل ما هو غربي لأنه يمثل في نظره الحياة المعاصرة الراقية. إلا أن مشاركة الأفارقة في الحرب العالمية الثانية بنصف مليون إفريقي، اكتشفوا خدعة حضارة الرجل الأبيض ورآه يقتل في وحشية أخاه الأوروبي[1] اقتنع بأن حضارته لا تستحق الامتهان والاحتقار، فعاد إليها من جديد يحيي مفاهيمها وتقاليدها ونظمها.

كما أسهمت عوامل أخرى في ظهور القومية الإفريقية فالرؤساء التقليديون بدؤوا، بمرور الوقت يفقدون سلطتهم على الشباب المثقف الجديد وخاصة في المناطق التي طبق فيها نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر، ومهد لظهور قادة الحركة الوطنية في المستقبل. وكذلك كان من شأن

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سابق، نقلا عن korler encyclopedia of social sciences. 1949. vol.17(culture)p.623.

نظم الحكم الاستعماري أقلمة (territorialization) إفريقيا، أي تقسيمها لأقاليم ذات حدود إدارية واضحة المعالم. وكانت هذه خطوة في سبيل خلق الأمم القومية الحديثة، ليس فقط عن طريق إقامة الحدود (Les frontiéres) التي قام في داخلها نوع من الاتصال الاجتماعي والتبادل الاقتصادي، وإنما كنتيجة لفرض نوع من الإدارة العامة والجهاز الإداري الموحد والنظام القانوني العام.

والجدير بالذكر، أن هناك عاملا خاصا ميز نظم الحكم التي كان يستقطب السلطة فيها البيض، وذلك في المناطق ذات التوطن الأوروبي في شمال وشرق ووسط وجنوب القارة. فحين أخذت القومية صورة العمل المنتظم الذي قامت به الطلائع المثقفة من خلال الأجهزة التنظيمية المسموح بها في الأقاليم التي لم تعرف التوطن الأوروبي، أخذت القومية في مجتمعات التوطن الأوروبي صورة أخرى. ففي اتحاد ووسط إفريقيا مثلا وجد النظام الذي يعرف بالمشاركة (partnership) وقد قام على أنه في المجال السياسي لن يكون بإمكان الإفريقيين سوى أن يتقدموا حتى يصلوا في النهاية إلى أن يكون لهم نفس عدد الأعضاء المسموح به للأوروبيين في الهيئة التشريعية والتنفيذية، وذلك عندما يبلغوا درجة الكفاءة بحسب رأي المستعمرين.

أما في اتحاد جنوب إفريقيا، فكان النظام لا يقبل الإفريقي بأية صورة من الصور وكما عبر عن ذلك جيير(geyer)" **إن إشراك الإفريقيين لن يعني سوى اختفاء الأمة البيضاء في جنوب إفريقيا، وليست الأمة البيضاء في جنوب إفريقيا مستعدة للانتحار القومي ولو بالسم البطيء** "[1] وهكذا نلاحظ

---

[1] المرجع السابق، ص31.

من الصيغة السابقة ليس مجرد الرفض الذي يواجه به الإفريقي، وإنما في الوقت نفسه الشعور بنمو قومية بيضاء في المناطق التي بدأ فيها التوطن الأوروبي من فترة طويلة. ففي كينيا نشأت قومية كينية بيضاء لم تحتك في هذه البلاد، وأيضا في اتحاد جنوب إفريقيا، وبنفس الصورة أيضا وجدت قومية أوروبية مستقلة جمعت بين الأوروبيين من ذوي الأصول الفرنسية والايطالية والاسبانية والمالطية الذين وجدوا في الجزائر، قومية منفصلة عن القومية الفرنسية نفسها.

ومن الناحية الأداتية تطورت القومية الإفريقية في عدد من المنظمات التي مهدت لاستقلال الدول الإفريقية، لتسهم فيما بعد، بطريقة أو بأخرى، في التيسير للوحدة الإفريقية. ففي البداية كان الإفريقي عضوا في القبيلة وهي جشطلت[1] قوية متماسكة، ولكن مع دخول الاقتصاد الجديد ووسائل الحياة الأوروبية بدأ الإفريقي ينتقل إلى منظمات أخرى أساس الانضمام إليها المصلحة الفردية. أي من القبيلة إلى الجمعية النسائية والمنظمة الشبابية والجمعية التعاونية والنقابة وجماعة الضغط والحزب. أي ترك جماعة الوحدة (communion) إلى جماعة الفريق (equip).

وقد بدأت الشخصيات التي تلقت تدريبات على فنون العمل الإداري ومبادئ الديمقراطية (Démocratie)، والقيادة في التعاونيات والنقابات تنظم نفسها في جماعات الضغط وفي الأحزاب، وفي نهاية المطاف في الحزب الجماهيري الواحد (single mass-party) الذي يعبر عن وحدة الأمة ويجمع بين عناصرها القومية، ويضم بين جناحيه جميع التنظيمات الاختيارية (النقابات،

---

[1] أي وحدة كلية.

من الصيغة السابقة ليس بمجرد الرفض الذي يواجه به الإفريقي، وإنما في الوقت نفسه الشعور بنمو قومية بيضاء في المناطق التي بدأ فيها التوطن الأوروبي من فترة طويلة. ففي كينيا نشأت قومية كينية بيضاء لم تحتك في هذه البلاد، وأيضا في اتحاد جنوب إفريقيا، وبنفس الصورة أيضا وجدت قومية أوروبية مستقلة جمعت بين الأوروبيين من ذوي الأصول الفرنسية والايطالية والاسبانية والمالطية الذين وجدوا في الجزائر، قومية منفصلة عن القومية الفرنسية نفسها.

ومن الناحية الأداتية تطورت القومية الإفريقية في عدد من المنظمات التي مهدت لاستقلال الدول الإفريقية، لتسهم فيما بعد، بطريقة أو بأخرى، في التيسير للوحدة الإفريقية. ففي البداية كان الإفريقي عضوا في القبيلة وهي جشطلت[1] قوية متماسكة، ولكن مع دخول الاقتصاد الجديد ووسائل الحياة الأوروبية بدأ الإفريقي ينتقل إلى منظمات أخرى أساس الانضمام إليها المصلحة الفردية. أي من القبيلة إلى الجمعية النسائية والمنظمة الشبابية والجمعية التعاونية والنقابة وجماعة الضغط والحزب. أي ترك جماعة الوحدة (communion) إلى جماعة الفريق (equip).

وقد بدأت الشخصيات التي تلقت تدريبات على فنون العمل الإداري ومبادئ الديمقراطية (Démocratie)، والقيادة في التعاونيات والنقابات تنظم نفسها في جماعات الضغط وفي الأحزاب، وفي نهاية المطاف في الحزب الجماهيري الواحد (single mass-party) الذي يعبر عن وحدة الأمة ويجمع بين عناصرها القومية، ويضم بين جناحيه جميع التنظيمات الاختيارية (النقابات،

---

[1] أي وحدة كلية.

التعاونيات، العمل) السالفة الذكر. وليس هذا النوع من الأحزاب، أو الحزب الواحد (parti unique)، سوى صورة لما يحدث بعد ذلك من الاتجاه للوحدة الإفريقية. وإذا كانت القضية قبل الاستقلال (Indépendance) هي كيفية الجمع والتوفيق بين القبائل المختلفة داخل الحزب الواحد (parti unique)، فكذلك تصبح القضية بعد الاستقلال (Indépendance) هي كيفية الجمع والتوفيق بين الأمم المختلفة. بل إن أهم **أعمدة فكرة الوحدة الإفريقية وتطبيقاتها** كانوا في السابق أعضاء بارزين في هذه التنظيمات الاختيارية التي أشرنا إليها كالنقابات والتعاونيات وغيرها، ومن هؤلاء **كوامي نكروما، وسيكوتوري، وجوليوس نيريري**، وغيرهم.

المبحث الأول

طبيعة القومية الإفريقية وعلاقتها بالوحدة الإفريقية

بداية، علينا أن نقر أن القومية في معناها الواسع تنصرف إلى ذلك السلوك الجماعي الذي يولي للذاتية والفردية القومية مكانا رفيعا في سلم التدرج القيمي. والواقع أن القبيلة التي هي صورة بدائية صغيرة النطاق، مفرطة الدرجة من القومية، ولا يعرف حاليا على وجه الدقة ما هو عدد القبائل الموجودة في القارة الإفريقية ما لا يقل عن ألف لغة متداولة، ولا ينتظر أن يقل عدد القبائل عن عدد هذه اللغات، وبالتالي، عدد القوميات الصغيرة. ورغم أن هذه القبائل كانت وما تزال عنصرا كبير الأهمية في الحياة الإفريقية، فإن الصلة بين الروح القبلية وبين القومية الإفريقية المعاصرة ليست كبيرة.

إن القومية الإفريقية في شكلها المعاصر، إنما هي أوروبية في تكوينها وتطورها، جاءت كرد فعل واستجابة للروح المادية (materialism) والحياة الصناعية (industrialism) وللدعاية التي انتشرت بين الحركات الشعبية الجديدة. إذن القومية في ماهيتها الحديثة عرفت طريقها إلى القارة الافريقية كنتيجة للوجود الأوروبي بكافة صوره، مما حرك الدوافع الوطنية المضادة للغزاة المستعمرين.

وقد تبلور مفهوم القومية الإفريقية المعاصرة النهائية، فقد كان هدفا تبنته الحكومات الوطنية فيما بعد الاستقلال (Indépendance)، أكثر مما كان

واقعا وجد في الحياة الإفريقية غداة الاستقلال (Indépendance). وقد كان أول أهداف الحاكم الوطني بعد استقلال بلاده- غالبا- عن طريق تجميع الحركة الوطنية في صورة حزب أو منظمة سياسية واحدة أن يعمل على دعم هذه المشاعر الوطنية المرتبطة في جانب منها بالإقليم أو بجزء منه والمرتبطة في جانب آخر بالقبيلة أو بالتجمعات الاثنية.

إذن، هناك في إفريقيا نوعين مختلفين مما يسمى بالقومية: **النوع الأول** يمثله الزعماء ذوو الثقافة الغربية من أمثال: كوامي نكروما، وسيكوتوري، وجوليوس نيريري، و ماما دوما، وغيرهم. فقد كان الطموح الأعظم لهؤلاء العمالقة ليس مجرد تحرير المستعمرات وتحويلها إلى **دولة** قومية بالمفهوم الأوروبي، وإنما كانوا يعملون أيضا على مقاومة القبلية المحلية التي يعتبرونها نوعا من البدائية، وعقبة تقف عثرة في طريق التوحيد القومي. إنهم يريدون اتحادا سياسيا قوميا أكثر منه اتحادا قبليا.

- أما النوع الثاني من القومية فهي المشاعر التي تستمر في التعبير عنها الروح القبلية والتنظيمات الأبوية-أيا كان شكلها- من القومية. ويصل الوضع أحيانا حدّ التصارع الشديد داخل حدود الإقليم الواحد. ففي إقليم رواندا مثلا هناك صراع بين الطوال من قبيلة " الواتوسي" (watusi)، والقصار من قبيلة البوهوتو (buhutu)، وفي الكونغو قامت معارك حامية الوطيس في ديسمبر سنة (1959م) بين قبيلتي اللولوا (lulua) والبالوبا (balula). كما قام مثل هذا الصراع القبلي بعد خروج السلطة البلجيكية المسيطرة سنة (1960م)، ولو

استرسلت في عدّ وإحصاء مثل هذه الصراعات التي لا حصر لها لما انتهيت إلى حالة وحسبي ما ذكرته.

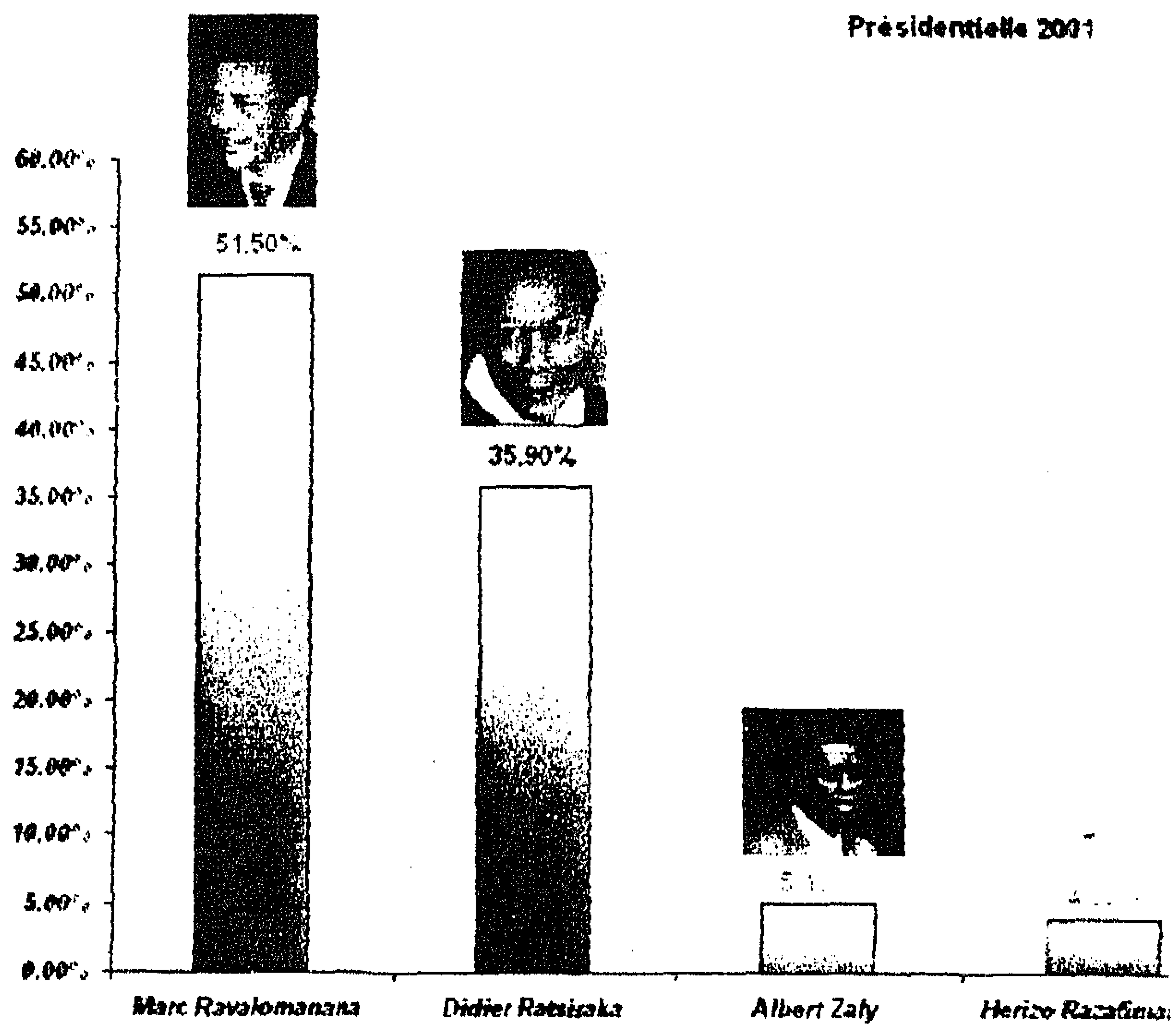
ولاشك أن الروح التي تسود حاليا إفريقيا هي بكل المقاييس روح قومية لا جدال في ذلك، إلا أنها قومية من نوع متميز. إذ أنها تأخذ تقنيات القومية الحديثة، وتقوم على أسسها الاقتصادية والثقافية الشبيهة بالأسس الغربية، ولكنها متداخلة في الوقت نفسه مع عناصر نابعة من الحياة الإفريقية ذاتها.

والجدير بالذكر، أن الحكم البريطاني قد وضع "الحكم الذاتي (L'autonomie) **في نطاق الكومنولث البريطاني**"- ومنذ البداية – غاية يجب الوصول إليها، وهو ما حدث بالفعل. ومن هنا فقد تميز الحكم البريطاني، بالإضافة إلى كونه حكما قائما على التمايز يطرق بين كل إقليم وآخر، بإصدار دساتير متتابعة، وإقامة مجالس تشريعية وتنفيذية مختلفة.

أما الحكم الفرنسي، فعلى العكس تماما، حيث قام على حكم الأربعة عشر إقليما التي امتلكتها فرنسا حكما موحدا بناء على قسمتها إلى مجموعتين: إفريقيا المدارية الفرنسية (Afrique occidental francais) ، وإفريقيا الاستوائية (Afrique équatoriale française) وفي نفس الوقت قام النظام الفرنسي على الربط الوثيق بين هذه الأقاليم وبين (**المتروبول**) أو الدولة الأم، وعدم السماح بالتطور النظامي في هذه الأقاليم نحو أي صورة أخرى تفضي إلى الحكم الذاتي.

وبالتالي، نلاحظ أن معظم الحركات القومية في الأقاليم التي كانت تابعة لفرنسا قامت بها مؤتمرات أو جهات أو أحزاب ذات طابع اتحادي، ومن

هذه المنظمات السياسية الفدرالية: **التجمع الديمقراطي الإفريقي** (Rassemblement démocratique African) برئاسة فيلكس هوفييه بواني، وجماعة ممثلي **ماوراء البحار**(independqnts d'outre-mer)، بزعامة ليوبولد سيدار سنغور سنة (1948م)، ثم حولت نفسها في مؤتمرها سنة (1953م) إلى حركة بين إقليمية (inter-territorial) تشمل السنغال، وفولتا العليا، والنيجر، وداهومي، وغينيا، والكاميرون. ومن التنظيمات الاتحادية أيضا الميثاق الإفريقي (convention africain)، والحركة الاشتراكية الإفريقية (movement socialist African) ثم هناك حزب إعادة التجمع الإفريقي (parti du rogropeme africain) الذي قام في سنة(1958م) محاولا خلق جبهة متحدة من جميع الأحزاب في إفريقيا الفرنسية، وكذلك **حزب الاتحاد الإفريقي** (fèdrqtio parti de la qfricqine) الذي حل محله إلى حد ما والذي قام سنة (1959م) مرتكزا إلى أحزاب ترتبط بمبدأ إقامة اتحاد للشعوب الناطقة بالفرنسية في غرب إفريقيا.



الانتخابات الرئاسية في مدغشقر (www.election-politique.com)

المبحث الثاني

التكتل الإقليمي ومحبذات الوحدة الإفريقية

برزت ظاهرة التكتل الإقليمي- خاصة في صورة التكامل الاقتصادي – كحالة متميزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمت البلاد المتقدمة والنامية وتجلت في أكثر من تطبيق. ففي غرب أوروبا نجد السوق الأوروبية المشتركة (Marché européen commun)، ومنظمة التجارة الحرة، وبالنسبة لشرق أوروبا هناك منظمة الكومنكون، أما الدول النامية (Les pays en voie de développement) فقد بدأت هي الأخرى اهتماما كبيرا بالتجمع الاقتصادي الإقليمي، فوقعت عدة معاهدات بين دول أمريكا اللاتينية في السنوات التالية : (1958م)، (1960م)، (1961م) خاصة بإنشاء سوق مشتركة لأمريكا الوسطى، وبنك تنمية لها، واتحاد اقتصادي لدولها، كما خرجت منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية إلى حيز الوجود.

وفي جنوب شرق آسيا تباحثت اندونيسيا والملايو والفلبين وسنغافورة وتايلاند في إمكان التعاون فيما بينها. وفي الوطن العربي وقعت الدول العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة (1957م)، وبالتالي، يظهر لنا جليا كيف أصبحت الدول النامية (Les pays en voie de développement) تتجه إلى التكتل الاقتصادي الإقليمي، وكحافز لدول القارة الإفريقية.

وقد أدى انهيار قاعدة الذهب أثناء الأزمة العالمية الكبرى إلى شيوع التجارة الثنائية، وبالتالي، انقسام العالم إلى وحدات جمركية ووحدات

للدفوعات بعدد ما هنالك من دول. كما أدى تفاوت النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة إلى إخفاق علاج هذا الوضع ومساوئه على مستوى دولي، ففضلت الدول المختلفة الرأي الذي يقول إن الاتحاد ضمن حدود جغرافية ضيقة النطاق نسبيا أفضل من الانتظار السلبي الواهم وهو يرتقب قيام تجارة حرة تشمل بلاد العالم.

ويقوم هذا الاتجاه على افتراض أن بلاد الإقليم الواحد أكثر تجانسا من حيث ظروفها الاجتماعية والسياسية. كما أن بلاد الإقليم الواحد كثيرا ما تنتمي إلى حضارة واحدة أو تتمتع بصلات ثقافية وسياسية من شأن ذلك تسهيل وحدة العمل المشترك وجعل هذه البلاد أكثر تقبلا لما عسى أن يتضمنه التقارب الاقتصادي من تضحيات في بعض القطاعات.

أيضا، من أوجه التشابه في الحياة الاجتماعية والحضارية والثقافية الإفريقية، ومن مظاهر الارتباط الإداري والسياسي سواء الذي نشأ في العهد الاستعماري أو في عهد الاستقلال (Indépendance)، ما يؤكد وجود هذه الحقيقة بالنسبة للواقع الإفريقي. كما أن هناك جزئية هامة فيما يتعلق بالدول الإفريقية وهي أن الحدود (Les frontiéres) السياسية فيما بينها لا تمثل وحدات اقتصادية سليمة، والدليل على ذلك أن العمل الإفريقي لا يكترث بهذه الحدود (Les frontiéres) الاستعمارية المصطنعة، وأن هناك حركة أفقية دائمة النشاط للهجرة الموسمية والدائمة بحيث أصبحت الهجرة من مميزات الحياة الإفريقية.

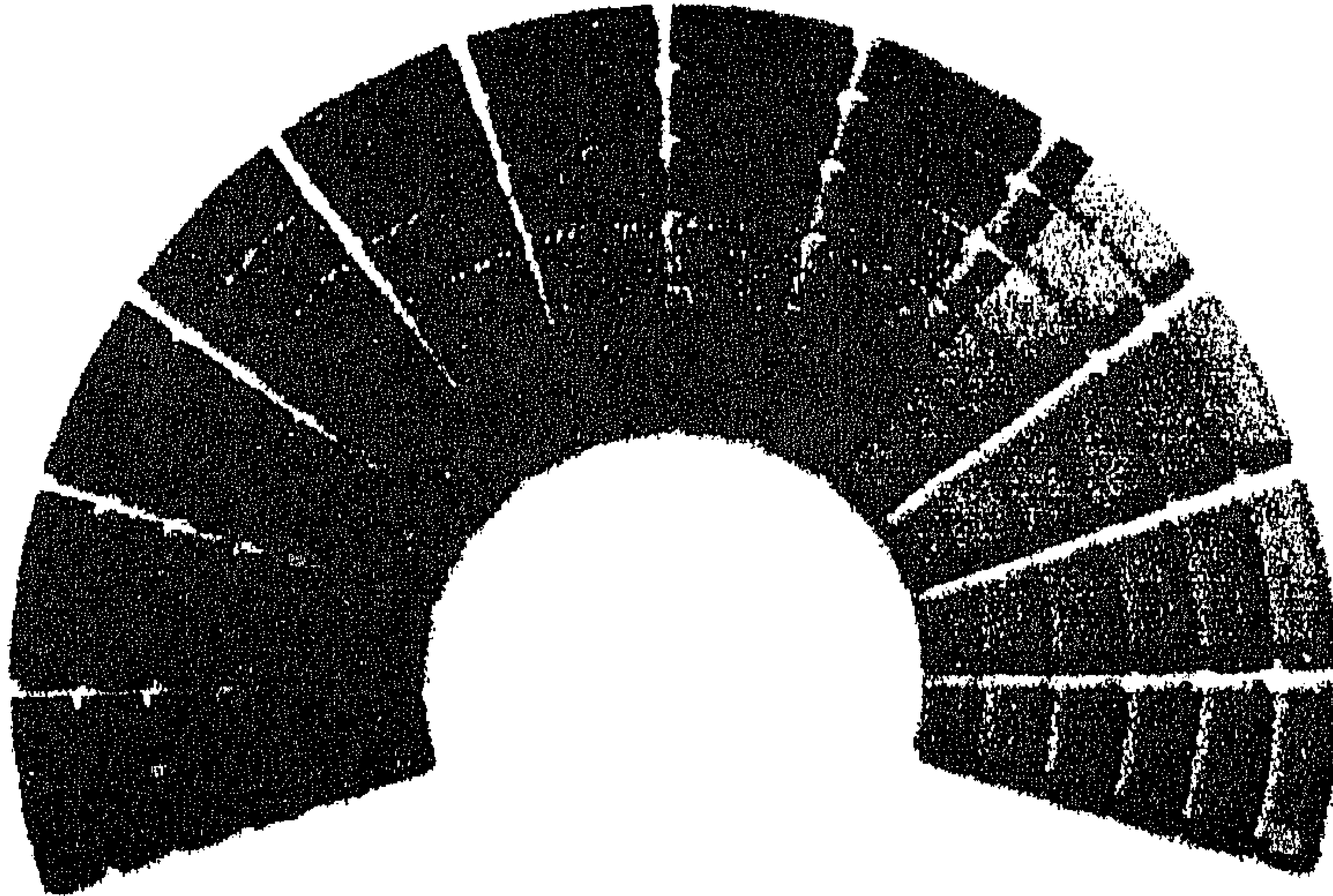
ومن دوافع الوحدة الاقتصادية الإفريقية أيضا، تلك التبعية (La dépendance) النقدية والتجارية التي وجدت معظم الدول الإفريقية نفسها واقعة فيها بعد الاستقلال (Indépendance) والتي تربطها بالدول الاستعمارية، فهناك دول افريقية تحلق في منطقة الإسترليني، وأخرى تحلق في منطقة الفرنك الفرنسي، وهناك إفريقيا ذات العملات المستقلة التي ترتبط بصورة أو بأخرى بإحدى العملات الأجنبية.[1] فجميع الدول الإفريقية التي كانت فيما سبق مستعمرات بريطانية-زيادة على ليبيا وجنوب إفريقيا- تنتمي إلى منطقة الإسترليني، وجميع الدول التي كانت مستعمرات فرنسية-زيادة على مالي والمغرب- تنتمي اليوم لمنطقة الفرنك الفرنسي.

ولعل أبرز المشكلات التي كانت سائدة-آنذاك- والتي تثيرها الوحدة الإفريقية قضية اختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من حيث الأساس بحيث يكون أحد أطراف الاتحاد اشتراكيا، أي يتبع التخطيط المركزي، والآخر رأسماليا، أي يسير وفق اقتصاد المشروع الحر رغم أن النموذج الإفريقي في التنمية يتقارب في تطبيقاته المختلفة إلى الحد الذي يمكن فيه تمييز النموذج الإفريقي ضمن النموذج المعاصر للدول النامية، عن كل من النموذجين الرأسمالي والشيوعي.[2]

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سابق، نقلا عن الأهرام الاقتصادي، العدد214، (1964/7/15م)القاهرة.

[2] في بلاد المغرب العربي اتبعت الجزائر نمطا تقدميا ثوريا من الاشتراكية هو" **التسيير الذاتي** "، وتونس نمطا معتدلا هو" **الاشتراكية الذاتية** "، والمغرب سياسة "حرة ".



الأحزاب السياسية في مدغشقر (www.election-politique.com)

المبحث الثالث

الوحدة الإفريقية والأسس السياسية

لاشك أن أول هذه الأسس هي الحدود (Les frontiéres) السياسية التي اصطنعها الاستعمار (Colonialisme) الأوروبي، والتي في جوهرها لا تمثل أي أساس منطقي. فلا توجد هناك سوى علاقة طفيفة بين الحدود (Les frontiéres) الإقليمية لهم الجماعات البشرية في إفريقيا (خاصة جنوب الصحراء الكبرى) وبين الوحدات السياسية التي قسمت القوى الاستعمارية القارة إليها. وبالتالي، لاتعبّر هذه الحدود (Les frontiéres) عن تقسيمات جغرافية طبيعية محددة، أو عن تكاملات اقتصادية لها معناها. أي أن الحدود (Les frontiéres) الإفريقية هي بجرد خطوط تم رسمها وتحديد معالمها لإعلان انتهاء مشروعات رجل أبيض وابتداء مسروقات رجل أبيض آخر من الأرض الإفريقية.

ـ وقد كانت الآثار المترتبة على ذلك أن توزعت المجموعات البشرية الإفريقية بين أكثر من وحدة سياسية. ففي سيراليون مثلا قسمت الحدود (Les frontiéres) عددا من القبائل بين أكثر من دولة فقبائل **التمنة**، **واليالونكا**، **والكورانكوا**، **والكنوه**، وغيرها يعيش شطر منها في سيراليون وشطر آخر في الأقطار المجاورة وهي ليبيريا، وغينيا. كذلك تقسم الحدود (Les frontiéres) بين تنحنيقا، وكينيا، قبائل الماساي إلى قسمين. ويتوزع أفراد قبيلة الأنواك مابين السودان وإثيوبيا. كذلك هناك صوماليون في كينيا وفي إثيوبيا. وهناك

عناصر سكانية تقطن تجمعاتها الأساسية في نيجيريا تعيش في النيجر، وداهومي، وغانا.

وأحيانا، قد تضم الدولة الواحدة قبائل متعددة - وفي أحيان ما تكون معادية فيما بينها- ولعل نيجيريا من أهم الأمثلة على هذا، نيجيريا كدولة فيدرالية ظهرت في أول أكتوبر سنة (1960م) تضم ثلاث مقاطعات تمثل أساسا ثلاث تجمعات قبلية ولغوية، وهي الهاوسا، والفولاني في الشمال (22مليون نسمة). والإيبو في الشرق (8ملايين نسمة)، واليوروبا في الغرب (8ملايين نسمة)، ولو توخينا الدقة لوجدنا أن نيجيريا تضم أكثر من (250) قبيلة وحوالي (40) لغة.[1]

وقد ألفت الدول الإفريقية بعد الاستقلال (Indépendance) أمام حدود لا تمثّل أية حقيقة سياسية قومية. وقد ثارت عدة مشكلات خاصة بالحدود (Les frontiéres)، تعدى بعضها مرحلة التلميح إلى مرحلة الاحتكاك مثل النزاع[2] بين المغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر، ونيجيريا والكاميرون، والصومال وإثيوبيا...الخ، حتى اقتنعت بالكاد الدول الإفريقية بالأخذ والإقرار بمبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها كما يقول **موديبوكيتا** رئيس جمهورية مالي" **عن أي مطالب إقليمية، إذا أردنا ألا ندخل في إفريقيا ما يمكن أن نسميه بأنه استعمار أسود** ". وأكد رئيس وزراء نيجيريا **تفاو ابليوا** الفكرة

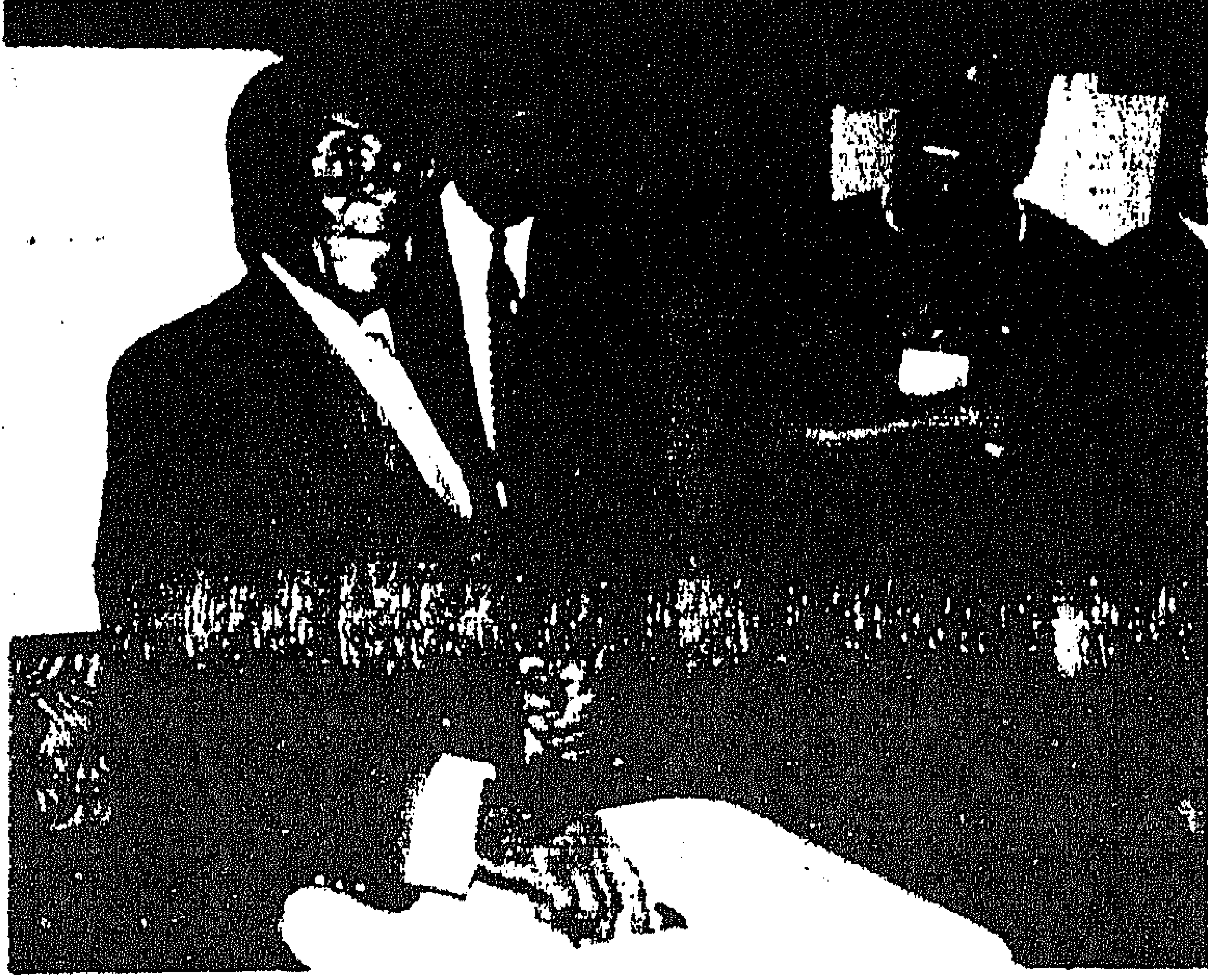
---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سابق، نقلا عن مجموعة مؤلفين، إفريقيا: النهج السياسي، ترجمة محمود الشرقاوي(سلسلة كتب سياسية)، القاهرة.

[2] انظر مؤلفنا(النزاعات في القارة الإفريقية).

نفسها بقوله:" إنه يجب على الدول الإفريقية أن تحترم بعضها البعض، وإن نيجيريا لتعترف بجميع الحدود (Les frontiéres) القائمة في إفريقيا، وتعترف بوجود جميع الدول الإفريقية.[1]

[1] أنظر كتابنا (نزاعات الحدود العربية)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2004.



موغابي توقع فوز حزبه فور بدء التصويت وهاجم بشدة الغرب (رويترز)

المبحث الرابع

النظم السياسية والديمقراطية

بات واضحا أن غالبية النظم السياسية الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال (Indépendance)، تحبذ الاتفاق (Accord) على عدة مظاهر بعضها أصبح يمثل القاسم المشترك في الحياة السياسية المعاصرة، وهو اتجاه الدول الإفريقية في الحياة السياسية المعاصرة، وهو اتجاه الدول الإفريقية إلى الديمقراطية (Démocratie) والنظم الحكومية الخاصة منها، رغم أن بعضها يقوم على الانتقائية (Electicism)، أي اقتباس مفاهيم وأنظمة مناسبة للواقع الإفريقي. وتقوم معظم النظم الإفريقية المعاصرة على ما يعرف بالديمقراطية (Démocratie) المركزية والتدخل بين الحزب والحكومة، وأن يتم التقدم عن طريق التوجه الحكومي المباشر مع تطبيق درجات متفاوتة من السياسة الاشتراكية وقد عرفت الجزائر هذا النوع في بداية استقلالها.

والنواة السياسية النشطة في معظم النظم الإفريقية المعاصرة هي ما يسمى خطأ بالحزب الواحد (parti unique)، أو الحزب المتحد، الذي ظهر قبل الاستقلال (Indépendance) للقيام بعبء الحركة الوطنية عن طريق حركة قومية موحدة، أو الذي برز بعد الاستقلال (Indépendance) للقيام بمهام البناء والتشييد للأمة، وفي الحالة الأولى يكون زعماء الاستقلال (Indépendance) وهم المرشحون بعد ذلك للعمل على تأكيد الوحدة الإفريقية - إذا ظهرت مؤشرات نظرية أو عملية — ما يدعو لها.

ونحن نصادف ظاهرة الحزب الواحد (parti unique)، أو المنظمة السياسية الواحدة اليوم في العديد من الدول الإفريقية - رغم وجود أحزاب معارضة صورية- ومن بينها غانا، وغينيا، ومالي، وتونس، وساحل العاج، وفولتا العليا، أما الجزائر فقد عرفت تجربة ديمقراطية فريدة على مستوى المنطقة تعد بالكثير من التفاؤل، وأصبح من عاديات الأشياء التداول على الحكم وإجراء الانتخابات الرئاسية بكل ديمقراطية ونزاهة.

كما أن نزعة الميل إلى الحزب الواحد (parti unique) أو المنظمة السياسية الواحدة-خاصة إذا كانت حزبا ذا طابع جماهيري وليس حزبا نخبويا- يعود في الأساس إلى تحبيذ الأفارقة ومنذ القدم إلى التوحيد وتسيير أمور الجماعة حيث الأمر يفصل فيه من البالغين في القبيلة كمرجعية يعود إليها الأفارقة في الأحداث الجسام وحل المشكلات مهما اختلفت مشاربها. كما أن الاتحاد بين الدول الإفريقية كان حافزا في رصّ الصفوف وتنظيم الجهود لدحر المستعمرين قبل الاستقلال (Indépendance)، كما أن الحاجة المشتركة إلى التنمية ومحاربة التخلف دافعا إلى انتظام القوى والعمل على تجميع دول القارة الإفريقية للوصول إلى الأمل المشترك الذي تطمح إليه شعوب القارة.

وإذا كانت مثل هذه الوحدة قد وجدت لها المناخ الملائم بين الدول الإفريقية على المستوى الداخلي، فهناك مظهر آخر للوحدة بين القارة الإفريقية في المجال الخارجي، وإذا توخينا الدقة في المحافل الدبلوماسية حيث نجد القاسم المشترك في قضايا محاربة العنصرية والاستعمار (Colonialisme) كمجموعة افريقية، بجانب انتمائها إلى المجموعات الأخرى مثل: مجموعة الدار البيضاء،

ومجموعة برازافيل، ثم المجموعة العربية، ومجموعة الكومنولث، والمجموعة الإفريقية-الآسيوية. زيادة على الاتفاق (Accord) على مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز، أي أن الدول الإفريقية تعمل وفق مصالحها الذاتية ووحي ضميرها. كذلك فإن أي تقدم يتم على طريق الوحدة إنما يفضي، من جهة أخرى إلى تعزيز حياد إفريقيا وعدم انحيازها، وفي نهاية المطاف تأكيد الشخصية الإفريقية.[1]

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، نقلا عن أحمد سيكوتوري (تجربة الثورة في غينيا: الحاضر والمستقبل)، ترجمة نور الدين الرازي، كتاب التحرير السياسي (13)، القاهرة، سنة 1964م.

الفصل السادس

الاتحادات الإفريقية الإقليمية



خريطة إفريقيا (www.election-politique.com)

تمهيد:

كانت البداية بظهور فكرة الاتحادات الإفريقية والتطبيقات الاتحادية لها في غرب القارة الإفريقية قبل أن تظهر في أنحاء أخرى من القارة، وذلك يعود في الأساس إلى أن القومية قد ظهرت في هذا الجزء بالذات قبل أن تنتشر في أجزاء أخرى من القارة الإفريقية، كنتيجة للاحتكاك الوثيق الصلة بالغرب، وأيضا، عدم وجود توطين أجنبي يحجر على ممارسته الإفريقيين بعض مظاهر الحكم.

إن جذور فكرة الاتحادية في غرب إفريقيا[1] يعود إلى تكوين **مؤتمر غرب إفريقيا الوطني** بزعامة **هربرت ماكولي و كاسلي هايفورد سنة** (1919م)، وكان أول هذه الانجازات من الناحية التاريخية، هو اتحاد غانا وغينيا. وفي سنة (1959م) تكون اتحاد فدرالي بين غانا وغينيا بعد أن أعلن قيامه في23 نوفمبر سنة (1958م). وقد تضمن إعلان الاتحاد إثني عشر مبدأ أساسيا بشأن "**إقامة اتحاد من الدول الإفريقية المستقلة** " واعتبر الاتحاد بين هذين البلدين الأرضية الأساسية له.

وعن خلفية هذا الاتحاد، هناك التقاء بين عاملين: العامل **الأول** هو اتجاه **نكروما** الذي كان يفكر في القارة وليس في غانا وحدها ويرى أن وحدة إفريقيا – ولو في أجزاء متفرقة من القارة الإفريقية – هي الهدف بعد الوصول إلى الاستقلال (Indépendance). والعامل **الثاني** هو الحالة التي وجدت غينيا

---

[1] أي إفريقيا البريطانية.

نفسها فيها بعد أن انفردت من دون سائر الدول الإفريقية الأخرى التي كانت تابعة لفرنسا برفض دستور ديغول سنة (1958م).

وكانت فرنسا قد أوضحت منذ البداية أن رفض هذا الدستور يعني في المحصلة النهائية سحب جميع مظاهر المعونة المالية والاقتصادية والفنية وهو ما تم بالفعل. وقد كان موقف غانا هنا متميزا إذ هبّت لعرض مساعدتها على جارتها، ووضعت تحت تصرف غينيا عشرة ملايين جنيه، وثانيا بأن سعت إلى الاتحاد معها.[1] وتنسيق سياستهما في الشؤون الخارجية والاقتصادية والعسكرية. على أن هذا الاتحاد لم يقدر له النجاح، ويعزى إخفاق هذا الاتحاد إلى تأثر غينيا بالتراث الفرنسي، وغانا بالتراث الانجليزي، فضلا عن استمرارية عضوية غانا في الكومنولث. كما أن الدولتين مفصولتين بسبب وجود ثلاث دول بينهما هي: ساحل العاج، وليبيريا، وسيراليون، ووسائل الاتصال بينهما كانت صعبة، وكانت وسيلة الاتصال بين البلدين آنذاك هي وحدة لاسلكي كان قد أقامها سلاح الإشارة في الجيش البريطاني.

وقد حل محل بيان الاتحاد الفدرالي بين غانا وغينيا" اتفـــاق (Acord) **سانيكو يللي** " ليوليو سنة (1959م) بين غانا وغينيا وليبيريا لتكون فيما بينها مجموعة من الدول الإفريقية المستقلة يحتفظ كل عضو فيها بذاتيتـــه ونظامـــه الدستوري. إلا أن اتجاهات ليبيريا لم تكن لتسمح بروابط اتحادية وثيقة، بـــل أكثر من ذلك تدهورت العلاقات بينها وبين غانا. وهكذا أجهض الاتحاد بين

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص110.

غانا وغينيا إن في صورته الفدرالية أو في صورة مجموعة تضم أيضا ليبيريا، وانتهت هذه التجربة الرائدة بالإخفاق.

وفي17 من يناير سنة (1959م) اجتمع في داكار ممثلون لبلاد السنغال، والسودان الفرنسي، وفولتا العليا، وداهومي، وقرروا إقامة اتحاد فيما بينهم في ظل الروابط الاتحادية مع فرنسا، إذ لم تكن هذه البلاد وقتئذ تتمتع بالاستقلال (Indépendance) السياسي الكامل، بل بحكم ذاتي في ظل الدستور الفرنسي الصادر في4 من أكتوبر سنة(1958م). وقد وافق ممثلو هذه البلاد على دستور اتحادي يتم بموجبه اختيار وزيرين من كل دولة في الاتحاد على أن تكون الوزارة الاتحادية مسئولة أمام برلمان اتحادي يضم (48) نائبا يمثل كل دولة (12) نائبا منهم تنتخبهم المجالس التشريعية للدول المكونة للاتحاد، وكان أيضا للاتحاد محكمة دستورية. ولكن فولتا العليا، وداهومي رفضت التصديق على الدستور الاتحادي، وعدل الدستور الاتحادي في أبريل سنة (1959م) ليكون مقصورا على السنغال، والسودان الفرنسي وقد نوّه شارل ديغول بهذه التجربة الاتحادية في خطاب ألقاه في داكار في ديسمبر سنة (1959م) ووعد دولتيه بالاستقلال (Indépendance) الكامل الذي تم بالفعل في 20 يونيو سنة (1960م).

ولكن هذا الاتحاد لم تمض عليه فترة وجيزة حتى انفرط عقده بسبب خلاف على اختيار رئيس الدولة الاتحادية. وانسحبت السنغال منه في29 غشت سنة (1960م) وأعلن استقلالها في نفس اليوم، وأما السودان الفرنسي فأعلن استقلاله في22من سبتمبر سنة (1960م) واحتفظ لنفسه باسم مالي، واعترفت فرنسا بالدولتين في سبتمبر من نفس السنة.

ويرجع سبب إخفاق الاتحاد في أداء دوره، أنه منذ الوهلة الأولى من إنشائه كان هناك اختلاف حول الصورة التي ينبغي أن يكون عليها الاتحاد، فكان من رأي السودانيين ويشاطرهم في ذلك فريق من أبناء السنغال، أن الغرض الأصلي من الاتحاد كان هو العمل على تجميع السودان، والسنغال، وداهومي، وفولتا العليا، وأن الاتحاد بالصورة التي كان قائما عليها كان كثير التكلفة، وأنه كان من الأفضل قيام دولة موحدة تكون فيها الدول الأعضاء مجرد ولايات ومقاطعات. أما السنغاليون فرأوا قيام اتحاد تقل فيه سلطات الحكومات الاتحادية ويحتفظ فيه الأعضاء باستقلالهم الداخلي.

كذلك ظهر التباين بشأن **السياسة الاقتصادية**، فالسودان كان يرى إتباع **سياسة التوجيه الاقتصادي** أي تحت إشراف الدولة، بينما كان السنغال من أنصار النظام الفردي أو الاقتصادي الحر بصفة عامة. كما كان من مظاهر إخفاق هذا الاتحاد أيضا الجمعية التشريعية في كل من داهومي، وفولتا العليا لم توافقا على هذا المشروع الاتحادي مما ترك أثرا نفسيا سيئا. وقد عزى **ليوبولد سنغور** إخفاق هذا الاتحاد بقوله:" **لقد أردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر ما يجب، مستندين لا على حقائق إقليمية ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع فرنسي**".[1]

بعد اتحاد فشل مالي، واتحاد غانا وغينيا جرت مباحثات في كوناكري بين سيكوتوري وموديبوكيتا، و نكروما أثمرت عن قرار مبدأ الاتحاد بين الدول الثلاث. وفي 29 أبريل سنة (1961م) أعلن ميثاق اتحاد الدول الإفريقية، وأعلن

[1] النظم السياسية في افريقيا، مرجع سبق ذكره.

ميلاد " اتحاد الدول الإفريقية " رسميا في أول يوليو. وكان من أبرز أهدافه تقوية روابط الصداقة والتعاون، مع إدماج الموارد وحماية الوحدة الإقليمية، والعمل على تصفية الاستعمار (Colonialisme) من القارة، بالإضافة إلى تنسيق السياسة الداخلية والخارجية.

وبعد إخفاق اتحاد مالي في الصورة الرباعية التي كانت مزمعة له لكي يضم ساحل العاج، والنيجر، وفولتا العليا، وداهومي، تولى الرئيس **هوفييه بواني** رئيس جمهورية ساحل العاج رعاية حركة اتحادية أخرى تهدف إلى ربط دول ساحل العاج، والنيجر، وفولتا العليا، وداهومي، واجتمع ممثلو هذه الدول في باريس في 6 يونيو سنة (1949م) ثم في أبيدجان من شهر مايو حيث وضعت أسس الاتحاد الجديد.

وتتسم مكانة هوفييه بواني القومية في إفريقيا الفرنسية في مركزه القيادي الذي يحتله في مجلس الوفاق، الذي يتكون من رؤساء الدول الأربع، ومن رؤساء المجالس التشريعية، ومن بعض الوزراء، ويجتمع عدة مرات سنويا، وتصدر قراراته بالإجماع، ويترأسه الزعماء دوريا. وقد أطلق هذا المجلس" مجلس الوفاق**conseil de l`entante** " على الاتحاد بأكمله. إلا أنه جاء في واقع الأمر كنتيجة لمساعي قام بها **هوفييه بواني** بهدف إخراج فولتا العليا، وداهومي، من ارتباطها باتحاد مالي الفاشل (غانا – غينيا – مالي) وقد أدت هذه المساعي إلى تقوية مركزه في السنغال نفسها وهي صاحبة السيطرة التقليدية على شؤون غرب إفريقيا الفرنسي، فأصبحت ساحل العاج تتزعم- ومن خلال **هوفييه بواني** – اتحاد قدر له أن يبقى حيا حتى الآن.

المبحث الأول

معوقات تطور النظم

السياسية في غرب إفريقيا

يعود السبب الرئيسي لهذه المعوقات هو ذلك الاختلاف التنظيمي والفكري في غرب القارة بين إفريقيا البريطانية وإفريقيا الاستوائية. وهو خلاف أقل نضوجا في شرقها وشمالها. فمن جهة أدت القوى الحاكمة الأجنبية إلى تعميق فجوات بين الأقاليم الخاضعة لحكم أجنبي مختلف، سببها عدم وجود تعاون أو اتصال بين الأقاليم المنتمية لنظم حكم أجنبية مغايرة. فهناك خلاف- من حيث طبيعة شبكة المواصلات- بين غرب إفريقيا البريطاني وغرب إفريقيا الفرنسي، حيث كون هذه الشبكة أكثر تجانسا وتداخلا في غرب إفريقيا الفرنسي لأن أقاليم هذه المنطقة كانت تعامل كإقليم متصل، في الوقت الذي نجد فيه شبكة المواصلات أقل تجانسا في أقاليم غرب إفريقيا البريطاني لأنها كانت تحكم كأقاليم منفصلة.

إلى جانب هذا الانفصال المادي كان هناك خلاف فكري وثقافي بين غرب إفريقيا الفرنسي وغرب إفريقيا البريطاني كان له أثره على قضية الوحدة، وذ لك نتيجة اختلاف اللغة الأوروبية المستعملة وما تمثله من تراث فكري. وهذا هو السر لماذا يتهم زعماء إفريقيا البريطانية، زعماء إفريقيا الفرنسية بالخيال والرومانسية والتركيز على العوامل الثقافية دون غيرها. على حين يتهم زعماء إفريقيا الفرنسية زعماء إفريقيا البريطانية، بالتفكير التجريبي

الأجوف. وإهدار طبيعة الروح الإفريقية التي تقوم على الشفافية والدقة والوضوح كميسم جوهري مميز للحضارة الإفريقية.

وإذا انتقلنا إلى المنطقة الشرقية والوسطى والجنوبية من إفريقيا فتعد أول عملية اتحادية شهدتها هذه المنطقة بل والقارة الإفريقية برمتها هي صدور القانون الذي وافق بمقتضاه برلمان المملكة المتحدة في (1909/09/20م) على إنشاء اتحاد جنوب إفريقيا الذي يضم مستعمرات الرأس، وترنسفال، وناتال، وأورنج، وتم ذلك اعتبارا من (31) مايو سنة (1990م) بعد صراع طويل تحول إلى حرب بين البوير والانجليز حول أي من البيض يحكم؟.[1] وهذا الاتحاد ليس له أهمية باعتبار أن دولة اتحاد جنوب إفريقيا دولة افريقية من وجهة النظر السياسية وإن كانت كذلك من وجهة النظر الجغرافية.

والجدير بالملاحظة، أن الفكرة الاتحادية في شرق ووسط إفريقيا إنما تستمد أصولها من مصدرين أساسيين أولهما: **حركة الكفاح الوطني المشترك** بين بلاد هذه المنطقة ضد الاستعمار (Colonialisme) البريطاني، وثانيهما **النظم الاتحادية** وصور التعاون الوظيفي التي فرضها الاستعمار (Colonialisme)، والتي تركت أثرها على الوحدة بين دول هذه المنطقة بعد الاستقلال (Indépendance) من حيث رفض صور معينة لهذه الوحدة، والاستمرار في صور أخرى منها مع إثرائها بمضامين جديدة.

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، نقلا عن د. راشد البراوي (**الاتحادات الحالية والمستقبلية في إفريقيا**)، نهضة إفريقيا، السنة الخامسة)، عدد 49، ديسمبر سنة (1961م)، مصر.

فعلى المستوى الوطني والذي قام على أمره زعماء الحركة الوطنية، كانت هناك محاولة في سنة (1954م) لعقد مؤتمر إقليمي يضم زعماء وسط وجنوب شرق إفريقيا، نظمه كينيث كووا ندا في روديسيا الشمالية. وفي (1958/09/17م) اجتمع في مدينة **موانزا** على ضفاف بحيرة فيكتوريا في تنجانيقا زعماء الحركات الوطنية في أوغندة، وتنجانيقا، ونياسالاند، وزنجبار ليكونوا ما عرف فيما بعد بمنظمة" **البافميكسا** " أو الحركة التحررية **ألبان-افريقية** لشرق ووسط وجنوب إفريقيا.

إذا كان هدف منظمة (**البافميكسا**pafmcs) هو مقاومة الاستعمار (Colonialisme)، فإن هدفها الذي لا يقل أهمية عن الهدف الأول هو أن" **تعمل كطليعة للوحدة الإفريقية** ". ثم توسعت الأهداف الأصلية للمنظمة أيضا لتضم أهدافا اقتصادية مفادها أنه إذا كان بوسع الستين مليون إفريقي الذين يعيشون داخل منظمة (**البافميكسا**pafmcs) أن ينتظموا في ظل تخطيط اقتصادي قوي، فإنه سيكون بوسعهم أن يستغلوا المليونين ونصف مليون ميل مربع من الأرض التي يمتلكونها، وأن يبنوا بذلك سوقا افريقية مشتركة متينة الأركان.

أيضا، تعود أصول الفكرة الاتحادية في شرق ووسط إفريقيا إلى تلك الاتحادات وأجهزة التعاون الوظيفية التي أقامتها الحكومة البريطانية بين دول شرق إفريقيا (**كينيا وأوغندة وتنجانيقا**) من جهة، ووسط إفريقيا (**روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند**) من جهة أخرى، وكان قد صدر في سنة (**1974م**) أمر يقضي بإنشاء منظمة تضم تنجانيقا وكينيا وأوغندة، وبدأ

التطبيق العملي لهذه الصورة الاتحادية ابتداء من أول يناير من السنة التالية. وأصبح لهذه المنطقة جهازان رئيسيان هما: **اللجنة العليا لشرق إفريقيا**، وهي هيئة دائمة من حكام الأقاليم الثلاثة وتتولى إدارة الخدمات المشتركة، أما الجهاز الثاني فهو **الجمعية التشريعية** التي تتصل بالخدمات المشتركة.[1]

وقد كان الطموح الأعظم للزعيم **جوليوس نير يري** أن يرى الاتحاد غداة استقلال الدول الإفريقية، ومع ذلك فقد اختلف تاريخ الاستقلال (Indépendance) بالنسبة لكل دولة من دول شرق إفريقيا فتنجانيقا استقلت سنة (1961م)، وأوغندة سنة (1962م)، وكينيا سنة (1963م)، وبالتالي، لم يتحقق ما كان يأمله **نيريري**.

ورغم ذلك، وبناء على مبادرة من جوليوس نيريري أن يرى الاتحاد غداة استقلال الدول الإفريقية، ومع ذلك فقد اختلف تاريخ الاستقلال (Indépendance) بالنسبة لكل دولة من دول شرق إفريقيا فتنجانيقا استقلت سنة (1961م)، لوضع خطط التعاون خلال الفترة التي لابست حصول تنجانيقا على استقلالها والخطوات الأخيرة من كفاح أوغندة وكينيا للتوصل إلى هذا الاستقلال (Indépendance).

من جهة أخرى، اتخذت العملية الاتحادية التي فرضتها بريطانيا في وسط إفريقيا صورة ما عرف باتحاد روديسيا ونياسالاند الذي قام في سنة (1953م)، فضم أقاليم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند، وقد بقي كل إقليم من هذه الأقاليم الثلاثة محتفظا بوضعه الدستوري الذي كان له قبل الاتحاد. وقد

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، سبق مرجع ذكره.

استمرت السلطات المخولة للاتحاد في البداية مجرد سلطات مالية واقتصادية كان من شأنها تحقيق الكثير من المزايا المادية (Matérialistes).

وفي سنة (1975م) منحت الحكومة البريطانية الاتحاد حق تسيير معظم شؤون الخارجية. ومع نمو الروح القومية في دول الاتحاد الثلاث، قامت عدة ثورات خاصة في روديسيا الشمالية ونياسالاند أين عارض فيها الإفريقيون هذا الاتحاد. وقد كان لنجاح الأحزاب الوطنية الإفريقية في الانتخابات، ونمو الكتلة الآسيوية-الإفريقية في الأمم المتحدة أثرهما على الاتجاه نحو الانفصال عن الاتحاد، وبالتالي، الاتجاه نحو الحكم الذاتي(L'autonomie).

وبعد استقلال روديسيا الجنوبية، وروديسيا الشمالية، ونياسالاند، راودت زعماء دول شرق ووسطى قواعد جديدة، وقام **جوليوس نير يري** (**تنجانيقا**) يدعو إلى العمل من جديد على وحدة هذا الجزء من القارة، كخطوة هادفة نحو وحدة القارة بأكملها. وقد وافقه في هذا المسعى **كينيث كووا ندا** (روديسيا الشمالية التي أصبحت زامبيا)، **وملتون أوبوتي** (**أوغندة**)، وعبيد كارومي (**زنجبار**). وقد شهدت الشهور الأخيرة الثلاثة من سنة (1964م) أكثر من اجتماع بين هؤلاء الزعماء لتكثيف التعاون وتنسيق السياسة الاقتصادية بين الجميع.

وفي 20 أكتوبر سنة (1964م) أعلن الاتحاد بين تنجانيقا وزنجبار في دولة موحدة باسم (**تنجبار**) لتسمى لاحقا (**تنزانيا**) وهي الاسم القديم لشرق **إفريقيا** . وقد اعتبر الزعماء هذه الخطوط الاتحادية مؤشر ايجابي نحو وحدة شرق **إفريقيا**، خاصة إذا علمنا أن المنطقة تسكنها جماعات تتميز بخصائص مشتركة

كانتشار اللغة السواحيلية، وكذلك الخضوع لحكم استعماري واحد، وغيرها، وهي عوامل بلا شك قد تقلل من احتمالات الانشقاق. وقد لاحظ كثير من المراقبين أن احتمالات الوحدة بالنسبة للمنطقة الواقعة في جنوب إثيوبيا ربما كانت أقوى من احتمالات الوحدة بالنسبة لأجزاء أخرى من القارة الإفريقية.

المبحث الثاني

الأحزاب السياسية في المغرب العربي

بعد أن تكلمنا عن مرحلة النضال ضد القوى الاستعمارية في صيغة المنظمات بين الأقاليم، في غرب إفريقيا وفي شرق إفريقيا ووسطها. ففي غرب إفريقيا كان هناك **مؤتمر غرب إفريقيا**، ومنظمة **البافميكسا**، كذلك ترجع جذور فكرة اتحاد الشمال الإفريقي فيما يعرف **بالمغرب العربي الكبير** إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار (Colonialisme) الفرنسي. واتحاد المغرب العربي (UMA) الحالي هو نتاج هذه الحقبة من الكفاح المشترك، وغني عن البيان الخصائص الجغرافية والسكانية والثقافية التي تميز هذا الإقليم عن سواه.

لقد جاء في أدبيات الأحزاب الرئيسية آنذاك في الأقطار الثلاثة (**المغرب والجزائر وتونس**) من فكرة المغرب الكبير وكأحد أهدافها الرئيسية أهمية الاستقلال (Indépendance) الوطني وكانت هذه الأحزاب هي: حزب الشعب الجزائري، والحزب الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال (Indépendance) المغربي. وقد بدأت الحركات المناضلة باسم أقطار المغرب تظهر ابتداء من العشرينات واصفة نفسها " **بالشمال الإفريقي** " ومن أمثلتها ما عرف " **بنجمة شمال إفريقيا** ". وكان أول تطبيق عملي لفكرة المغرب الكبير هو إنشاء اتحاد طلاب شمال إفريقيا في باريس سنة (1927م).[1]

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، نقلا عن د. صلاح العقاد، مشروع المغرب الكبير، **الأهرام الاقتصادي**، العدد 1965/02/228) ص 12، 13، 17.

وأثناء فترة النضال ضد الاستعمار (Colonialisme) كان صدى الأحداث في أي قطر من الأقطار الثلاثة يظهر بوضوح وبسرعة، في الأقطار الأخرى. وحينما قرر القادة الجزائريون سنة (1945م) القيام بحركتهم، اجتمعوا مع ممثلي الشعب التونسي والمراكشي اللذين كان يكافحان الاستعمار (Colonialisme) الفرنسي، واتفقوا على ألا يلقى أحد منهم السلاح إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلال أقطار المغرب الثلاثة.[1]

والجدير بالذكر، أنه قد حدث في أكثر من مرة، أن نسق الوطنيون خططهم على أساس توحيد النضال في إطار مغربي شامل مثل: تكوين " **مكتب المغرب العربي**" في فيفري سنة (1947م) للتنسيق في العمل مابين الحركات الاستقلالية، وقد أعيد تشكيله عندما وصل **الأمير عبد الكريم الخطابي**.إلى القاهرة تحت اسم **لجنة المغرب العربي**، ووسعت دائرة هذه اللجنة فأصبحت تضم ممثلين من الحزب الدستوري التونسي بفرعيه، وأحزاب الاستقلال (Indépendance) والإصلاح والشورى من مراكش، وحزب الشعب من الجزائر. ومن نتائج توحيد حركة النضال في إطار مغربي، تنسيق القتال ضد الفرنسيين بين الجزائر والمغرب الأقصى سنة (1955م).

وبعد استقلال تونس والمغرب تجددت فكرة الوحدة المغربية بمبادأة من الرئيس التونسي **الحبيب بورقيبة**، وفق مبادرة خاصة، وهي أن يقرب من تاريخ الاتحاد ولكن في إطار **التعاون مع فرنسا**. فتقدم إلى فرنسا في يونيو سنة

---

[1] حدث تغيير لدى القادة في تونس ثم في مراكش للخطة وقبول فترة انتقال قبل الاستقلال (Indépendance)، وظلت الجزائر وحدها في نزاع مسلح مع فرنسا.

(1057م) بمبادرة كررها أكثر من مرة مفادها أن تتنازل فرنسا عن التمسك على الجزائر وفي مقابل ذلك يقام اتحاد بينها وبين تونس، وتحصل فرنسا داخل هذا الاتحاد على امتيازات اقتصادية وسياسية خاصة في كلا القطرين. وبذلك يكون بورقيبة بهذه المبادرة قد فتح الطريق إلى مشروع كومنولث فرنسي في شمال إفريقيا، وهي الفكرة التي شاعت في أوائل سنة (1958م)، ليتلقفها بعض الأمريكيين ويجعلوا منها نواة لمشروع حلف عسكري لغرب البحر الأبيض المتوسط. إلا أن هذه المبادرة التي بنيت على مبدأ المساومة مع القوى الاستعمارية، إضافة أن المبادرة لم تشمل المغرب بأسره، وبالتالي، كانت نتيجتها الفشل.

وانطلاقا من الأسباب السابقة، لم تلبث فكرة الوحدة المغربية أن اتخذت قاعدة جديدة نابعة من الحركة الوطنية حين قررت المنظمات الثلاث الرئيسية وهي: الحزب الدستوري الجديد في تونس، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الاستقلال (Indépendance) في المغرب عقد مؤتمر للبحث في الوسائل الكفيلة بتوحيد المغرب الكبير. وهكذا انعقد مؤتمر طنجة في الفترة مابين (27) و (30) أبريل سنة (1958م). وإذا كانت نتائجه دون العملية، ولكن بكل المقاييس كان خطوة واعدة في تاريخ الفكرة، إذ أكد على الاتجاه التحرري لمشروع المغرب الكبير، ورأى المؤتمر أن الشكل الفدرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر. واقترح أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري يكون منبثقا عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تكون مهمته درس القضايا ذات المصلحة

المشتركة، وتقديم التوصيات (La recommendations) للسلطات التنفيذية المحلية، وأهم من ذلك أوصى المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بألا تربط، منفردة، مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع، إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية.

إلا أن ما يلاحظ على مؤتمر طنجة أنه لم تشترك فيه الحكومات بصفة رسمية وقد انعقد قبل أن تنال الجزائر استقلالها، وكان بوسع أنصار المغرب الكبير المتحمسين أن يذكروا دائما أنهم سيعملون على تحقيق المشروع الوحدوي بمجرد استقلال الجزائر، ولكن ما إن استقلت الجزائر حتى تعددت الخلافات، وكان أول مظهر لها ما ترتب على موقف تونس من مسألة موريتانيا. إذ كان من رأي رئيس جمهوريتها أنه من الأفضل مراعاة الحدود (Les frontiéres) بالنسبة للدول الإفريقية الناشئة، حسب ما كانت عليه في أثناء العهد الاستعماري. وقد أدى اعتراف تونس بموريتانيا إلى توتر علاقاتها بالمملكة المغربية. ثم برزت - من ناحية أخرى - مشكلة الحدود (Les frontiéres) بين الجزائر والمغرب الأقصى، واتخذت مشكل المواجهة المسلحة في أكتوبر سنة (1963م).

وابتداء، من هذه اللحظة بدأت خارطة المغرب العربي الكبير تتغير، فتقرب المغرب من ليبيا، بينما حدث تقارب بين الجزائر وتونس. وأصبحنا أمام كتلتين: الكتلة الأولى وتتكون من الدولتين الملكيتين اللذين تأخذان بنظام الاقتصاد الحر وهما ليبيا والمغرب، والكتلة الثانية وتتكون من الدولتين الجمهوريتين اللتين تأخذان بنظام الاقتصاد الموحه وهما تونس والجزائر، مع

الإشارة إلى الخلاف الواضح بين الدولتين في مدى التطبيق الاشتراكي. وتجلى هذا الانقسام في عقد معاهدة دفاعية بين ليبيا والمغرب في أوائل سنة (1964م)، بينما اتجه القطران الآخران إلى توثيق علاقاتهما الاقتصادية.

وقد أدركت حكومات المغرب العربي وقتها أن الخلافات العقائدية والنظم السياسية من المشكلات التي تعرقل مشروع المغرب الكبير، ورأت أنه من الأحسن تأجيل الحديث عن الاتحاد السياسي والشروع بتنفيذ اتحاد اقتصادي، وهو اتجاه ربما كان أكثر واقعية. هذه الصيغة استعملتها السلطات الاستعمارية لأنها كانت تدرك أن تنسيق الخطط الاقتصادية بين الأقطار الثلاثة التي كانت تخضع لاستعمار واحد. وبداهة أن هذا التنسيق كان يهدف إلى خدمة الرأسمالية (Capitalisme) الاستعمارية باعتبار أن أقطار المغرب الكبير تنتج ثروات طبيعية وخاصة المعدنية في الصحراء.

وبناء على هذه المعطيات تقرر عقد مؤتمر ثان في طنجة لبحث خطط الاتحاد الاقتصادي لدول المغرب، واشتركت ليبيا في هذه المرة كعضو مؤسس في المؤتمر. وقد انعقد المؤتمر فيما بين (29) نوفمبر وأول ديسمبر سنة (1964م) واتخذ قرارات هامة تعد خطوة عملية نحو الوحدة الاقتصادية. وتقرر في ذلك المؤتمر أن تنشأ هيئة دائمة لتنسيق التعاون الاقتصادي تجتمع كل ثلاثة أشهر على الأقل ويرأسها شخص بدرجة وزير، وتكون اجتماعاتها دورية في القطر الذي ينتمي إليه الرئيس. ويمارس الرئيس سلطاته لمدة سنة. ويتم التنسيق في مجالات التنمية بكل أبعادها.

وإذا التفتنا إلى جهة الشمال الشرقي من القارة الإفريقية وجدنا أن مصر كان لها أكثر من تجربة أقدمها تجربة اتحاد مصر والسودان. فحين إلغاء مصر من جانب واحد في أكتوبر سنة (1951م) معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين انجلترا لسنة (1936م)، وكذلك اتفاق (Acord) سنة (1899م) بشأن إدارة السودان، وأصدرت مصر قانونا بتعديل بعض المواد في الدستور المصري، وتقرير وضع جديد للسودان يجعل من فاروق ملكا لمصر والسودان تحت تاج واحد، على أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية شعبية كما يكون له مجلس وزراء من أهله. وقد اخفق هذا المشروع، إذ كان صدوره من جانب واحد ودون أخذ رأي السودانيين مؤشر على أن هذه الصيغة هي محاولة فردية تهدف إلى توسع دائرة النفوذ الشخصي منه إلى تجربة اتحادية شعبية.[1]

[1] صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، سنة 1960، مصر.

الفصل السابع

الحركات السياسية الإفريقية

تمهيد:

الثابت أن الحركات السياسية أيا كان شكلها- وبكل المقاييس- مظهر من مظاهر الوعي الوطني، وهي الأسلوب الحديث لممارسة السياسة، وهي بالضرورة تعبير عن شعبية، ودرجة وعي، مما لاشك، وإفصاح عن رغبة الشعوب في المشاركة، في التطورات الطبيعية التي تسير بها الحياة العامة لمختلف المجتمعات.

والجدير بالملاحظة، أن المجتمعات القديمة كانت تعتمد على نظام التبعية (La dépendance) في الأسرة، ثم في القبيلة حيث تكون رابطة الدم، أو وحدة الأصل والانتماء لجنس بعينه أو سلالة بعينها، ولكن تداخل المجتمعات وتشابكها حديثا، إضافة إلى تراجع رابطة الدم أو رابطة القبيلة التي كانت تجمع أفراد قد تتعارض بهم وسائل الحياة، قد أدى إلى قيام نظام جديد مبني على رابطة مصلحيه، وبالتالي، ظهرت الجماعات، تجمع أبناء المهنة الواحدة وترعى مصالحهم، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء الجماعات ذات الأهداف القومية العامة، والسياسات المصلحية الثابتة لكل فئات المجتمع، فكانت الأحزاب.

إنّ الحركات السياسية في إفريقيا، وراء الصحراء حديثة الوجود نسبيا. إذ أن حقبة الاستعمار (Colonialisme) التي عانتها القارة قد فوتت عليها التطور الطبيعي الذي يفضي إلى قيام الجماعات السياسية، ولما أتيحت للوطنية الإفريقية الظروف المناسبة، بادرت إلى إنشاء الجماعات السياسية دفعة واحدة، فقام التنظيم السياسي جنبا إلى جنب مع النظام القبلي، لقد امتزجا واندمج

أحدهما في الآخر في بعض الأقاليم مثل الكونغو البلجيكي الذي لم ينضج الوعي الوطني فيه إلا مؤخرا.

وتتميز الحركات السياسية في إفريقيا بثلاثة صفات. **الأولى**: جماعات الضغط، وهي جماعات تهدف إلى استخدام وسائل الضغط السياسي أوأية وسيلة أخرى للتأثير على الحكومات والسلطات الحاكمة لإتاحة فرص أكثر للنمو السياسي أو أية وسيلة أخرى للتأثير على البلاد. **والثانية**: حركات قومية وهي حركات يسعى القائمون بها إلى تحقيق للإقليم، وإلى وضع السلطة في يد أبنائه. **والثالثة**: الجماعات السياسية، بالمعنى الكامل، وهي جماعات ذات سياسة معلنة مرسومة، تتنافس فيما بينها قصد الاشتراك في الحياة السياسية العامة، والسعي عن هذا الطريق إلى وضع برامجها موضع التنفيذ .

إن تطور الجماعات السياسية في القارة الإفريقية من إحدى الصور المذكورة إلى الصورة التالية لها يختلف من منطقة لأخرى في إفريقيا، ولم تمر كلها بنفس هذه المراحل. وذلك نتيجة عوامل عدة أحاطت بكل إقليم أو منطقة. ففي إفريقيا الغربية البريطانية، وإفريقيا الاستوائية الفرنسية تم التطور عبر المراحل الثلاث حتى استقرت الجماعات السياسية في صورتها النهائية الكاملة.

أما في شرق إفريقيا البريطانية وإفريقيا الوسطى، فإن النشاط الوطني يقتصر على المرحلتين الأوليين: جماعات الضغط، أو الحركات الوطنية، التي قد تتخذ مظهر العنف (Violence) أو التنظيم السري. وفي الكونغو تختلط فكرة الجماعة السياسية بالتقسيم القبلي بحيث يصعب تمييز الحركة السياسية بوضوح.

وقد نتجت هذه الفروق في تطور الحركات السياسية من تباين السياسات الاستعمارية ويمكن إرجاعها إلى عاملين رئيسيين:

العامل الأول: اختلاف الاتجاهات الاستعمارية للدول الغاصبة في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وتأثير ذلك في قيام ونمو الجماعات السياسية وممارسة النشاط السياسي، ويمكن تلخيص هذه الاتجاهات في ثلاثة نقاط:

1- درجة الحرية الممنوحة للإفريقيين لإنشاء الجماعة والاشتراك في الحياة السياسية،

2- النظم التي رسمتها القوى الاستعمارية، وخاصة النظم الدستورية،

3- الهدف النهائي الذي رسمته الدول الاستعمارية للمستعمرات وعلاقاتها معها، وتذهب الدول الاستعمارية في هذا الصدد ثلاثة مذاهب: فبينما تسير بريطانيا بالبلدان التي تحت سيطرتها نحو لون من الحكم الذاتي(L'autonomie)، الداخل في بريطانيا، سواء للتاج أو الكومنولث، بينما تذهب فرنسا إلى قاعدة الضّم على أساس التساوي، وتذهب معها في ذلك البرتغال، وهذا المذهب لا يفرق بين النظم الحزبية في البلد الأم أو في الأقاليم التابعة، بل كل منها يتمم الآخر ويعتبر فروعا منها على نفس نمطها. في حين تذهب بلجيكا إلى التمسك بفكرة الوصاية الأوروبية، وتنكر أي حق في الممارسة السياسية لشعوب المستعمرات.

العامل الثاني: ويتمثل في المستوطنين غير الإفريقيين، وإن هذا العامل قد أثر إلى حد كبير في قيام لون بعينه من الحركات السياسية، ويدخل في الاعتبار

عدد المستوطنين وجنسيتهم وطبيعة تكوينهم المهني والاجتماعي. فحيث يكثر المستوطنون ويشعرون بقوتهم وتفوقهم، تثور مشكلات التفرقة العنصرية التي تدفع بالوطنية الإفريقية إلى وسائل الضغط والحركات العنيفة حين تحرمهم حق الممارسة السياسية.

وحين تكون في درجة أقل قوة، تنشأ الحركات الوطنية التي قد تكون معتدلة وتسمح بقيام فكرة المشاركة، وإذا تناقص عدد المستوطنين بقدر كبير، فإن التطور الطبيعي يجد ميدانه مطلقا من هذ القيد، فيمضي قدما مالم يتدخل العامل الأول الذي أشرنا إليه.

ومن تفاعل هذه العوامل يمكن تقسيم إفريقيا من ناحية اللون السياسي إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: الدول الإفريقية الصاعدة التي في طريقها-آنذاك- إلى الاستقلال (Indépendance): مثل نيجيريا، وسيراليون، وأوغندة، وتوجلند، والكاميرون البريطاني. وهي جميعها تسعى إلى إرساء معالم حكومات وطنية، تتولى الحكم الذاتي.

النوع الثاني: أقاليم داخلة في ارتباط اندماجي أوروبي إفريقي: مثل إفريقيا الفرنسية الاستوائية. والظاهرة المشتركة فيها جميعا هي تخلف أي افتراض للاستقلال الإقليمي، والاشتراك المتساوي للأوروبيين والوطنيين في التنظيم السياسي والممارسة الحزبية في كل من الوطن الأم والأقاليم المندمجة معها. وتبعا لذلك تظهر أهمية دور الحركات السياسية سواء ما كان منها في الوطن الأم أم في الأقاليم.

النوع الثالث: أقاليم متعددة العناصر: مثل اتحاد وسط إفريقيا: تنجانيقا، وكينيا، والسمة التي تشترك فيها هذه الأقاليم هي وجود عناصر متباينة تسعى إلى الحياة المشتركة ويراد لها ألا تقوم فيها حكومة قومية افريقية خالصة. ويريد المستوطنون أن تئول إلى أيديهم سلطة الحكم ليحلوا محل القوى الاستعمارية، كما حدث في روديسيا الجنوبية، وكما استتب لهم الأمر في جنوب إفريقيا.

النوع الرابع: أقاليم ليس بها حركات سياسية. وهي كما قدمنا حين تختلط الحياة السياسية بالنظام القبلي بحيث يصعب تمييز أحدهما عن الآخر. ويرجع ذلك إلى حالة التدهور المادي الذي يعانيه الشعب الإفريقي في هذه الأقاليم، وإلى أسلوب الولاية الأوروبية الذي تدين بمذهبه القوى المستعمرة فيها..

المبحث الأول

الجماعات السياسية في إفريقيا الغربية البريطانية

لعل العامل الأساسي الذي مكن للحركات السياسية أن تقوم في هذه الأقاليم، هو قلة عدد الأوروبيين فيها، فلم تثر مسائل العنصرية، ولم يحرص الحكام المستعمرون على ترجيح كفة فريق على فريق آخر. وكان الهدف البعيد المدى الذي رسمته بريطانيا هو التطور نحو الحكم الذاتي (L'autonomie) ثم ربطه بالعجلة البريطانية، وهو ما أطلق عليه اصطلاح" **قاعدة درهام** ". وبذلك برزت الحركات القومية الإفريقية، وتطورت في طريق الإصلاح السياسي إلى حركات سياسية. ووجدت هذه الحركات من المناسب لها السير في الطريق الدستوري الذي رسمته السلطات الاستعمارية من قبل حتى لاتثير معارضتها. ونتيجة لذلك فإن طابع هذه الحركات مدموغ باللون الذي كان عليه الأوضاع الدستورية التي نشأت في ظلها. فسادت قاعدة القبلية في الوصول إلى الحكم.

والجدير بالملاحظة، أن الثورات العنيفة التي اجتاحت أمريكا الشمالية قد أسفرت عن اعتقاد بريطانيا في وجوب تغيير صيغة سياستها في المزيد من السيطرة القوية والمباشرة. ومن هنا نشأ ما كان يعرف بنظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر، الذي تميز عنه وقام بتبريره (اللورد لوجارد) في رسالته الشهيرة. غير أنه ليس من شك في أن مفهوم الحكم المباشر كطريقة في الإدارة المحلية قد طبقه من قبل السير جورج توبمان جولدمان

(g.Toubmen Goldie)) في إدارته للأقاليم التي قامت على أمرها شركة النيجر الملكية (royal Niger com) في المناطق البدائية في شمالي وشرقي نيجيريا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وأهم السلطات والأجهزة في نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر، الرئيس ويعمل بالتعاون مع مجلسه التقليدي كهيئة تشريعية وتنفيذية محلية، ومجلس الرئيس وبه ممثلون وقضاة يعملون طبقا لمبادئ هي خليط من القوانين العرفية والإسلامية، ثم خزانة الرئيس وفيها تودع المدفوعات العرفية التي يتولى جمعها الزعماء البلديون. وهناك جزئية مهمة أن نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) غير المباشر يقوم على استمرار الاستفادة من النظم الإفريقية و هيئات لامركزية إدارية مع إيجاد التناسق والموافقة بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية الإفريقية، وذلك باعتبار الرؤساء والزعماء القبليين مندوبين عن التاج البريطاني.

المبحث الثاني

الجماعات السياسية في إفريقيا الفرنسية

جرت العادة أن الهدف النهائي الذي كانت ترسمه الدول الاستعمارية للإقليم الذي تحتله ويكون تحت سيطرتها أن يؤثر إلى حد كبير في اللون الحزبي الذي يقوم فيه. وكانت فرنسا تنهج سياسة الضم والإدماج وهي لذلك خرمت قيام الجماعات السياسية. وأيضا هناك عامل آخر هو كثرة الفرنسية النازحين إلى هذه المناطق بحيث أصبحوا عنصرا حاسما في تطوير الموقف السياسي.

انطلاقا من العوامل السابقة، لم تجد القومية الإفريقية من حيلة إلا من أن تنتسب إلى الأحزاب السياسية (Les partis politiques) القائمة فعلا في فرنسا، باعتبارها امتدادا لها أو فروعا لها في الأقاليم، ورحبت الأحزاب الفرنسية آنذاك بذلك، إذ أنه سيكون كسبا عدديا لمؤيديها في الانتخابات العامة للجمعية الوطنية المكفول فيها أصوات الفرنسيين والإفريقيين على حد سواء. ثم تطورت هذه الفروع من الأحزاب الفرنسية، وأصبحت أحزابا افريقية تلعب دورها في المجالس المحلية بصفة مقبولة.

على أن ما ينبغي الإشارة إليه، أن السياسة الاستعمارية الفرنسية ظلت في طبيعتها سياسة تقوم على الماركانتيلية (التجارية) ، فكانت ترى في المستعمرات أراضي ملحقة بأراضيها الأوروبية اقتصاديا وإداريا، وبالتالي، سياسيا، وكانت صورة **نظام الحكم** (Systémes du Pouvoir) **المباشر** الذي طبقته فرنسا هي أن يشغل الفرنسيون جميع الوظائف ويرسموا جميع السياسات،

ويعينون وحدهم كقضاة وموظفين وكتبة مع بقاء الجيش عمودا فقريا للوجود الفرنسي.

كما اقترن نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) المباشر بسياسة ثقافية ترمي إلى إلغاء الثقافة الإفريقية لصالح الثقافة الفرنسية. وقد بدأ تطبيق هذه الصيغة في ظل المبدأ الذي عرف بالفرنسية الاجماعية أو الاستيعابية (Assimilation) وهي تقوم على فرض اللغة والحضارة والمفاهيم والمنظمات الفرنسية على الحياة الإفريقية حتى يصبح الإفريقيون فرنسيين في كل شأن إلا جلودهم !! وبسبب هذه السياسة اختفت ظاهرة التفرقة العنصرية على أساس اللون أو العنصر في المستعمرات الفرنسية.

المبحث الثالث

الجماعات السياسية في شرق ووسط إفريقيا

انطلاقا من ملابسات الحياة السياسية في شرق ووسط إفريقيا التي تشوبها عقبة المجتمع المتعدد العناصر، ابتدعت السلطات الاستعمارية مذهبا جديدا أسمته **مذهب المشاركة**، وقع فيه جدل كبير انتهى به إلى الفشل التام. ولاشك أن مكونات وحدة الهدف ووجود مذهبية محددة والإطار الشعبي المناسب، تنقص المجتمع المتعدد العناصر، ولذلك لم تقم جماعات مشتركة في شرق إفريقيا.

إذن لم تجد القيادات الوطنية صيغة ضغط على الحكومات الاستعمارية سوى اللجوء إلى أعمال العنف (La Violence) والإرهاب (Le terrorisme) وتحطيم قيود المجتمع العنصري. ومما لاشك فيه أن تعدد العناصر ليس وحده بالعقبة الكئود، فإن السنغال مثلا متعدد العناصر ولكنه تخطى تلك العقبة بسهولة. إنما الصعوبة في شرق إفريقيا هي فكرة العنصرية التي يعتنقها المستوطنون ويصرون على أن تصبغ علاقاتهم بالإفريقيين أصحاب البلاد الأصليين بلون الدم والتفرقة المقيتة، وهم في ذلك إنما يفصحون عن إحساس الغاصب حين ينكر أي حق على أصحاب الحق المغتصب.

ولعل أصدق تصوير للنزعة العنصرية هو ما أوردته إحدى علماء الجنس من النساء، وهي الدكتورة **ماري جهودا** حين قالت: " **إن التفرقة العنصرية إنما هي محاولة يقوم بها أشخاص غير واثقين من أنفسهم وذلك طمعا في أن**

يصونوا شخصياتهم". وقالت تلك العالمة، إنه سوف يكون هناك تمييز عنصري حيثما كان هناك أفراد غير واثقين من مراكزهم في المجتمع.[1]

وقد أثبتت الدراسات عبر التاريخ، قام بها علماء الأجناس والتاريخ والاجتماع، أنه ليس ثمة أساس علمي يمكن أن يقوم عليه اتجاه التمييز العنصري. ومجمل ما ذهبوا إليه من استنباط في هذه الميادين هو أنه بالرغم من إمكان وجود فوارق واضحة بين طوائف معينة من الأجناس البشرية، فإن هذه الفوارق لا تنبعث عن فوارق في الأصل والأصلاب المتوارثة. وأرجع العلماء قيام الفوارق الظاهرية بين الأجناس إلى عوامل ديناميكية كامنة ومعقدة أسموها القابلية الكامنة للتغيير في ميكانيكية التكوين الإنساني. وهذه القابلية هي التي تتحكم وتعد مسئولة عن توارث الصفات التي تحدد اللياقة الجسمية والعقلية للحياة.

إنها صورة واضحة للتمييز العنصري وما يفكر فيه الرجل الأبيض، وفي حضارته التي زعم أنه قد جاء بها إلى إفريقيا. استبداد في مطلعه، واستغلال حين يتحكم، ومحاولات متتابعة مآلها الفشل لإبقاء وجوده الكريه في القارة الإفريقية.

---

[1] صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ط1، سنة1960.

المبحث الرابع

التيارات الفكرية الإفريقية

تبلورت الظروف التي تكلمنا عنها سابقا برمتها لتنشئ في إفريقيا نمطين من التيارات الفكرية الإفريقية، تيار يعبر عن القومية الإفريقية، وتيار يعبر عن العناصر الدخيلة.

المطلب الأول

تيار القومية الإفريقية

وهذا التيار يعبر عن الوحدة الإفريقية، وبالتالي، يشكل موقف احتجاجي على الاستعمار (Colonialisme) والسيادة (Le Souverainete) البيضاء وجميع ألوان العنصرية. ومطالبه واضحة وهي الاستقلال (Indépendance) التام للإفريقيين على أساس حكم الأغلبية الإفريقية، وعدم الانحياز، في الحرب الباردة (la guerre froide)، وتنطلق هذه المفاهيم الجديدة في صورة التشكيلات السياسية التالية:

الفرع الأول

مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة

وكان يجتمع كل سنتين، ويضم رؤساء جميع الدول الإفريقية المستقلة عدا اتحاد جنوب إفريقيا، وقد دعا نكرونا إلى هذا المؤتمر في أكرا سنة (1958م) وقد كان الهدف الأول رسم سياسة مشتركة في الشؤون الخارجية والاقتصادية والثقافية. واستمرار اتصال الدول أعضاء المؤتمر عن طريق وفودها لدى الأمم المتحدة، الذين يشكلون الجناح الإفريقي في الكتلة الآسيوية الإفريقية.

الفرع الثاني

منظمة الشعوب الإفريقية

وكانت عبارة عن حركة قومية للأحزاب القومية، دعا إليها أيضا الزعيم نكروما في أكرا سنة (1958م)، وهي تجتمع سنويا، واختير لرئاستها (**توم مبويا**)، وتتخذ سكرتاريتها الدائمة في أكرا.

الفرع الثالث

حركة التضامن الآفرو-آسيوي

وهي حركة غير حكومية، تمثل الأحزاب القومية في آسيا وفي إفريقيا والشرق الأوسط وتضم كل من روسيا والصين الشعبية، دعا إليها الرئيس جمال

عبد الناصر في القاهرة سنة (1975م) حيث اتخذت مقر سكرتاريتها وبرنامجها مماثل لمنظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine).

الفرع الرابع
الولايات المتحدة لغرب إفريقيا

وهذه الفكرة نادى بها وابتدعها الزعيم النيجري (زيك) ، ثم تبناها نكروما، ولقيت هذه الدعوة تأييدا شاملا من جانب أكثر الزعماء الإفريقيين في غرب إفريقيا باستثناء حزب التجمع الديمقراطي. وتهدف هذه الفكرة إلى ربط جميع دول غرب إفريقيا في لون من الارتباط السياسي الذي يتميز بالمرونة. وقد تكونت النواة الأساسية في مشروع **اتحاد غانا وغينيا** و لم تلبث الفكرة أن اتسعت إلى جماعة الدول الإفريقية.

الفرع الخامس
جماعة الدول الإفريقية

رسم إعلان كوناكري الذي صدر في مايو سنة (1959م) عن كل من نكروما وسكوتوري، اثني عشر مبدأ لإقامة جماعة الدول الإفريقية المستقلة. و لم تخرج تلك المبادئ عن المفهوم الذي دفع إلى إنشاء عدد من المنظمات والجماعات الإقليمية، مثل حركة وحدة شرق ووسط إفريقيا، التي تضم أحزاب كينيا وتنجانيقا وأوغندة وزنجبار ونياسالاند، وعلى نمطها أيضا حركة وحدة الصومال.

المطلب الثاني

تيار رفض الدخلاء

هذا التيار يعبر عن وجهة نظر متميزة، وهي رؤاه للدخلاء على القارة الإفريقية وهم البيض الذين يشكلون أقلية من سكان القارة الإفريقية الأصليين (2%)، وتنوعت ألوان ذلك التيار الفكري طبقا لنسبة عدد المستوطنين.

الفرع الأول

التفرقة العنصرية

وهذه السياسة كانت تتبعها حكومة جنوب إفريقيا العنصرية، ومضمونها فصل العناصر بعضها عن بعض اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. وتهدف إلى إقامة مجتمعات متوازية يتطور داخلها كل عنصر في طريقه الخاص. ومن هذه الفكرة نشأت مقترحات بإنشاء دويلات سوداء ودويلات بيضاء ولكن الذي بيده كل شيء في نهاية المطاف هو الرجل الأبيض.

الفرع الثاني

المشاركة السياسية

وهي صيغة جديدة لم يجر تحديدها على وجه الدقة، وهي السياسة الرسمية لحكومة وسط إفريقيا الاتحادية. وتقوم الفكرة على أساس قبول الاندماج السياسي والاقتصادي، ولكن يحتفظ كل عنصر بالانفصال في الإقامة

والحياة **الاجتماعية**. والداعية الأولى لهذه الفكرة هو **السير روى ويلينسكي** الذي يرى أن المشاركة لاتعني حكم الأغلبية الإفريقية في أي وقت.

الفرع الثالث

اللاعنصرية

وهي سياسة دعا إليها **ميشيل بلندال** مؤسس حزب كينيا الجديد، وهدف هذه السياسة خلق الظروف التي يصبح الجنس في ظلها أمرا لايعتد به كعامل سياسي. وتقوم على شعار" **حقوق متساوية لجميع الأفراد المتمدينين** " ولا تعارض هذه الفكرة قيام حكومة ذات أغلبية إفريقية ولكن على شرط واقف، وهو ليس في المستقبل القريب.

الفصل الثامن

الإصلاحات السياسية والاقتصادية

تمهيد:

شرع في تطبيق مسارات الديمقراطية (Démocratie) في إفريقيا، بطريقة ارتجالية ودون تحقيق، أودراسة مسبقة، أوأي احتياطات من أي نوع كان، كوضع فواصل زمنية معينة مثلا، وبالتالي، فالاصطلاحات جاءت تحت تأثير التغيرات التي حدثت في أماكن أخرى من العالم، وخاصة في بلدان أوروبة الشرقية، الشيء الذي سمح بظهور الفتنة والانقسام وهو ما ينطبق بصورة حتمية وقاسية على الجزائر وبلدان ما وراء الصحراء.[1]

[1] بوسعك أن ترجع للوقوف على التجربة الجزائرية إلى كتابنا آخر الدواء... الديمقراطية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2004، مصر.

إلا أن هناك بلدانا تتمتع بحياة ديمقراطية مستقرة إلى حدّ بعيد، مثل **جنوب إفريقيا، والموزمبيق، وتنزانيا**. وتوجد دول أخرى، في حالة حرب مثل: **أنغولا**، أو بلدان يتلقى فيها الانتقال إلى الديمقراطية (Démocratie) بعض الصعوبات مثل زامبيا.

إن الديمقراطية (Démocratie) تعتمد في كنهها وأساسها، على اختلاف وجهات النظر، واحترام هذه الرؤى، والتسامح مع الاختلاف. وفي هذا السياق يقول فريدريك انجلز (f. Engels) : " **إن كل فكرة تظهر كهرطقة أو كفر وتموت كمذهب أو عقيدة** ". وبالتالي، فاحترام الجديد والفكرة وإن تكن ذات أقلية في البداية، يشكل ضمانا لتطور المجتمع ورقيه.

فدون التعددية الفكرية، ودون حماية مايبدو على أنه أقلية، ودون التسامح، فإن المجتمع يراوح مكانه، وتفرض العجرفة والتعصب نفسيهما على الناس. ولا يجب مع ذلك السقوط في فخ وضع مفهوم الديمقراطية (Démocratie) والتعددية في إطار التقليل من عدد الأحزاب. فمثلا المائة حزب التي كانت تنشط في الزائير (**في عهد موبوتو**) لم تجعل من هذا البلد أكثر ديمقراطية من أوغندا (**في عهد موسوفيني**) التي كان لايوجد في عهده حزب أصلا، أو موزمبيق (**في عهد ساموزا ماتشال**) الذي كان به أيضا حزب واحد.

إن وجود الأحزاب ضروري للديمقراطية، لأنه يعد بمثابة بدائل لبرامج وقيادات المجتمع، وبالتالي، فإن إقامة هذه الأحزاب شرطا لابد منه، لأنه بمرور الأيام ستتوسع هذه الحركة التي كان **غرا مسكي** يصفها **بالمجتمع المدني**، والتي يعتبرها عنصرا ضروريا للتعددية في المجتمع والديمقراطية (Démocratie).

لقد طغت المنافسات العرقية على بقية الجوانب الأخرى، فمثلا الكونغو وهو بلد صغير لايتجاوز سكانه بالكاد المليونين ونصف المليون نسمة بلغت به الأحزاب أكثر من (100) حزب سياسي. فباسم الديمقراطية (Démocratie)، بإمكان أن يجتمع ثلاثة أشخاص وينشئون حزبا سياسيا وهو ما وقع في الجزائر مع فارق العدد.

وأخذت الأحزاب السياسية (Les partis politiques) أشكال المناطق والقبائل والأعراق، وفي بعض الحالات، كما في الجزائر، اللغة والدين. لقد كانت هذه المقاييس هي السائدة آنذاك لدى إنشاء الأحزاب السياسية (Les partis politiques) في غالبية دول القارة الإفريقية، حتى لانقول كلها، وبالتالي، أحدثت هذه الإصلاحات توترات غاية في الخطورة ونزاعات دموية داخلية عميقة لاتزال آثارها السلبية تكابدها بعض الدول الإفريقية حتى الساعة.

لقد كان الطموح الأعظم للقادة القوميين الأفارقة أمثال نكروما وسيكوتوري وعبد الناصر وبومدين وغيرهم هو أن تحقق حركة التحرر الوطني طفرتها الكبرى، وذلك بتحرير جنوب القارة الإفريقية، وكان هناك من أطلق رؤى وأفكارا كبيرة قصد الاندماج الاقتصادي الإقليمي الفرعي والاندماج الاقتصادي القاري، إلا أن إفريقيا أرادت أن تمشي على الطريقة الإفريقية. وشاع الاعتقاد أن ذلك هو الهدف المنشود الذي تسعى إليه شعوب القارة الإفريقية، وذلك لتحاشي روح الفتن والنزاعات والشقاق داخل دول القارة، وعلى مستوى الأقاليم الفرعية، ولكن بمرور الأيام تأكد أن هذا المسعى على النقيض من الهدف المنشود. وأنه كان لابد من تحديد أهداف تحضيرية وتعبوية،

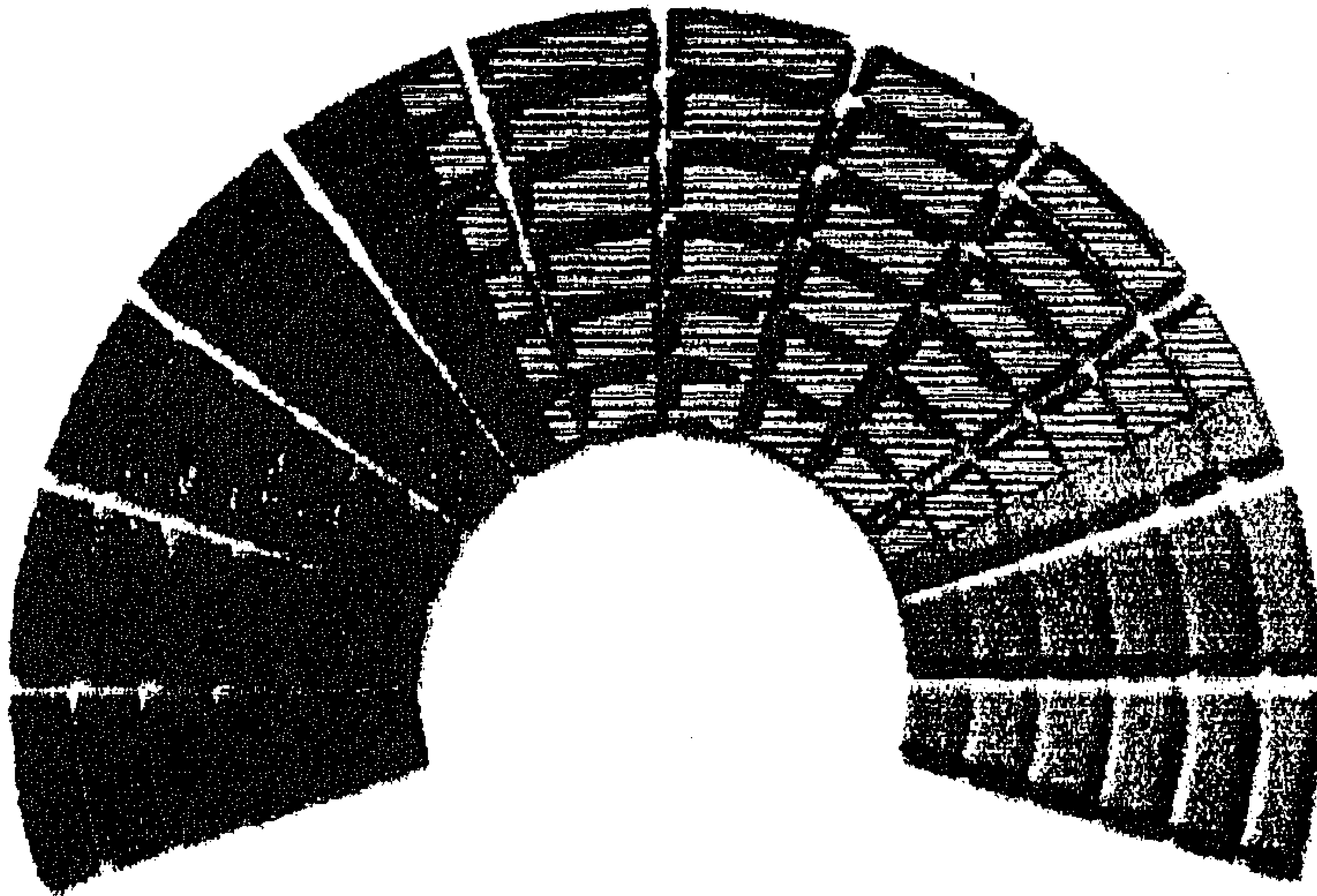
لأنه لايمكن أن يكون هناك استقلال سياسي غير مؤسس و مرتكز على واقع اقتصادي واجتماعي، يضمن لشعوب القارة الإفريقية المكانة اللائقة في مصاف الدول المتطورة.[1]

وإذا كانت إفريقيا بحاجة ماسة إلى زعامة في المجال السياسي ومجال اتخاذ القرار، فإنه لحسن حظها تتمتع اليوم بشخصيات سياسية بارزة في معالجة هذه المسائل كنقاط إرشاد وهي: الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** ورئيس جنوب إفريقيا **تامبو مبيكي** ورئيس نيجيريا **أليسيغون أوبازنجو**، والثلاثة أفريقانيون حتى النخاع، وبكل المقاييس رجال المهمّات الصعبة، فهم يملكون **الكاريسم والطاقة والإصرار.**

لقد بات مؤكدا التزام الشخصية في التاريخ وفي إطار الكفاح من أجل التحرر، وعبر التاريخ، في كل البلدان، برزت شخصيات كريسماتية تبوأت الصدارة، موجهة طاقاتها نحو الكفاح التحرري تارة ومعبئة الهمم والقوى تارة أخرى. ويشهد التاريخ على الدور الريادي الذي لعبته الشخصيات الكبيرة في القارة الإفريقية من أجل إتمام عملية التحرر الوطني. وحدث نفس الشيء في فرنسا، حيث قاوم الشعب الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية تحت قيادة

---

[1] محاضرة حول النزاعات في القارة الإفريقية لرئيس الكونغو دونيس ساسو نقيسو، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالجزائر، مجلة **الثقالية واستشفاف**، عدد2، سنة1999، الجزائر.



MDC 57

ZANU-N 1



62

Nommés par le Président 20

Ex-Chefs de l'Armée 10

الأحزاب السياسية في زمبابوي (www.election-politique.com)

الجنرال شارل ديغول. ونفس الشيء بالنسبة لونستون تشرشل في انجلترا، وبالتالي، لامناص من الشخصيات وأدوارها، في مجريات التاريخ.

لقد ساهم ملوك وشخصيات افريقية عظام في الحصول على الاستقلال (Indépendance) السياسي، ولكن كافة الأمور في العالم اليوم، من أقصاه إلى أدناه راهنيا، مرتبط بمسار الديمقراطية (Démocratie)، لأن الأمور مرتبطة ببعضها البعض الآخر، ذلك أن الكثير من الدول الإفريقية أسس على دعائم هشة لأسباب كثيرة أهمها تلك المرتبطة بالمراحل التاريخية، بغياب الديمقراطية (Démocratie) الحقيقية على مستوى القارة الإفريقية، وأن القارة اليوم تجني نتيجة ذلك ثمار الأزمة والتفكك، ذلك أنه لايمكن تشييد مجتمع مبني على مبدأ السلطوية (L'autoritarisme)؟ لأن التجربة التاريخية بينت أن هناك مجتمعات قامت على مبدأ السلطوية (L'autoritarisme) دون أخذها بعين الاعتبار البنى الاجتماعية للأقليات لأن الأمور برمتها كانت مرتبطة بالزعامات والسلطوية (L'autoritarisme)، وإلى غياب ديمقراطية حقيقية على مستوى القارة الإفريقية، خاصة في عالم شهد تقلبات وهزات دراماتيكية، ويعيش في إطار إستراتيجية ثلاثية الأقطاب، هي الكتلة الخاصة **بجمعية التعاون الحر لشمال أمريكا** (الجبل الثلجي)، التي تضم: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والتي ستشمل مجموع القارة نهاية هذا القرن وبداية القرن المقبل.

إضافة إلى ما تقدم، هناك منظمة شبيهة في آسيا، يلعب فيها اليابان حاليا دورا رياديا والتي سيكون للصين فيها دورا غير عادي. وأخيرا هناك أوروبا التي ترتبط بمنطقة تبادل حر فقط، ذلك لأنها ستؤدي دورا استقراريا

للقسم الآسيوي الذي يحاذي حدودها ولاسيما إيران. وتتطور أوروبا كذلك في اتجاه الجنوب، ويبدو أن المنطقة الاقتصادية، **البحر الأبيض المتوسط**، ستلعب دور الحاجز أو الواقي الذي من شأنه أن يجنب اجتياح الأفارقة لأوروبا، خاصة إذا علمنا أن علماء الإحصاء يرون أن إفريقيا ستضم بين جنباتها أكثر من مليار نسمة في آفاق سنة (2025م).

وترى الدراسات المستقبلية أن عدة دول تقع في البحر الأبيض المتوسط (La mer méditerranée) مرشحة أن تلعب أدوارا رئيسية منها : **الجزائر**، **تركيا**، **إسرائيل**، **مصر**، وتلك التي ستقوم بدور همزة الوصل مع **إفريقيا** في ما وراء الصحراء. أي أن هناك سيناريوهات، قد لانأخذها بمحمل الجد ولكن نقول بملء الفم أنها سيناريوهات تدرس حاليا في المختبرات، ذلك أن استقرار إفريقيا مهم ليس في مجال البحر الأبيض المتوسط (La mer méditerranée) فحسب ولكن لمجموع العالم.

إن أي اختلال للتوازن بين الشمال والجنوب (Nord et sud)، ستكون له آثار سلبية على الشمال في حد ذاته. إن ما يدعو للدهشة والتعجب أن قارة إفريقيا وهي إحدى أغنى القارات وأقلها سكانا في العالم، تكابد هذا التناقض الراهن من فقر ومديونية وانشطار ونزاعات شتى، وأن ما يحدث لابد أن تكون له أسباب جوهرية، حتى يتسنى إعطاء حلول ناجعة ومناسبة. سيما في إطار هذه الإستراتيجية العالمية ثلاثية الأقطاب؟.

ويتهم أحدهم[1]، بأن هناك مؤامرة تحاك في القرن الواحد والعشرين ضد إفريقيا، أو على الأقل إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إفراغ القارة الإفريقية من جزء معتبر من سكانها؟ والجميع يعرف أن هناك (14) مليونا مصابا بداء السيدا عبر ربوع القارة. هل هذه الآفة مرض طبيعي أو مصطنع هدفه إفراغ بعض القارات واحتواء الأعراض المرضية للدول المتقدمة أو ما يصطلحون على تسميته بـ **البنك الديمغرافي للعالم الثالث**.

وحسب مصادر متخصصة في الدراسات المستقبلية أن الهند تزمع في المستقبل إلى احتلال جزء من القارة الإفريقية بعد أن يكون قد فرغ من سكانه نتيجة مرض السيدا وغيرها من الأوبئة، زيادة على الاستدانة والأزمات الاقتصادية، والصراعات الداخلية، والتي قد يسهّلها ارتشاء القادة السياسيين بدرجات مختلفة، وبالتالي، فنحن بكل المقاييس أمام مؤامرة حقيقية، خاصة إذا علمنا أن قارة إفريقيا حباها الله بثروات طبيعية تحسد عليها. هل من الصعوبة بمكان رصد (10) ملايين دولار لمحاربة ذبابة **تسي تسي** أو محاربة أي مرض آخر؟، والمهمة قد تبدو صعبة ولكن من شأن بروز نخب افريقية جديدة من بناة الدولة، بإمكانها أن تتكفل بمستقبل القارة، إن عن طريق **دكتاتوريات ذكية** أو عن طريق المسارات الديمقراطية (Démocratie) المراقبة.

---

[1] محاضرة رئيس الكونغو دونيس ساسو نقيسو، مرجع سبق ذكره.

المبحث الأول

الزعامة والسلطوية وإقامة الديمقراطية

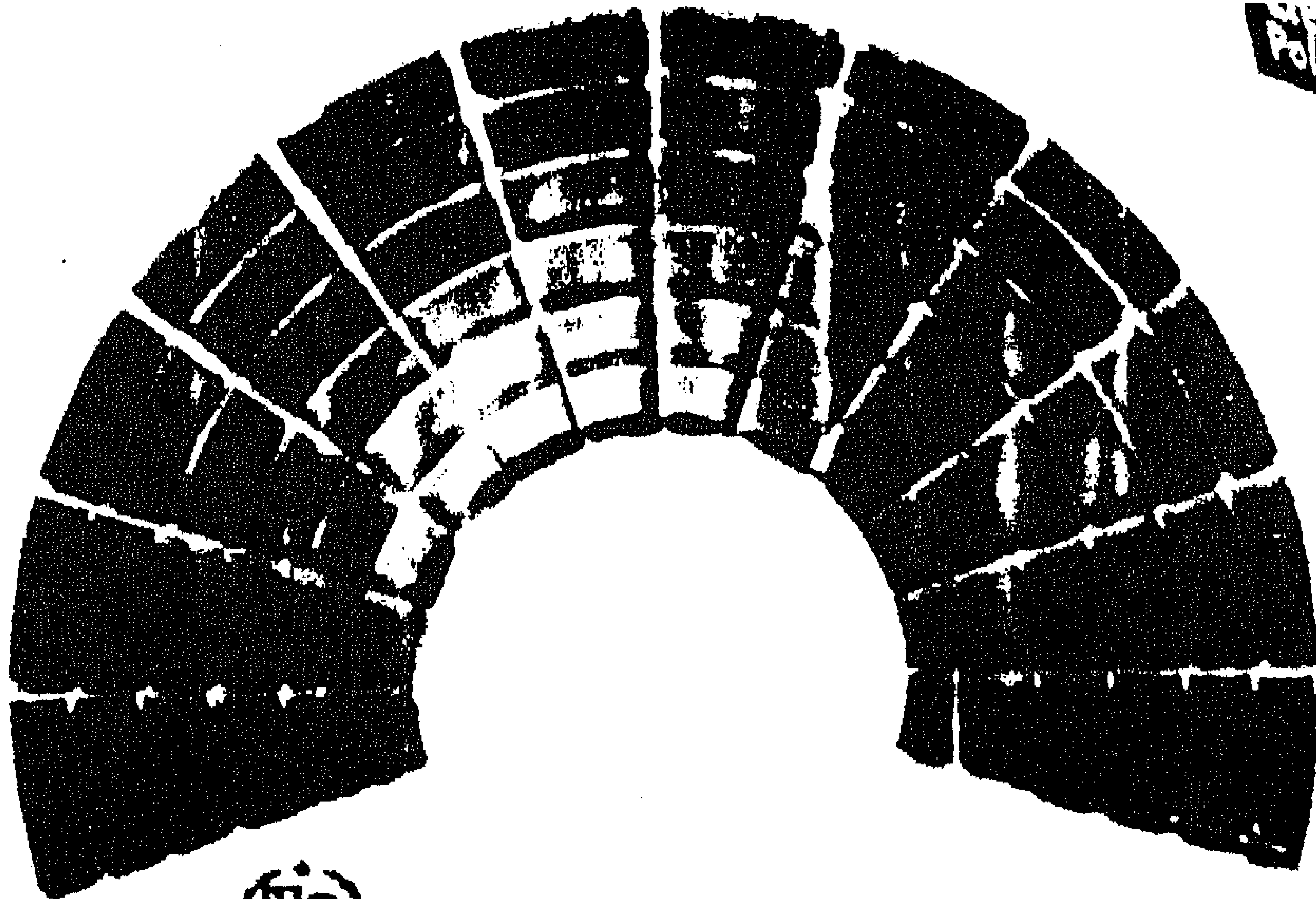
تختلف **الزعامة** (Le ledership) عن **السلطوية** (L'autoritarisme) في أنها نابعة عن القوميين الأفارقة، أولئك الذين صانوا الإرث وحرروا القارة الإفريقية من الاستعمار (Colonialisme) الأوروبي، وبالتالي، فالزعامة (Le ledership) الإفريقية التي كانت سائدة في الستينيات هي تلك التي أخمدت النزاع الجزائري ــ المغربي سنة (1963م)، ونفس الحال في تشاد، فالزعامة (Le ledership) الإفريقية كانت تتكفل بحل النزاعات في إفريقيا، وبالتالي، معالجتها بكل شجاعة وحزم.

وهكذا نجد أن الزعامة (Le ledership) انبثقت من شرعية حقيقية. أي أن تطور المسار الديمقراطي لايتعارض بالضرورة مع ظهور زعامة حقيقية. إذا كانت هذه الأخيرة ترتكز على دعائم الشرعية القانونية. وإذا كانت الدول الإفريقية قد مرت بنظام الحزب الواحد، فإن ذلك يعود لأسباب تاريخية خاصة أثناء الانطلاقات الأولى للاستقلال، فكان هناك الإرث الاستعماري والاقتصاد المحطم، الأمر الذي حتّم على بعض الأفارقة آنذاك إقامة مؤسسات ذات طابع حزبي وحيد، بمباركة وتشجيع أقدم الديمقراطيات التي نوّهت هذه الظاهرة التاريخية التي لم تكن كلها وليدة الانقلابات، وإنما طبيعة المرحلة هي التي كانت وراء الرغبة في ذلك.

فالهياكل الأساسية التي أقامها الاستعمار (Colonialisme) كانت تقوم على اتجاه واحد هو شمال ـ جنوب، لأن الاستعمار (Colonialisme) كان يرى في قارة إفريقيا مجرد مستعمرات في خدمته. و لكن بفضل النخب الإفريقية، التي بمجرد أن أكملت تحرير القارة حتى التفتت إلى إعادة توجيه مسار شؤون القارة، حتى تخدم شعوب القارة بدل أن تكون في خدمة تنمية القوى الكبرى، وكمثال شركة الطيران آر أفريك (air afrique) التي هي شركة افريقية بكل الأداءات، لكنها لاتستطيع القيام برحلات أفقية، لأنه ببساطة أعدت خطوطها في اتجاه إفريقيا ـ شمال، وأحيانا في اتجاه أمريكا، أما الرحلات من برازافيل إلى نيروبي فهي غير موجودة.

أما اليوم، وبعد مرور هذه الفترة الزمنية من استقلال القارة الإفريقية فإن من الضرورة بمكان أن ينتعش مسار الديمقراطية (Démocratie) في ربوع القارة، ولكن وفق ضوابط لاتغيب فيها السلطة وقوة الدولة، وذلك بتوفير الحرية والقدرات الديمقراطية (Démocratie) الممنوحة للشعب من جهة وقوة الدولة من جهة أخرى.

أما السلطوية (L'autoritarisme) فهي الوجه المناقض للديمقراطية، والسقوط الكامل للحق، لأن عناصرها بالكاد تأتي بشكل عمودي أي من الأعلى، والتي تعيد النظر في مسار الديمقراطية (Démocratie) التي هي في جوهرها نتاج أحزاب حقيقية تعبر عن القوى الحية في المجتمع.



الأحزاب السياسية في السنغال (www.election-politique.com)

المبحث الثاني

مسار التغيرات الديمقراطية في الكونغو

لقد تم في **الكونغو** الشروع في إقامة التعددية الحزبية، حيث لم يكن بعد حزب واحد في الفترة (1958م، 1959م، 1960م). وقد كانت الأحزاب التي أسست آنذاك ذات صبغة قبلية، وقد اندلعت سنة (1959م)، حرب مدنية دامية بين القبائل وليس بين الأحزاب، ولم تطرح الأحادية الحزبية إلا بعد انتخاب القس **فيلبار يولو** في شهر ابريل سنة (1963م) ديمقراطيا على رأس البلاد، وعرف هنا مسار الديمقراطية (Démocratie) أول إخفاق له، فالتجربة انطلقت من انتخابات حرة لتسقط في أحضان الأحادية الحزبية. وهي مفارقة عجيبة.

لذلك ليس بمستغرب، إعادة التجربة من جديد. وهكذا ظهر مائة حزب للوجود، وأخذت هذه الأحزاب أشكال القبائل والأعراق والمناطق بل وحتى العائلات، لأن بعض الأحزاب قامت بناء على تجمع ثلاثة أفراد من نفس العائلة، لأن القانون يسمح بذلك، وهو مسار ديمقراطي طويل خاصة **الكونغو**، وكان لابد من مساندته وتدعيمه، والمهم أن الدولة في النظام الديمقراطي يجب أن تحتفظ بصلاحياتها وقوتها، وإلا فإن المسار الديمقراطي قد يعرف مسار آخر.

إن الهياكل الأساسية التي أقامها الاستعمار (Colonialisme)، أقيمت ووجهت أساسا في اتجاه واحد هو الشمال – جنوب. فهي إذن مستعمرات كان الهدف منها هو بروز قوة مشكلة من العالم الغربي، ولا يمكن لغير الحقيقة

أن تعيد قلب هذه الميول، ويعود الفضل في ذلك إلى النخب الإفريقية، التي بعد أن حاربت من أجل تحرير القارة الإفريقية، وجهت هذه الهياكل في اتجاه آخر وفي بعض الأحيان بشكل إرادي.

والجدير بالملاحظة، أن هناك ظهور للنخب، وهي مؤشرات ايجابية تبعث على الجدية، وليس بالضرورة أن تكون هذه النخب متخرجة من البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي (Fonds monétaire international). وقد بدأت تبرز هذه النخب على الصعيد السياسي، أي أنه في مسار الديمقراطية (Démocratie) لا مكان لأي كان أن يصير زعيما، لأن عدد الذين يطلقون الأحكام في الجهة المقابلة في تزايد مستمر، إذ أن هناك المنافسة والمقارنة وإعادة النظر، وبالتالي، فمسار الديمقراطية (Démocratie) في حد ذاته يقوم بعملية الانتقاء ويدفع الناس إلى المزيد من النتائج ولن تكون الخيارات التي تتم من الأعلى بنسبة المائة بالمائة.

المبحث الثالث

مسار التغيرات الديمقراطية في الموزمبيق

أعلن عن كفاح جبهة تحرير الموزمبيق (**الفريليمو**) يوم (1964/09/25م)، وقد انبثق هذا الحزب في شهر يونيو سنة (1962م) عن انضواء ثلاث تنظيمات سياسية صغيرة، استطاعت أن تتجاوز خلافات المسئولين القدامى الذين يتميزون بوطنية ضيقة المنظور، إلى درجة أنها أصبحت تقريبا نوعا من الوطنية الجزئية الجهوية. واستطاع **أدوار دو موندلان** بفضل المد الشباني الهائل، بث الروح الوطنية وجعل الوحدة أداة التحرير بالسلاح. ورفض (**الفريليمو**) نفسه خلال الكفاح المسلح خاصة ضد الاستعمار (Colonialisme) البرتغالي على الجبهتين الداخلية والخارجية كقوة وحيدة وممثل فريد للوطنية الموزمبيقية.[1]

- لقد أحدثت نهاية الاستعمار (Colonialisme) البرتغالي تغيرات عميقة في علاقات القوى بين الأنظمة العنصرية وحركة التحرير الوطنية في جنوب القارة الإفريقية. فقد سقط إيان سميث سنة (1980م)، واستقلت ناميبيا سنة (1990م)، وأخيرا انتخب نلسون مانديلا رئيسا لجمهورية جنوب إفريقيا سنة (1994م).

---

[1] مداخلة للدكتور/سارجيو فيرا، أستاذ في جامعة مابوتو، ومدير مركز الدراسات الإفريقية، **مجلة الثقافية واستشفاف للمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالجزائر، العدد2، سنة1999م.**

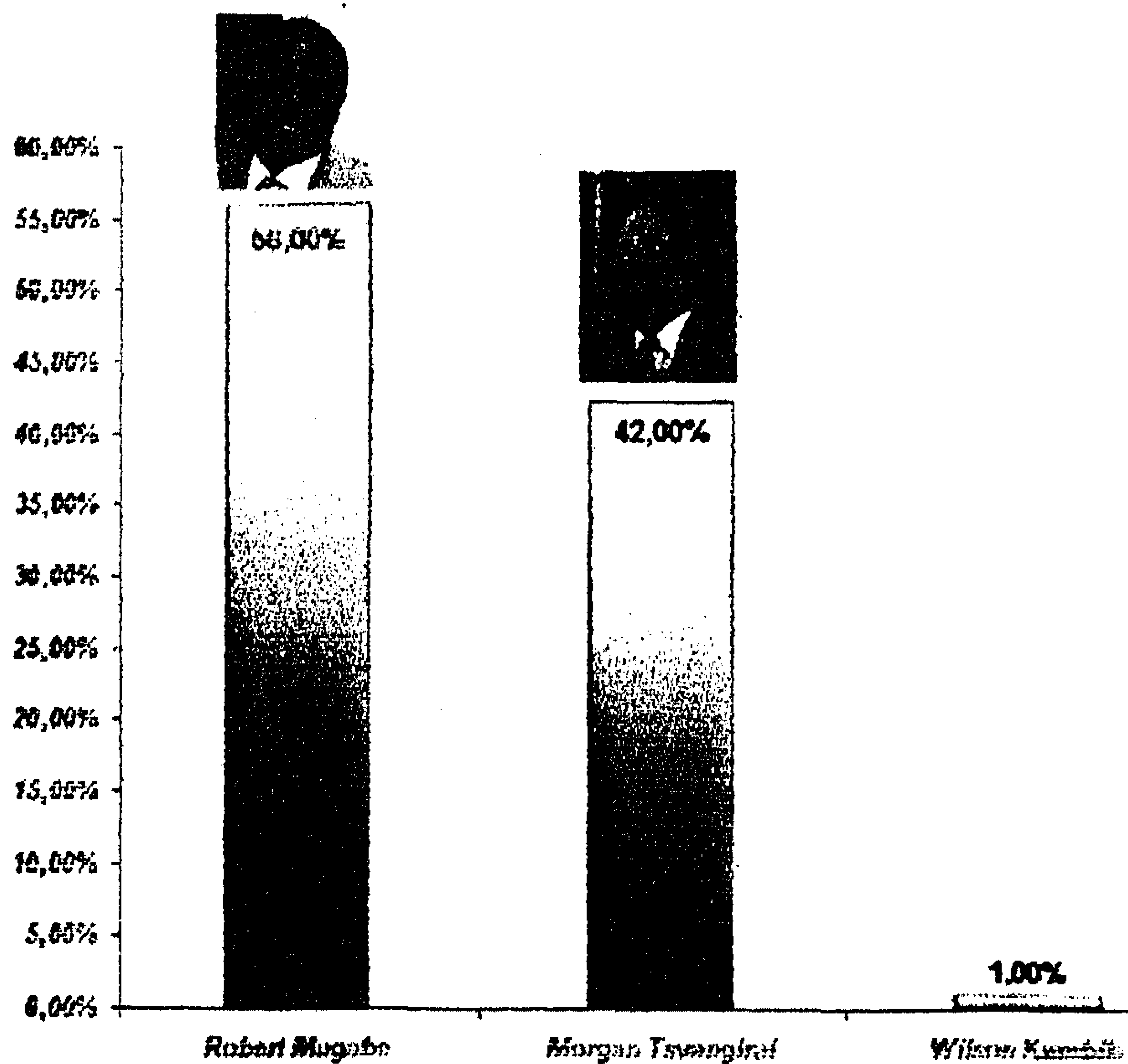
وقد كان (الفريلمو) حتى المراجعة الدستورية لسنة (1990م)، هو الحزب الوحيد، حتى صياغة الدستور الذي صدر في سنة (1975م)، والذي صادقت عليه اللجنة المركزية، عشية الإعلان عن الاستقلال (Indépendance)، على أنه القوة القيادية للمجتمع والدولة، وهذا لايعني نفي الديمقراطية (Démocratie) وحقوق الإنسان (Droit de l'homme)، وإنما كان الحال أمام نسق تاريخي على المستوى الوطني والإفريقي والعالمي.

ومن سنة (1926م) إلى غاية سقوط **مارسيكايتانو** سنة (1974م) فرض النظام الفاشي ونظام الحزب الواحد على البرتغال، ودامت هذه الحقبة (48) سنة، منها (42) سنة تحت حكم الديكتاتور **سالا** زار، وبالتالي، لم تعرف الموزمبيق أي ثقافة سياسية حزبية عكس كافة المستعمرات الانجليزية والفرنسية. وما يقال على الأحزاب ينطبق على النقابات وعلى الصحافة.

ولم يشرع شعب الموزمبيق في استيعاب المفاهيم والممارسات الديمقراطية (Démocratie) الموجهة نحو العصرنة والعالم الراهن، إلا بعد إنشاء جبهة **الفريليمو**، وقد أصبحت المناطق المحررة ضد حرب التحرير، مختبرا للديمقراطية وتجربة لها، وإذا كانت التجربة والممارسة الديمقراطية (Démocratie) في مناطق ريفية يغلب عليها طابع الأمية ، إلا أنها مع ذلك إلى توعية الشعب في ربوع البلاد وتحسيسه بأنه سيد البلاد الوحيد وحامي مستقبله.

وعندما أرادت حكومة الجنرال **سبينولا** التي انبثقت عن انقلاب عسكري بعد (25) أبريل سنة (1974م) على الاستقلال (Indépendance)

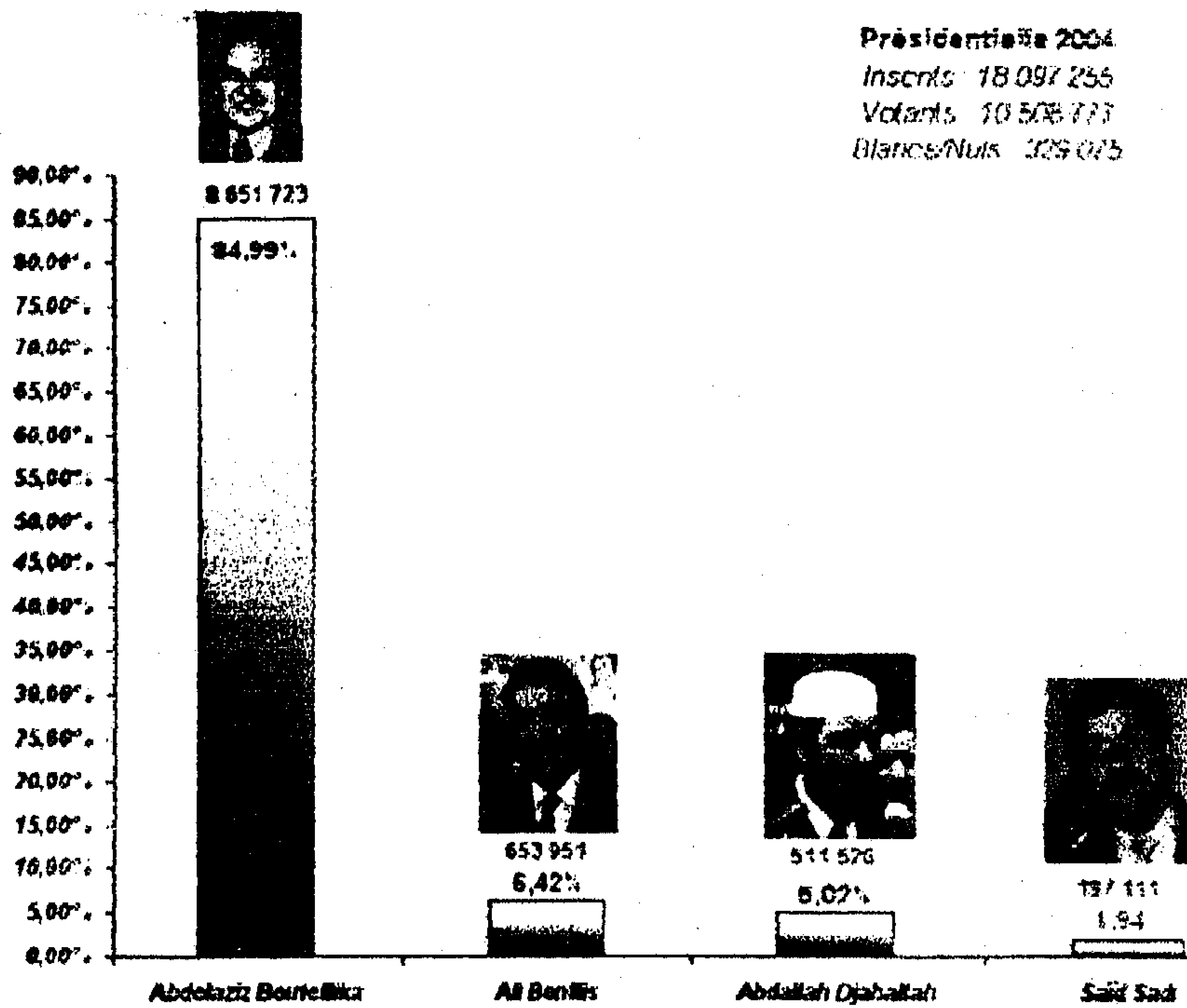
بتنظيم استفتاء شعبي، رد عليها بشكل صارم ساموورا ماتشال قائلا : إن العبد لايسأل إن كان يريد الانعتاق أو لا، ولاسيما إذا كان هذا العبد، قد سبق له أن ثار على مولاه وإذا كان صاحب السؤال هو النخاس في حدّ ذاته.


60,00%
55,00%
50,00%
45,00%
40,00%
35,00%
30,00%
25,00%
20,00%
15,00%
10,00%
5,00%
0,00%
42,00%
1,00%
Robert Mugabe

وهكذا كنتيجة لذلك نجد أنه بين شهري مايو ونهاية غشت سنة (1974م) ظهر للوجود حوالي (30) حزبا طفرة واحدة، مع الإشارة أن كل برامجها مستوحاة من جبهة **الفريليمو**، إلا أن أيا من الأحزاب المذكورة لم يستطع الحصول على قاعدة شعبية، فالجميع يفضل **الفريليمو**.

في هذه الأثناء حاولت مجموعة من المعمرين، بمساندة من **سبينولا** القيام بانقلاب يوم (7) سبتمبر سنة (1974م) وقد تزامن ذلك مع توقيع البرتغال و**الفريليمو** في **لوساكا** اتفاقيات السلام، وقد كان ذلك إعادة سيئة لمنظمة الجيش السري وحركة 13 مايو بعد سنوات طويلة من التاريخ، إلا أن هذه المحاولة كلها باءت بالفشل الذريع. ولم تجد الحكومة الانتقالية – آنذاك – يوم (1974/09/20م)، أي حزب أو قوة سياسية في البلاد باستثناء جبهة الفريليمو، وبالتالي، كان الحزب الواحد المقبول كمرحلة انتقالية لابد منها كأساس لتدعيم الوحدة الوطنية، علما بأن القوى الغربية كانت تؤيده دون استثناء.

كان المحيط الإفريقي والدولي متقبلا وقتها مبدأ الحزب الواحد في إفريقيا. وعلينا أن نقر أن أمورا كثيرة ومتنوعة قد حدثت في القارة، تحت يافطة الأحزاب الواحدة، التي غطت في عهدها كثيرا من الوقائع المختلفة، وقوضت أواصر الوحدة الوطنية في مناطق أخرى. وهذا ما ينطبق على حالة الموزمبيق من الاستقلال (Indépendance) حتى سنة (1990م) الذي سمح فيه دستور البلاد قيام تعددية حزبية. وقد أطلق على تلك المرحلة في الموزمبيق بمرحلة **استيعاب تسيير مؤسسات دولة القانون**.



الانتخابات الرئاسية في الجزائر (www.election-politique.com)

لقد أحدثت نهاية الاستعمار (Colonialisme) والعنصرية، وبالتالي، النزاعات في جنوب القارة الإفريقية انفتاحا للمجتمع، ونتج عن ذلك ظهور أحزاب وتأكيد وجودها، وخاصة بروز مجتمع مدني يعد الضامن الحقيقي للتعددية السياسية.

المطلب الأول
الانتخابات التشريعية في الموزمبيق

قامت في الموزمبيق انتخابات رئاسية تشريعية، وقد نجح في انتخابات رئاسة الجمهورية السيد/**جوا كيم شيشانو** من **الفريليمو** في الدور الأول بسبق بلغ قرابة (20) نقطة على المنافس الثاني السيد/**الكاما**. أما باقي المترشحين فلم يتحصلوا إلا على نتائج ضئيلة لم تتجاوز (2%) باستثناء واحد تحصل على (3,1%).[1]

أما الانتخابات التشريعية فقد فاز حزب **الفريليمو** بالأغلبية إذ نال (129) نائبا من مجموع (250) نائبا. أما المعارضة فقد تحصلت بواسطة حزب **رينامو** على (9) نواب، يصوتون تارة مع **الرينامو** وأخرى مع الفريليمو.

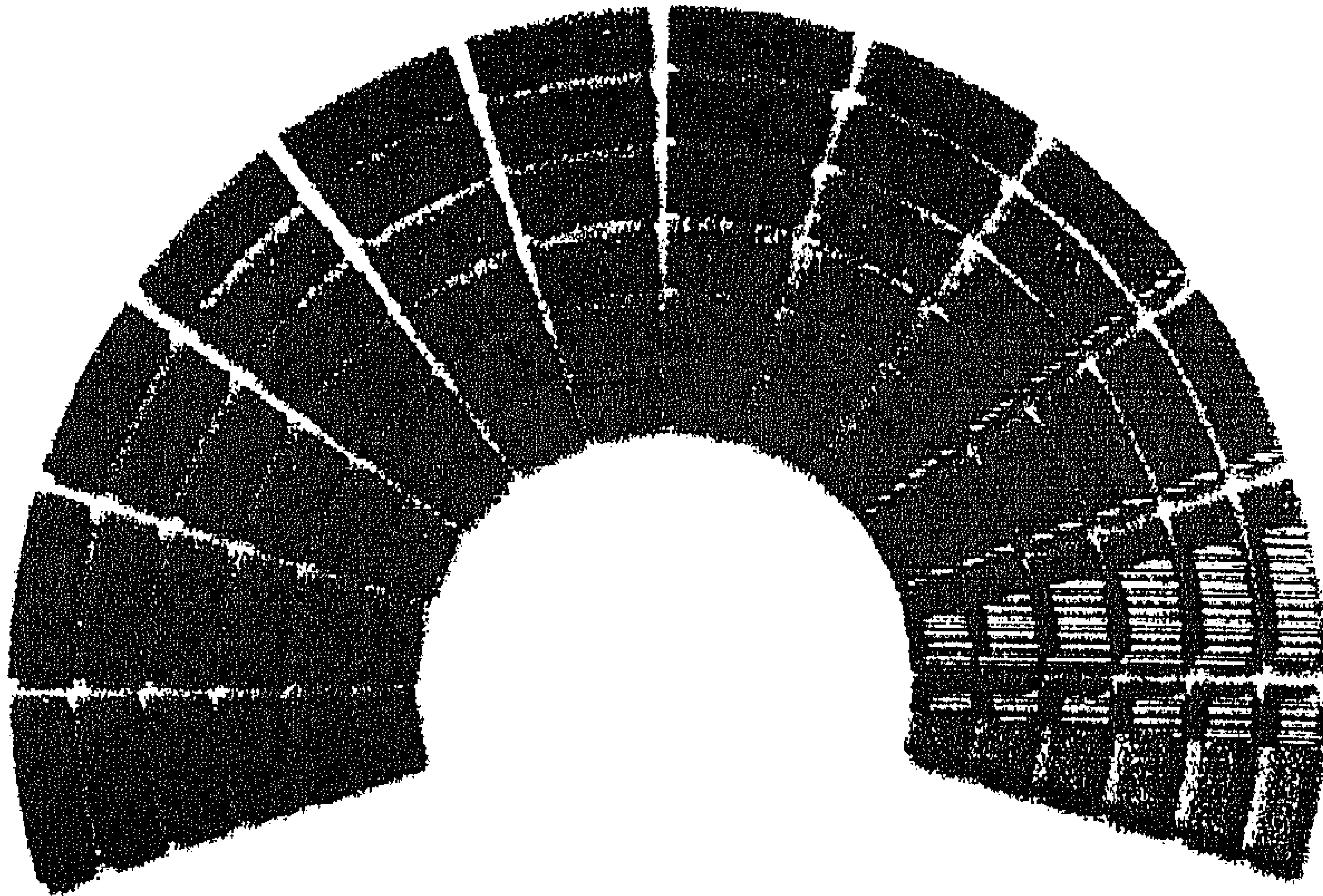
وبعد هذه الانتخابات مباشرة، أحدثت بعض القوى ضغطا كبيرا لتأسيس حكومة وحدة وطنية، إلا أنه تم رفض ذلك للأسباب التالية:

[1] الدكتور/سارجيو فيرا **(مدير مركز الدراسات الإفريقية)**، مرجع سبق ذكره.

1- إفراغ اختيار المنتخبين من محتواه مادام الناخبون قد اختاروا برنامجا معينا،

2- أن من شأن تأسيس حكومة وحدة وطنية منع بروز أي معارضة، وبالتالي، الرجوع إلى نظام الحزب الواحد،

وكانت **الموزمبيق** تدرك أن دفع تلك القوى لمحاولة فرض إرادتها، يتمثل في أن حكومة الوحدة الوطنية ستكون وسيلة من شأنها إفراغ برنامج حركة التحرر الوطني التي مازال حزب **الفريليمو** يمثلها. حتى الأحداث التي تقع في جنوب القارة الإفريقية بما فيها الجزائر وغيرها يربطها قاسم مشترك رفيع يتمثل في القضاء على برامج حركة التحرر الوطني وإعادة إخضاع البلدان الإفريقية لموسسات بروتون رودس، ثم لاحقا إلى الشركات الكوكبية عابرة القارات في نهاية المطاف.



الأحزاب السياسية في الجزائر

الفصل التاسع

الديمقراطية في المجال الاقتصادي

تمهيد:

تعرف بعض الدول الإفريقية برامج ما يسمى بالخصخصة إن في وسائل الإنتاج الصناعي أو في المجال الخدماتي. وإذا كان لكل شيء تاريخ ولابد، في بعض الأحيان، من الرجوع إلى الوراء لتحديد مكانة الشيء في الوقت الحاضر. فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن بالكاد الدول الإفريقية ألفت نفسها غداة الاستقلال (Indépendance)، أمام أوضاع لاتحسد عليها، فالأفارقة لم يكن لهم أدنى حق في أي ملكية كانت إلى درجة أن تأسيس مزرعة لتربية المواشي بشكل شرعي، كان من الأمور المحظورة. وفي بعض الدول الإفريقية كالموزمبيق مثلا لم يكن مسموحا لك حتى بأن تكون بقالا أو عطارا أو ما شابه ذلك اللهم إلا إذا امتهنت مسح الأحذية في الشوارع أو خدمة البيوت.[1]

وأول ما قامت بين الدول الإفريقية بعد نيلها الاستقلال (Indépendance) هو قيامها بتطهير القطاع البنكي الذي كانت رساميله تعود إلى الدول المستعمرة، والتي كانت تعتبر بنوك الدول الإفريقية فروع لها في مستعمراتها القديمة، وعندما طالبت بعض الدول الإفريقية تقديم الحسابات من الدول التي كانت تستعمرها اكتشفت أنها كانت في حالة إفلاس كلي، فكان أن تم غلقها، واستحداث بدائل أخرى، لأن الدولة ستتكفل بتعويض الأشخاص، وتم استحداث بنوك للخدمات العمومية.

وبداية من التسعينيات، وحتى وقتنا الراهن تم الشروع في برنامج الخصخصة الكبيرة – وذلك بعد مفاوضات مع بروتن وودز – في المؤسسات

---

[1] المرجع السابق.

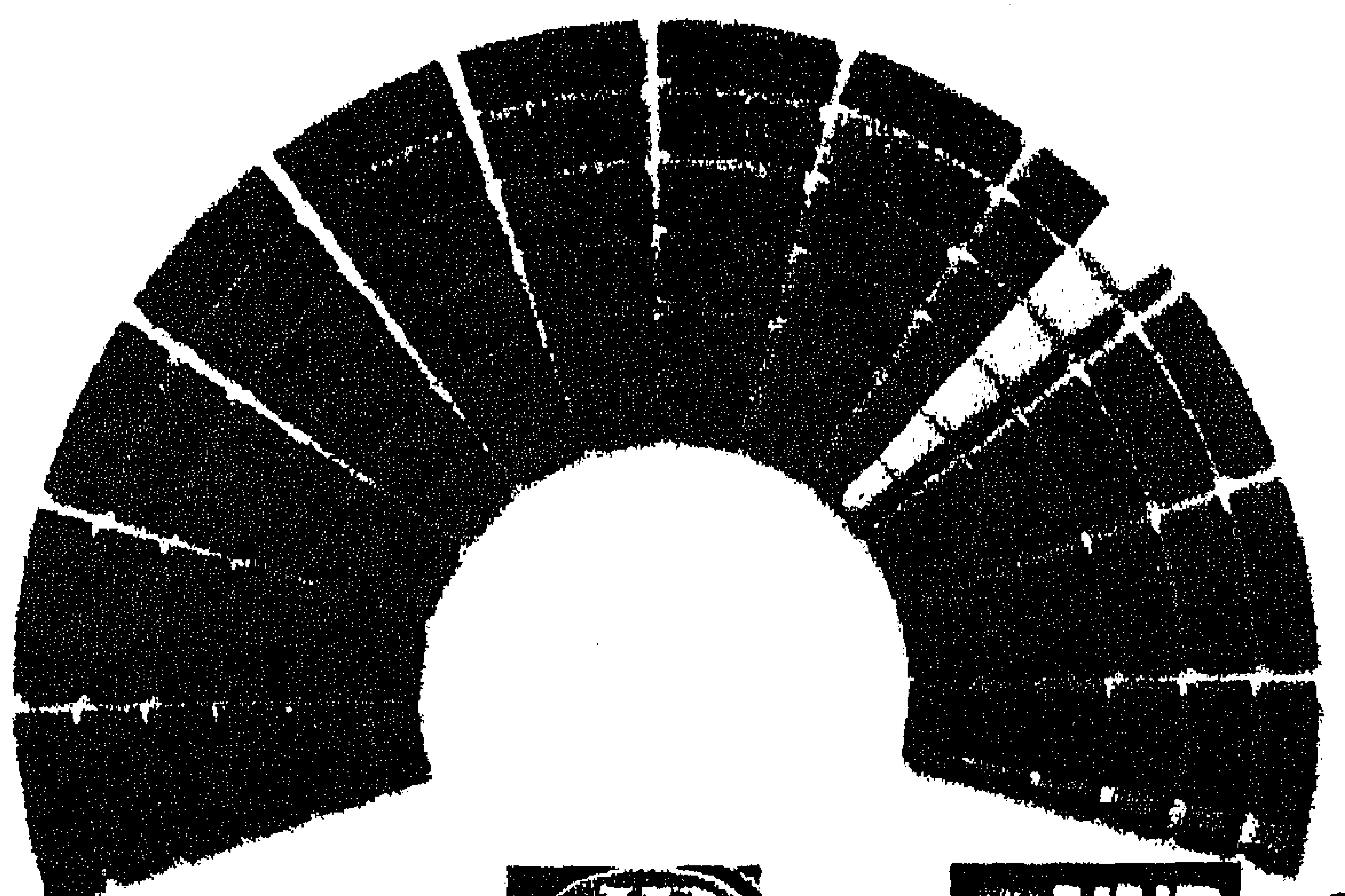
الكبرى، وكانت القاعدة الأساسية في ذلك هي المناقصات. ثم خصخصة وسائل الاتصال كالسكك الحديدية والطرق السريعة، والجمارك، واستقلالية القضاء، وبعضها قام بمراجعة دستوره، ولاسيما، الجانب الخاص برئيس الدولة. إذ يمكن لهذا الأخير أن يعزل بأغلبية ثلث النواب وإذا كان هناك اتهام ضد رئيس الدولة، فإن ثلث النواب يستطيع تقديم التماس، ويتم توقيف رئيس الدولة إذا صادق على ذلك ثلثي النواب لتحاكمه المحكمة العليا بعد ذلك، وتدينه وتعزله.

والمفترض أن المجلس الأعلى للقضاء يجب أن يقدم التقارير إلى البرلمان سنويا. وهذه الوسيلة هي التي تحترم **الاستقلالية**. فالحكومة مسئولة أمام المجلس وأمام رئيس الدولة لأن هيئة رئيس الدولة **هيئة سيادة** بفعل **الشرعية الديمقراطية** (Démocratie). فالرئيس منتخب بالاقتراع السري المباشر للمواطن، أي أن الرئاسة هيئة غير مرتبطة باسم معين ولكنها ذات **شرعية ديمقراطية.**

إن وجود الديمقراطية (Démocratie) أكثر أهمية من وجود الأحزاب في حد ذاتها أو وجود تعددية في المجتمع التي لاتقتصر أو لاتنغلق في وجود الأحزاب. إن وجود الأحزاب يمكن أن يكون وسيلة لخنق الديمقراطية (Démocratie). إلا أنه، في حالة وجود مجتمع مدني (Société civile) قوي وصحافة حرة، وعدالة مستقلة، وانتخابات منتظمة يحترم فيها رأي المواطن ومنظمات اجتماعية تستحدث وتتطور وتنمو وتتدخل، فإن ذلك من شأنه أن يساعد على بروز ثقافة ديمقراطية، خاصة في جانبها التعددي ليس الحزبي كما

قد يتبادر إلى الذهن ولكن التعدد الديني والعرقي والسياسي، وأيضا، في تعدد الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، احترام هذه التوجهات ولو كان أصحابها يشكون الأقلية.

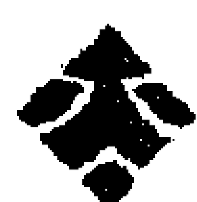
وقد تم حتى الآن، تعزيز الاستقرار في **إثيوبيا** و**أوغندا** والى درجة أقل **كينيا**، كما تم احتواء الأوضاع في **رواندا** و**بوروندي** وفي **تنزانيا** و**كينيا** تقدمت الديمقراطية (Démocratie)، أما السودان فإنه يسير بخطى حثيثة نحو تحقيق سلام ترعاه أمريكا، كما أن جيبوتي تقدمت باتجاه الديمقراطية (Démocratie) والمصالحة الوطنية ولم يبق إلا الصومال التي تكثف الجهود راهنيا لدفعه نحو تحقيق المصالحة فيها وإعادة سلطة الدولة.



PAC 3   7

 2  3  50

 279  6  4

  28  2

الأحزاب السياسية في جنوب إفريقيا

المبحث الأول

خطة أوباسنجو الطموحة

تهدف خطة **أوباسنجو** فرض إصلاحات ديمقراطية على دول القارة الإفريقية، وخلق تكامل اقتصادي بين جميع دول القارة، مع إيجاد آليات مشتركة لفضّ النزاعات، وحتى التدخل العسكري إن لزم الأمر ذلك. وقد واجهت خطة **أوباسنجو** تحفظات خاصة تطبيق الديمقراطية (Démocratie) ومحاربة الفساد، واحترام حقوق الإنسان (Droit de l'homme)، وإعطاء المشروعية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم فضّ النزاعات، ولهذا واجهت عراقيل كثيرة، رغم دعمها من أمريكا.

إلا أن التغيرات الهامة التي شهدتها القارة الإفريقية أدت بدورها إلى تغيير خط مبادرة **أوباسنجو** من النجاح، فقد سقط النظام العنصري في **جنوب إفريقيا**، وتولت الحكم هناك حكومة وطنية ديمقراطية، وانتخب **نيلسون مانديلا** في سنة (1994م) كرئيس لجنوب إفريقيا، ثم تعاقب سقوط الدكتاتوريات وقيام الديمقراطيات في دول مثل: **السنغال وكينيا**، ثم **نيجيريا** نفسها التي عاد **أوباسنجو** إلى الحكم فيها بعد عشرين سنة من تسليمه السلطة إلى حكومة منتخبة في سنة (1979م)، وأدى هذا بدوره إلى تبني أقوى الدول نفوذا في القارة الإفريقية أفكار **أوباسنجو**.[1]

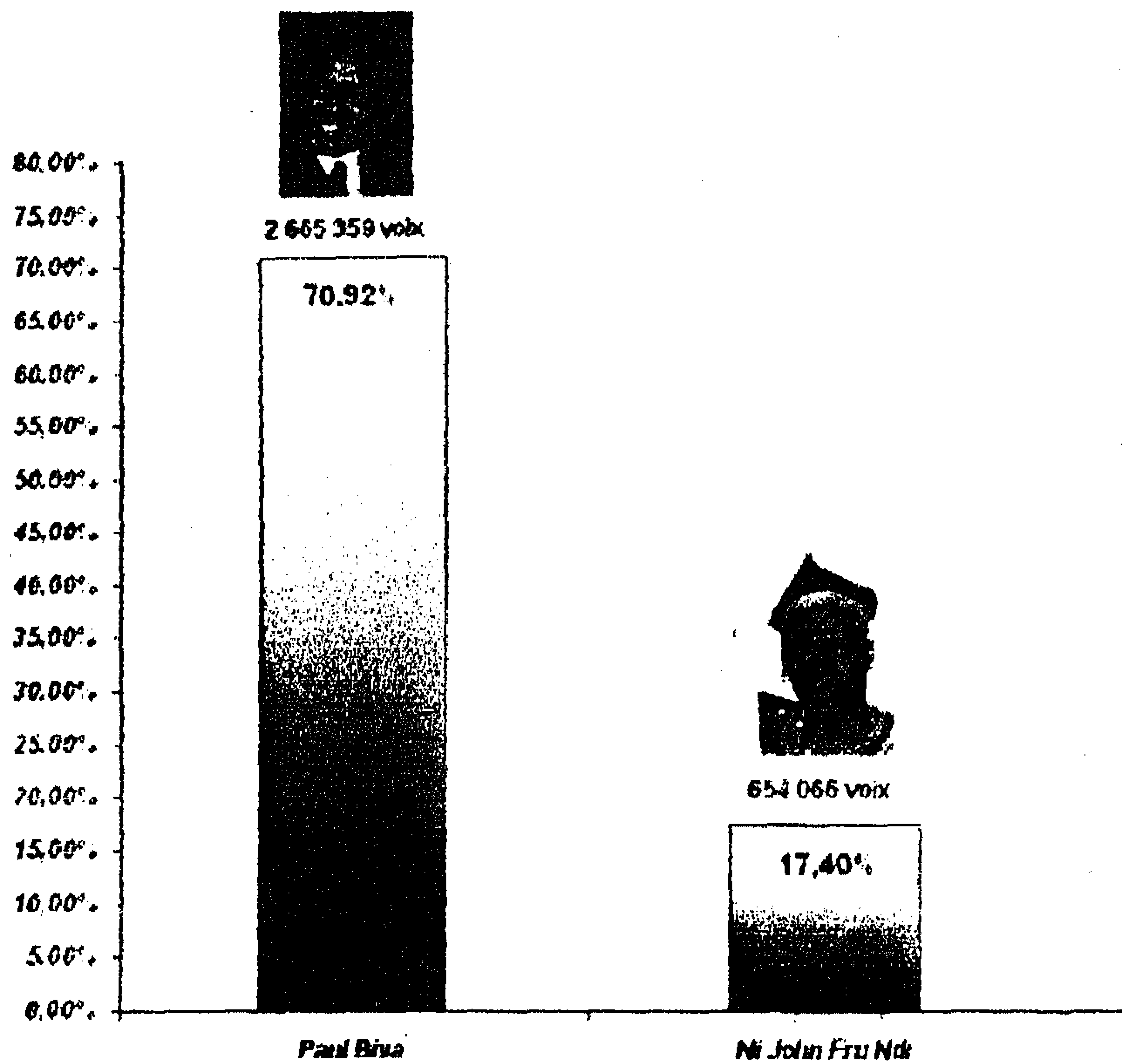
---

[1] الإصلاح الأمريكي بإفريقيا، الشروق (صحيفة جزائرية)، العدد1015، 3أبريل2004م.

وقد تبلورت هذه التوجهات في سنة (2002م) في مشروع جديد عرف باسم **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا** نيباد (NEPAD) . وتهدف المبادرة إلى التركيز على التنمية والحكم الصالح، وتعميق الشراكة مع الدول المانحة من أجل زيادة المعونات إلى الدول التي تنجح في تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي والشفافية في الحكم، والذي يعد شرطا أساسيا تضعه الدول الصناعية الكبرى مقابل الزيادة في حجم مساعدتها لإفريقيا ومسح بعض ديونها وتحويل البعض الآخر إلى استثمارات.

ويدعم خطة نيباد (NEPAD) التي أطلقتها مجموعة من قادة الدول الإفريقية منذ أكثر من عامين من بينهم الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة**، الدول الصناعية الممثلة في مجموعة الثمانية الكبار **والاتحاد الأوروبي** (L'union européenne). وقد لاقت خطة نيباد إجماعا كبيرا لدى هيئة **المجتمع الدولي** (Communoté internationale)كمبادرة إفريقية تقدم طرحا جديدا لتنمية القارة الإفريقية.

وإذا كان المفترض في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والمعروفة **بالنيباد** أن تلقى الترحيب، وبالتالي، تحسين أداء هذه الآلية فإن هناك من وجّه انتقادات حادّة إلى هذه المبادرة مثل **ليبيا**، التي اتهمت القائمين عليها بأنهم موالون للغرب يسعون إلى فرض اصلاحات وقيم مملاة من الخارج.



الانتخابات الرئاسية في الكاميرون (www.election-politique.com)

المبحث الثاني

التحول الديمقراطي في المغرب العربي

في المغرب العربي هناك مؤشرات ايجابية للإصلاحات السياسية والديمقراطية (Démocratie). فالجزائر قطعت أشواطا كبيرة في الإصلاحات الديمقراطية (Démocratie) والانبعاث الاقتصادي وخصخصة كثير من المؤسسات لجهة التسيير الإداري القويم، وذلك بفضل حنكة الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** ودهائه كدبلوماسي، فهو يملك الكاريسم والطاقة والإصرار اللازم للدفع ببلاده نحو التقدم والرخاء. إنه بحق **رجل الموقف**.

إن الإستراتيجية الجديدة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تمثلت في استغلال التراكم الدبلوماسي الايجابي الذي تحظى به الجزائر، وموقف الجزائر على الصعيد الدولي. لقد كانت الجزائر شديدة النشاط في نزاعات أخرى، والعمل على إعادة بعث الجانب الاقتصادي والوئام السياسي، وهي عوامل تلقى اهتماما من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين خاصة إصدار **قانون الوئام المدني** الذي أعلنه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والعفو عن آلاف السجناء الإسلاميين غير المتورطين في أعمال القتل، ثم إصداره المرسوم الرئاسي في يناير سنة (2000م) المتعلق بالعفو عن جميع أعضاء" **الجيش الإسلامي للإنقاذ** " ونزولهم من الجبال والتحاقهم بذويهم. وهكذا أصبحت الجزائر **دولة محورية** في القارة الإفريقية إلى جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا.

أما تونس فتعرف ازدهارا اقتصاديا وتطورا سياسيا ديمقراطيا في مظهره، مع التحفظ في عنصر حقوق الإنسان (Droit de l'homme) الذي لايزال من الأمور المقلقة، فالمعارضة لاتزال مضطهدة، والصحافة مكممة، والمساجين يعذبون، في عهد الرئيس زين العابدين بن علي.

إن الاهتمام الأكثر وضوحا إزاء منطقة المغرب العربي، منذ مدة طويلة يتمثل في مبادرة إيزيستات eizenstat[1] الذي يشجع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشمال إفريقيا، والذي يعتمد برنامجه في الأساس على

---

[1] هي تكثيف التعاون بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي الثلاث: الجزائر وتونس والمغرب، ويتضمن هذا البرنامج 4 ملايين من التمويلات الأمريكية يذهب نصفها للجزائر لتدعيم عمليات الشراكة وأصبحت تحت قيادة بوش مبادرة تنمية التعاون بين الولايات المتحدة وإفريقيا الشمالية (L'afrique du nord) تحمل عنوان البرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا(U.S. NORTH AFRICA PROGRAM) (N.A.P).

وتندرج في إطار هذا البرنامج عدة عمليات دعم مالي للجزائر ولاسيما لمساعدة المؤسسة الوطنية المكلفة باستغلال الذهبENOR . وتستعد هذه الأخيرة لتسليم أولى سبائك الذهب المنتجة بشكل صناعي في الجزائر انطلاقا من مناجم (تيراك أمسمصة) في منطقة الهقار. وستمنح مؤسسة EXIM BANK قرضا يتراوح بين50 ,70 مليون دولار للجزائر خلال الخريف المقبل في إطار برنامجNAP، هذا البرنامج الذي يبدو أنه مرتبط بالتمويلات الممنوحة وتضمنه هيئة ائتمان القروض البنكية. وقد حددت هذه المؤسسة سقف القروض في اتجاه الجزائر في حدود ملياري دولار أمريكي.

وتبقى الولايات المتحدة من بين الشركاء الاقتصاديين الأوائل للجزائر، إلا أن التزامات هذا البلد تبقى مقتصرة أساسيا على قطاع المحروقات حيث استثمرت المؤسسات الأمريكية حتى الآن أكثر من3 مليارات دولار في مجالات استغلال وتطوير آبار البترول والغاز في الجزائر، وتعتزم استثمار3 ملايير دولار أخرى من الآن إلى سنة ألفين وخمسة في مجال المحروقات.

وإجمالا، يبقى الاستثمار الأمريكي خارج المحروقات محتشما، فباستثناء تواجد بعض الشركات المتعددة الجنسيات مثل: كوكا كولا، بيبسي كولا، سيتي بنك فليس هناك أي التزام معتبر حتى الساعة.

تشجيع الخصخصة، والتبادل التجاري (échange international) داخل المنطقة، والاستثمار الأمريكي في المغرب العربي. وحاليا تشكل الولايات المتحدة زبون الجزائر الأول في مجال استيراد الغاز الطبيعي، وهو الشيء الذي يؤلف أهم العناصر من بين المصالح الكلاسيكية.

استثمارات (بملايين الدولارات الأمريكية التقريبية)

	1991	1993	1994	1995
وم أ – المغرب	37	41	61	43
وم أ – الجزائر	–	–	–	[19.757 دج]
وم أ – تونس	–	–	1	–
فرنسا – المغرب	126	132	200	93
فرنسا – الجزائر	–	–	–	[1962 دج]
فرنسا – تونس	–	–	35	–
إسبانيا – المغرب	110	74	27	25
بريطانيا – المغرب	11	120	166	32
السعودية – المغرب	28	27	32	16
السعودية – تونس	–	–	15	–
إيطاليا – المغرب	11	6	5	5
إيطاليا – الجزائر	–	–	–	[5008دج]
إيطاليا – تونس	–	–	46	–

المصدر . د. ز الإستثمارات الدولية ، V. بوغيا م. أ. م. ص 9 ، 278، 404.

التجارة: الصادرات و الواردات (بملايين الدولارات) الرتبة بين قوسين.

	1992	1993	1994	1995	1996
فرنسا – المغرب(1/1)	1303/1751	1228/1529	1250/1627	1400/1866	1344/1721
فرنسا – الجزائر (1/1)	2215/1585	2038/2100	1689/2240	1326/2367	1203/2449
فرنسا – تونس (1/1)	1094/1638	1143/1668	1232/1780	1536/2024	1420/1878
وم أ – المغرب (8/3)	149/435	126/672	142/620	160 559	164/612
وم أ – الجزائر(2.3)	2037/763	1553/954	1609/131	1414/1372	1429/1293
وم أ – تونس(11/4)	33/320	32/358	48/427	69.400	75/320
إيطاليا – المغرب 4/5	222 /457	193 /418	231 / 486	269/489	299/590
إيطاليا – الجزائر 3 1	2794 /1187	2415/1242	2220/952	1535/931	1920/947
إيطاليا – تونس (2/2)	690 /1168	620/1134	886/1000	1021/1209	1143/1452

المصدر: الخلد السنوي الإحصائي للتجارة : (م.أ.م) ص. 8، 700، 1003

أما المغرب، فيتميز باستقرار ملكي شعبي تمت إعادة تأكيده مؤخرا، وبزيادة اقتصادية متدرجة وبخصخصة تتميز بشفافية أكثر فأكثر تميزها أمثلة حديثة ملفتة للانتباه كميدان الاتصالات، وتعاون دبلوماسي، فقبل انتقال الحكم كان المظهران اللذان يلفتان الانتباه هما **الإنتاج الاقتصادي** ونجاح **تجربة التداول**، المرتبطين بمصير **حكومة اليوسفي**، وبالتالي، جلب الانتقال الملكي دعما صارما وصريحا لهذه الحكومة ولسياستها في ميدان الإصلاح والمنافسة الاقتصادية.

وبشأن المسألة الصحراوية، يبقى، رسميا، الموقف الأمريكي الذي يساند خطة **بيكر** الموفد الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومرتبطا مظهريا باستفتاء **تقرير المصير**. وإذا كان **بيكر** لعب دور الوسيط بعد أن أفرغت إمكانية الاستفتاء (Référendum) من محتواها، فإن بيكر اكتشف بسرعة أن هذا الدور غير مناسب. ولم يقر **كوفي عنان** شخصيا إلا مؤخرا بأن هذا الاستفتاء (Référendum) لا يمكنه أن يتم قبل سنوات، وأنه لابد من البحث عن الوساطة (Médiation) من جديد. ويبقى أن المهم في هذه الأزمة هو الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدين الجارين، أي أن يتم اتفاق (Accord) ودي بين المغرب و**البوليساريو** والالتزام بمواثيق الشرعية الدولية.

استثمارات (بملايين الدولارات الأمريكية التقريبية)

	1991	1992	1993	1994	1995
و م أ – المغرب	8	7	19	6	12
و م أ – الجزائر	6	52	0	135	228
فرنسا – المغرب	71	65	131	124	-55
فرنسا – الجزائر	5	12	11	2	1
اسبانيا – المغرب	–	–	24	33	43

المصدر: المجلد الإحصائي السنوي للإستثمارات المباشرة (م.ت. ت. ز) 1997 - ص. 108، 135.

إن مبادرة إيزنستات (eizenestat)،[1] بكل المقاييس محفّز لدول المغرب العربي للاستثمارات الأجنبية والتنموية، خاصة أن المبادرة لاتتوجه لبلـــد دون آخر ولكن لدول المغرب في مجموعها، وهي مبادرة تعطي ماهية وجوهرا لاتحاد المغرب العربي (UMA). ولابد من الإشارة إلى أن هذه المبادرة ليست برنامج مساعدة واستثمار مباشرين، بل برنامجا يهدف إلى جعل بلدان المنطقـــة أكثـــر جاذبية للاستثمارات الخاصة. فتسيير الدين والانبعاث الاقتصادي والخصخصة

---

[1] انتقالية واستشفاف، العدد3، سنة2001، نقلا عن صحيفة (liberté)، جزائرية، 11 يونيو سنة2001، بوش يعيد بعث إيزنستات المتمثلة في تكثيف التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي الثلاث: الجزائر وتونس والمغرب، ويتضمن هذا البرنامج (4) ملايير من التمويلات الأمريكية يذهب نصفها للجزائر لتدعيم الشراكة وأصبحت تحت قيادة بوش مبادرة تنمية التعاون بين الولايات المتحدة وإفريقيا الشمالية (L'afrique du nord) تحمل عنوان البرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا (us north Africa program).

وتندرج في إطار هذا البرنامج عدة عمليات دعم مالي للجزائر ولاسيما لمساعدة المؤسسة الوطنية المكلفة باستغلال الذهب(enor). وتستعد هذه الأخيرة لتسليم أولى سبائك الذهب المنتجة بشكل صناعي في الجزائر انطلاقا من مناجم (تيراك أمصمصة) في منطقة الهقار. وستمنح مؤسسة (exim bank) قرضا يتراوح بين (50) و (70) مليون دولار للجزائر خلال الخريف المقبل في إطار برنامج (nap)، هذا البرنامج الذي يبدو أنه مرتبط بالتمويلات الممنوحة وتضمنه هيئة ائتمان القروض البنكية. وقد حددت هذه المؤسسة سقف القروض في اتجاه الجزائر في حدود ملياري دولار أمريكي.

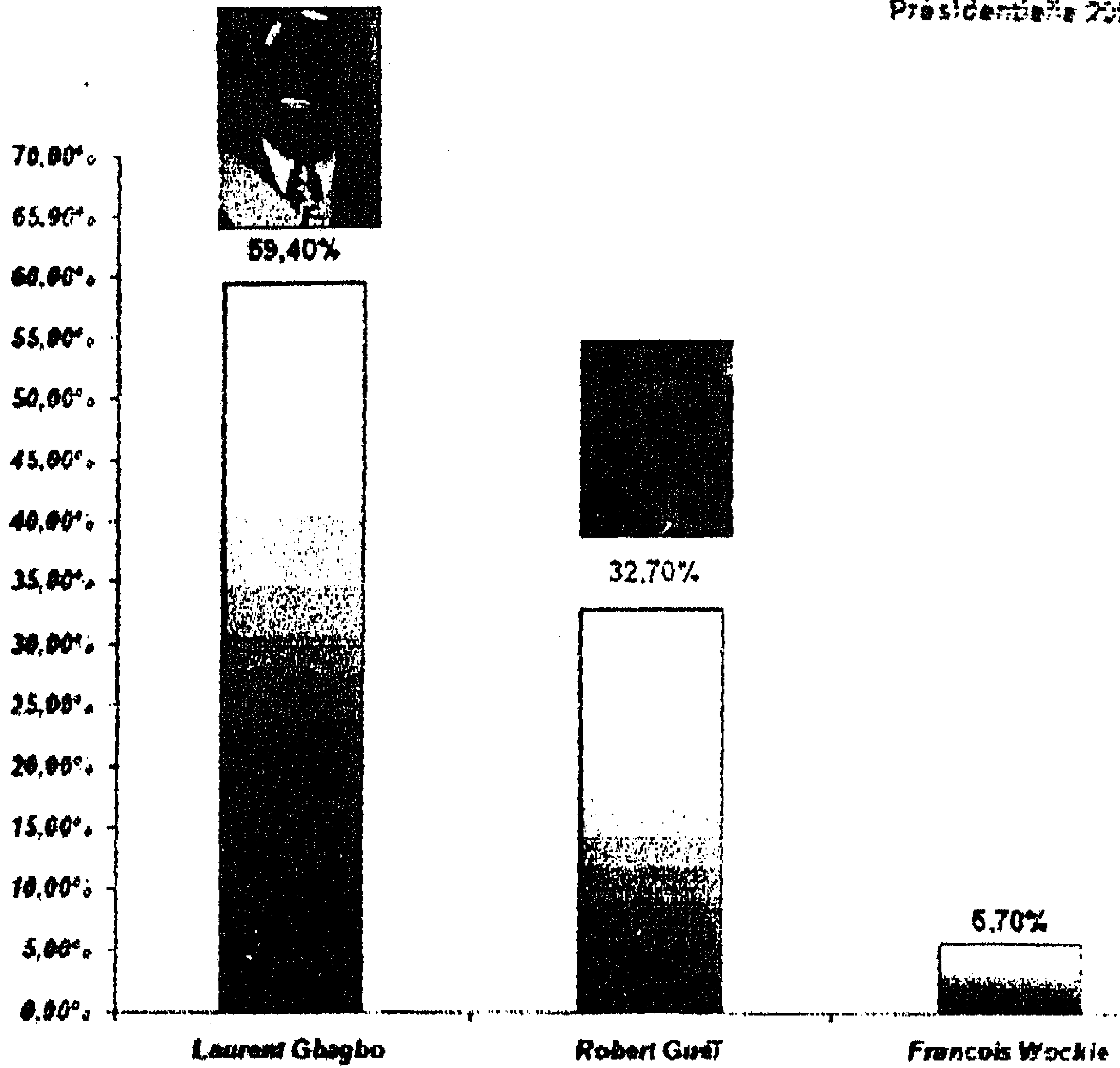
وتبقى الولايات المتحدة من بين الشركاء الاقتصاديين الأوائل للجزائر، إلا أن التزامات هذا البلد تبقى مقتصرة أساسا على قطاع المحروقات حيث استثمرت المؤسسات الأمريكية حتى الآن أكثر من (3) ملايير دولار أخرى من الآن إلى سنة (2005) في مجال المحروقات.

ويبقى الاستثمار الأمريكي خارج المحروقات محتشما، فباستثناء تواجد بعض الشركات المتعددة الجنسيات مثل: كوكا كولا، بيبسي كولا، سيتي بانك فليس هناك أي التزام معتبر حتى الساعة.

والتسيير الإداري القويم بل والدمقرطة تبقى من اختصاصات الدول في حد ذاتها.

والجدير بالذكر، أن مبادرة إيزنستات (eizenstat) أي الشرق الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا، ليست شبيهة بمخطط (مارشال) كما قد يتوهم البعض الذي كان بحق مخطط إنعاش وإعادة بناء بعد حرب مدمرة، خاصة ألمانيا وذلك بعد الحرب العالمية الثانية. فمبادرة (إيزتستات) ليست مخطط مارشال لإفريقيا أو بالنسبة لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط (La mer méditerranée)لأن الوضعيات تختلف.

إن مبادرة (إيزنستات) هي لمساعدة بلدان المنطقة حتى تكون مهيأة لاستقبال الاستثمارات الأمريكية الخاصة، وأن هذه المبادرة تكون مفيدة بالنسبة لأي مستثمر آخر، وبالتالي، جعل منطقة المغرب العربي أكثر جاذبية، بالنسبة للمستثمر الأوروبي فرنسيا أو ألمانيا أو ايطاليا أو غيره. فمع أن المبادرة أحادية الجانب إلا أنها في نهاية المطاف ستعود بالفائدة على المجتمعات أو الأمم برمتها.

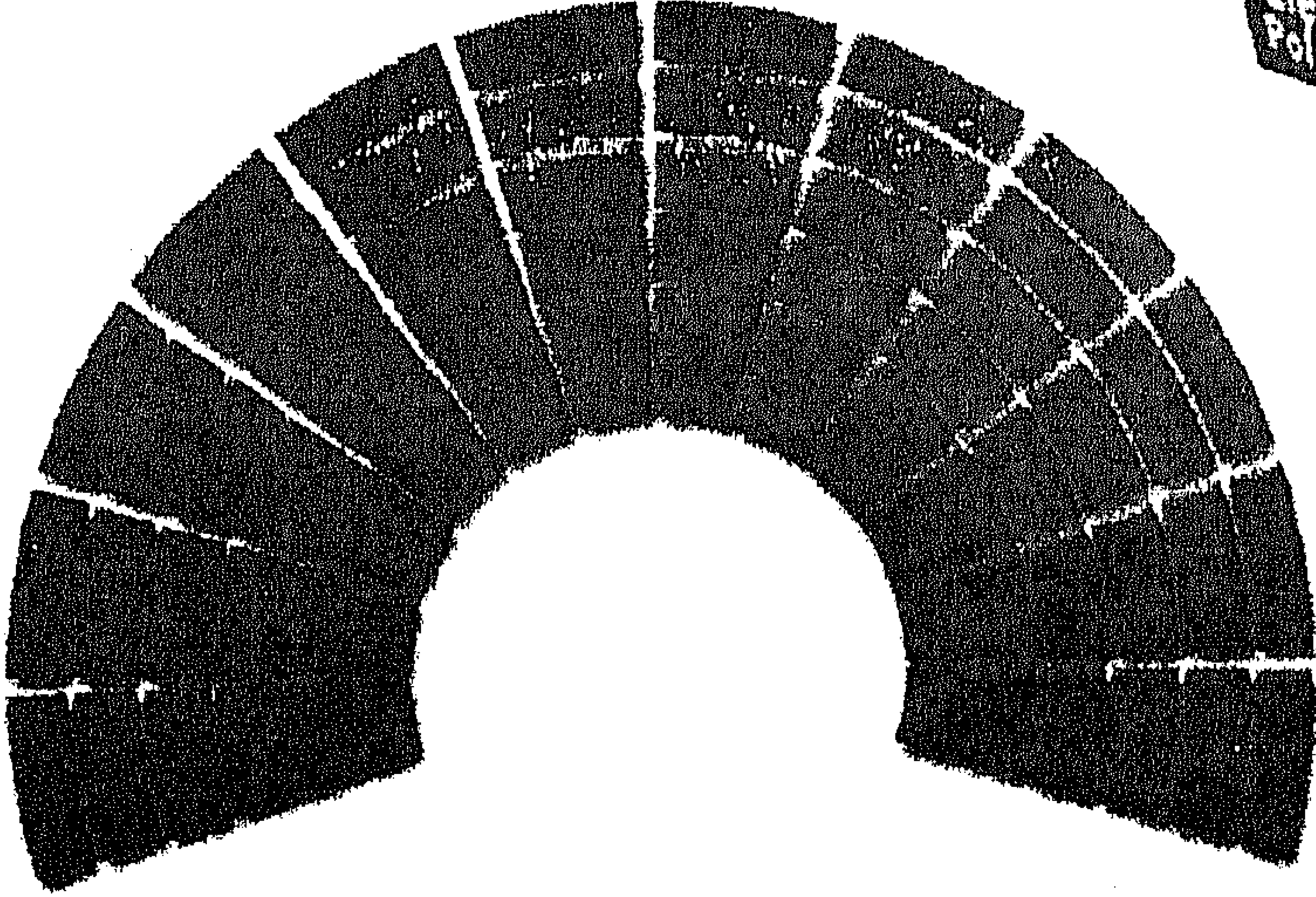


الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج (www.election-politique.com)

الفصل العاشر

النظرة الأمريكية للإصلاحات السياسية في إفريقيا





نتائج الانتخابات الرئاسية في بنين (www.election-politique.com)

تمهيد:

يتجاذب في الولايات المتحدة الأمريكية (USA) طرفي نقيض حول الإصلاحات السياسية في القارة الإفريقية، فهناك **الآفرو متفائلون**، وهناك أيضا **الآفرو متشائمون**، فالمجموعة الأولى تعتقد بأن إفريقيا قد حققت مؤشرات ايجابية في الديمقراطية (Démocratie) والإصلاح الاقتصادي وأنها فعلا دخلت عصر نهضة حقيقية. أما الفئة الثانية فترى بأن القطاع الحديث أخذ في الانحلال ليحل محله مجتمع استولى عليه تدريجيا الإفقار الذي تسبب في بروز ظواهر عديدة كالإجرام والعنف (Violence) وزعماء الحرب، الذين لايهمهم سوى استعاضة الدولة – الأمة (Etat-Nation)، وهي النظرة التي اعتمدها أصحاب نظريات الفوضى.

وبذلك يمكن إجمال السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية في عدة توجهات رئيسية من أهمها التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر لرعاية مصالحها، طرح قضايا معينة ووضعها على أجندة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة وعلى رأسها الإرهاب (Le terrorisme) والجريمة الدولية، العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب (Le terrorisme) من وجهة النظر الأمريكية، وتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، ولكن في على شرط واقف يتمثل في المشروطية الاقتصادية والسياسية وفق النمط الغربي للتنمية على الدول الإفريقية.[1]

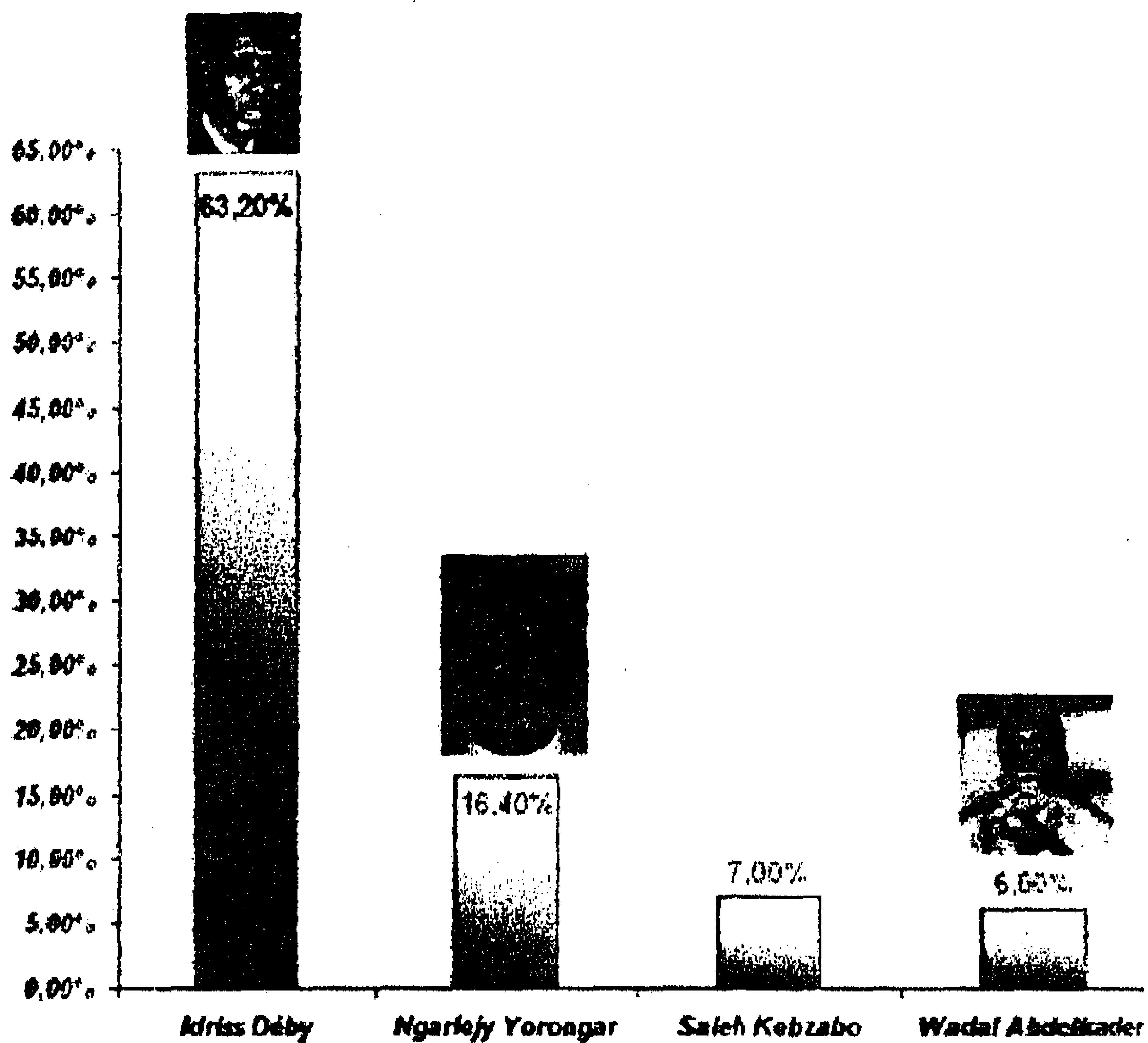
[1] راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، http/albayan-magazine.com

ومهما يكن، فإن القول بأن أهداف المبادرات الأمريكية لإصلاح القارة الإفريقية لم تحقق نجاحا قول مجاف للحقيقة، فهناك مؤشرات ايجابية في الإصلاحات الديمقراطية (Démocratie)، والسر في ذلك يكمن في أن عددا من أهم دول القارة (جنوب إفريقيا مثلا) تبنت هذه الإصلاحات والتوجهات وخاصة المتعلق منها بالديمقراطية (Démocratie) والتجارة الحرة، بقناعات ذاتية، واجتهدت في الترويج لها، بحيث اكتسبت هذه الأفكار مشروعية إفريقية وطنية.

ولعل المفارقة هي أن الأنظمة التي تبنت الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والإقليمي في إفريقيا بالتنسيق مع أمريكا والدول المانحة الأخرى هي أنظمة تتمتع بشرعية ديمقراطية (وثورية أحيانا في جنوب إفريقيا وأثيوبيا) وتتمتع باستقلال كبير في قرارها (وقوف الأفارقة إلى جانب ليبيا في معركتها ضد الحصار قياسا بالتخاذل العربي)، أي أن تلك الحكومات كانت تتحرك إلى حد كبير من قناعات ذاتية وحرص مصالح شعوبها ومصالح القارة، وإن التقت توجهاتها مرحليا مع الرؤية الأمريكية.[1]

---

[1] عبد الوهاب الأفندي، الإصلاح الأمريكي بإفريقيا، الشروق اليومي، صحيفة جزائرية، العدد1015، 4 مارس 2004.



الانتخابات الرئاسية في تشاد (www.election-politique.com)

المبحث الأول

دعاة النظرة التفاؤلية

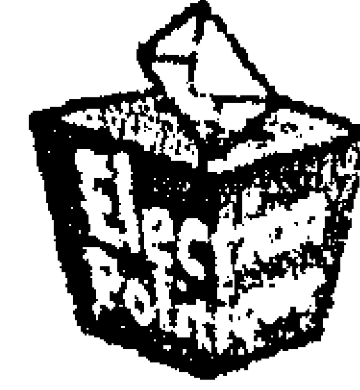
يرى أصحاب وجهة النظرة التفاؤلية بأن العقود الأربعة منذ الاستقلال (Indépendance)، وحتى وقتنا الراهن قد سيطر عليها الحزب والتسيير المركزي للاقتصاد من طرف الدولة في إفريقيا، وأن بوادر الديمقراطية (Démocratie) والتداول على الحكم، والإصلاحات الاقتصادية لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة.

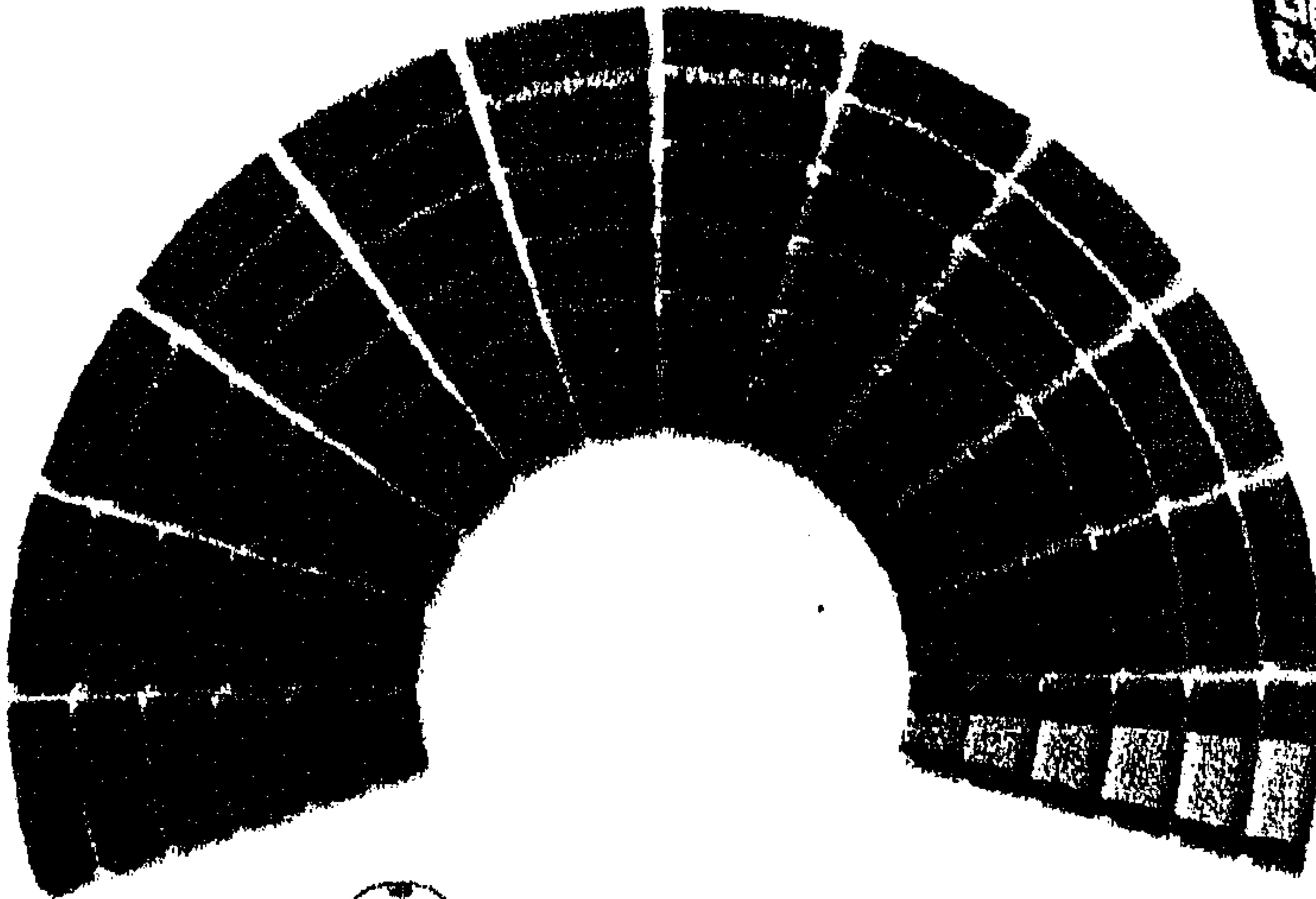
ويضيف الآفرو متفائلين، أن كل البلدان الإفريقية، التي لاتوجد في حالة حرب، تقوم بتنظيم انتخابات تعددية، وبالتالي، سيطرت المثل الديمقراطية (Démocratie) على الحجة الفكرية في إفريقيا. كما سيطر اقتصاد السوق على الحياة الاقتصادية، وأصبحت الميزانيات أكثر توازنا، وصارت أسعار الصرف تستجيب لحقائق السوق بشكل أفضل، ودخلت المؤسسات شبه العمومية والحكومية في معدلات النمو، والأهم من ذلك، في وجهة النظر هذه، هو تقلص عدد البلدان التي تعرضت لأسوأ أشكال القمع والتسلط وتحسن واضح في حقوق الإنسان (Droit de l'homme).

واقع الحال اليوم، يحتاج إلى إعادة نظر بالطبع، حيث يبدو اليوم المشروع الأمريكي متقدم كثيرا، فمن جهة تم تعزيز الاستقرار في أثيوبيا وأوغندا وإلى درجة أقل كينيا، كما تم احتواء الأوضاع في رواندا وبوروندي، وفي تنزانيا وكينيا تقدمت الديمقراطية (Démocratie) وتمت أخيرا الإطاحة

بالرئيس **دانيال آراب موي** بعد أن فشلت المحاولات الأمريكية السابقة في إسقاطه.

صحيح حدثت انقلابات في **غينيا بيساو** سنة (2003م)، وفي **ساو تومه وبرنسيب** في يوليو سنة (2003م)، إلى المحاولتين الانقلابيتين في **موريتانيا** و **بوركينا فاسو** في أكتوبر سنة (2003م)، إلى إطاحة حركة التمرد السيد/**شارل تايلور** في ليبيريا في سبتمبر سنة (2003م)، إلى الاضطرابات السياسية في **السنغال** سنة (2003م)، إلى حالة الفوضى التي عرفها **ساحل العاج** (كوت ديفوار)، ومع كل ذلك فإن هناك خطوات جادة قد تم اجتيازها، وأن ما حدث هو نتيجة حتمية للتحول الديمقراطي، وبالتالي، لاخوف على إفريقيا من عواصف الديمقراطية (Démocratie)، ذلك أن تحقيق التنمية والاستقرار، وإقرار الديمقراطية (Démocratie) في إفريقيا، يستلزم فترة من الزمن، وتدرج في التغييرات.







22

RDPC

149

UDC

5

UPC

3

UNDP

1

الأحزاب السياسية في الكاميرون (www.election-politique.com)

المبحث الثاني

دعاة النظرة التشاؤمية

خلافا لوجهة نظر المتفائلين، هناك نظرة المتشائمين وهي مغايرة تماما للوجهة الأولى، وللتدليل على صحة رؤيتهم يستعرضون ثلاثة بلدان، فقط، استطاعت تأسيس ديمقراطيتها بحيث جرى بها أكثر من انتخاب من أجل تغيير النظام، وهناك قلة من الدول الإفريقية التي نجحت في تكريس ديمقراطيات بينما أخرى فشلت. ولا يزال الجزء الأكبر من الأفارقة يسير وفق رؤى ورثة الحزب الواحد رغم الانتخابات، التي هي في الغالب صورية، لأن هؤلاء الورثة لايقبلون بالإصلاحات إلا على مضض حتى يتمكنوا من الاستفادة من الموارد الدولية والمصالح الخاصة (Services speciaux).

وبناء على هذه المعطيات يرى المتشائمون أن:

- النتائج سلبية،
- برامج صندوق النقد الدولي (Fonds monétaire international) والبنك العالمي لم تحقق أهدافها،
- النمو الاقتصادي لم يتمكن من تجاوز النمو الديمغرافي (La croissance démographique)،
- نتائج التقشف وخفض قيمة العملة ترتبت عليها المزيد من البطالة وتراجع التربية والصحة.

ويضيف المتشائمون أن الديمقراطية (Démocratie) التي يراهن عليها البعض، لم تصب إلا الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية المترافقة مع حروب خارجية شاذة باتت تشكل حاليا تشابكا معقدا يصعب تفكيكه. وكمثال حي على ذلك أن الكونغو كينشاسا قد اجتيحت من جيرانها أكثر من مرة وانقسمت على نفسها بين مختلف الفصائل السياسية المدعومة هي بدورها من قوى خارجية.[1]

وفي الإجمال، فإن الدول الإفريقية تصاب أكثر فأكثر بالضعف، بسبب صندوق النقد الدولي (Fonds monétaire international) من جهة وبسبب الشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى. تلك هي أيضا فكرة **(فرانس أفريكا)** لصاحبها **ليوبولد سيدار سنغور**، الذي كان يأمل في أمر آخر، هو **(الورافريكا)** ذات الشراكة المتكافئة، وهذا ما لم تفهمه آنذاك فرنسا، وهكذا فإن زعزعة الاستقرار في الدول الإفريقية تندرج في سياق منطق النظام العالمي الذي يفرغ بذاته الشأن العام من محتواه.

---

[1] rédateurs. Politique des puissance en afrique central. Fayard, Paris 2002



خريطة إفريقيا (www.election-politique.com)

المبحث الثالث

دعاة رؤية الآفرو واقعيين

إلى جانب وجهة النظرة التفاؤلية وأنصار النظرة التشاؤمية هناك تحليل للأفرو واقعيين. والرأيان السابقان يحوزان على السواء جزءا من الحقيقة، فلا ينكر أحد ما حققته إفريقيا من تقدم لكنها أخفقت في مجالات أخرى، وبالتالي، فإن القارة الإفريقية ليست في حالة نهضوية وأيضا ليست في حالة انحطاط أو فوضوية (Anarchisme)، وتعيش إفريقيا حاليا مرحلة انتقالية من مرحلة الإرث الاستعماري الذي ميزته الاحتكارات السياسية الاقتصادية التي تعيشها القارة تتمثل في التحول من الاستبداد (Despotique) إلى الديمقراطية (Démocratie)، ومن اقتصاد اللامركزية إلى اقتصاد السوق. ولكل بلد إفريقي خصوصيته التي تختلف عن غيره من البلدان الإفريقية.

- ينطلق تحليل **الآفرو واقعين**، من أن البلدان الإفريقية قد كان لها مباشرة بعد استقلالها نظم عسكرية أو مدنية، كانت تزعم أنها إما رأسمالية وإما اشتراكية، وقد تبنت كلها فكرة الأحادية الحزبية والاقتصاد المركزي الذي تسيره الدولة. و في كل هذه البلدان كانت نخب هذه النظم تتكون من كبار المسئولين في الحكومة والجيش والحزب الواحد ومن النقابات والطلبة.

وكان وقتها السلطة ترتكز على **أقلية عرقية أو جماعة مصالح** كانت تستخدم القوة للبقاء في الحكم. وكان القطاع الخاص والفلاحون والفقراء وكل الذين لاينتمون إلى النخبة أو الذين لهم تعليم حديث، من أكبر الخاسرين في هذا

النظام. وقد كان الحكم يستفيد من مساعدات كبيرة لصالح النخب، بينما كانت نفس أسعار الصرف أكثر ضررا بالنسبة إلى المصدرين والمنتجين والزراعيين، وكانت الصناديق الموجهة للحفاظ على الاستقرار تفرض الرسوم على الفلاحين، والمؤسسات الحكومية تحتكر الاستثمار ولا تنتج إلا القليل.

إذن، بالكاد كل الدول الإفريقية تعرف الحالة المذكورة سابقا. وكان كل شاب بإمكانه دخول هذه الحلقة بواسطة هذه الارتباطات، فكان يستفيد من الدعم في دراسته، وأثناء تخرجه كان يحصل على منصب عمل إن في الحكومة أو في الحزب أو في الجيش وإما في الجامعة، وكانت الحالة على أحسن ما يرام. إلا أن السبب الوحيد الذي قلب المعطيات في البلدان الإفريقية الواقعة أسفل الصحراء هو الأزمة الاقتصادية التي وقعت بدون مقدمات، وذلك في منتصف السبعينيات أثناء انهيار الأسعار عند التصدير والمنتوجات الأولية بدءا بالكاد حتى النحاس، وغني عن البيان عبء المديونية بكل تداعياتها.

وفي هذه الفترة شهد سعر النفط في هذه الفترة ارتفاعا محسوسا ترتب عليه نمو في مدا خيل النفط من الدولارات، وسارعت البنوك الأمريكية الكبرى وغيرها من البنوك الأخرى إلى وضع هذه الأموال لدى الحكومات الإفريقية التي عجزت عن سداد ديونها.

المبحث الرابع

الإصلاحات الاقتصادية السياسية في إفريقيا

بات مؤكدا أن انهيار الأسعار وعبء المديونية والانحسار البنيوي للإعلانات الأجنبية لصالح التنمية، مؤشرات سلبية من شأنها أن تؤدي إلى ضرورة الإعانات الأجنبية للحفاظ على النظام كما يرى الآفرو واقعيون.

أثناء ذلك، أفلست مدينة نيويورك وشركة كريزلو الكبرى لأن مدا خيلها كانت أضعف بكثير من المصاريف، لكن دائني كريزلر ومدينة نيويورك لم يريدوا لهما الوقوع في حالة عطل ووافقوا على إجراء إصلاحات مالية لهما مقابل إعانة يقدمها الدائنون، وهو ما حدث بالنسبة للبلدان الإفريقية. وكان ينبغي في مرحلة أولية الشروع في الإصلاحات لوقف النزيف وتحقيق استقرار الموازنة المالية، وأيضا كان لابد من وضع حد للإنفاق أكثر من المداخيل وذلك من أجل ضمان اقتصاد أكثر ثباتا.

والجدير بالذكر، ومع التسليم بأن هدف الإصلاحات الأولى كان اقتصاديا وماليا، إلا أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أهمية الآثار السلبية التي ترتبت على تطبيقها. وبالفعل فقد أدى وقف الإعانات المالية، أي تخفيض القيمة ووقف الحصص النسبية وصناديق الطوارئ، بالإضافة إلى تدهور حالة قطاعي التربية والصحة، زيادة عن الجور، إلى تقويض وتخريب أركان الحكم والاحتكارات السياسية والاقتصادية.

وقد اتجهت حكومات الدول الإفريقية، بفعل سوء حالة اقتصادياتها باستمرار، أن اختارت موقف دفاعي أكثر، خاصة أنها كانت تتعرض إلى رياح الديمقراطية (Démocratie) عند نهاية الثمانينيات ونهاية الحرب الباردة (la guerre froide). أما الغالبية الكبيرة من النخبة التقليدية التي عانت كثيرا، والطلبة وفي كثير من الأحوال النقابات، فلقد اختارت المعارضة. أما نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) المتماسك فقد اختار في حالة دفاعية ليس لأسباب خارجية فحسب، وإنما لأسباب داخلية أيضا. أما أولئك الذين كان يفترض فور إجراء الإصلاحات، مثل أحزاب المعارضة والقطاع الخاص والفلاحون والمسيرون الجدد من خريجي كبرى المدارس الأجنبية، فلم يكونوا على مستوى كبير من التنظيم ولا من الاستعداد ولا حتى من القدرة الكافية للوصول إلى الحكم، بل كانوا ولا يزالون داخل رواق السلطة، ولكن ليسوا في الحكم.

ويذهب المراقبون إلى أن السلسلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لم تساعد إطلاقا على تحقيق الديمقراطية (Démocratie). وقد تطلب الأمر أكثر من انتخاب من أجل إحداث تغير هام في الحكم كما حدث مثلا في جزيرة موريس التي عرفت أكثر من انتخاب واحد، وقد تغير هذا أكثر من مرة. ونفس الحال ما وقع في بنين وبوتسوانا. ولا تزال الدول الأخرى دولا استبدادية يغلب عليها الفشل باستمرار مثل **الصومال أو سيراليون.**

وقد عرفت الأغلبية الساحقة، بالكاد ثلاثة وعشرين دولة، الانتخابات دون وقوع أي تغيير في الحكم أو تحويله، عشرة بلدان فقط عرفت أربعة

تحولات في السلطة. فسيراليون عرفت انتخابات واحدة تم فيها نقل السلطة، ونفس الشيء بالنسبة إلى **ليبيريا**. ومع ذلك فإن الديمقراطية (Démocratie) لم يتم تأسيسها بعد.

ويطلق هذا الصنف من الانتخابات بدون نقل الحكم أو الانتخابات مع نقل واحد للحكم مايسميه بعض الملاحظين- وإذا توخينا الدقة- الأكاديميون **الاصطلاحيون الناقصون**، ويسميه آخرون **الاستبداديون الانتقاليون**، وهذا النموذج إفريقي محض في مثل هذه المرحلة الانتقالية. إنها ليست ديمقراطيات تلك المتعارف عليها وإنما هي مرحلة مابين المستبدين القدامى والديمقراطية (Démocratie) الحقيقية. وفي مواجهة القوى الداخلية والخارجية، يفضل **المستبدون الانتقاليون**، البقاء في وضعية دفاعية وهم عندما يمارسون بعض الإصلاحات الهيكلية فإن مراميهم البعيدة في ذلك هي من أجل الحصول على مساعدات هامة من الخارج. وفي كثير من الأحوال، فإن اللعبة بين الإصلاح والاستقرار هي بكل الأداءات عبارة عن تلاعب وحكم سيء. والنتيجة الحتمية لهذه الحلقة المفرغة تهميش غالبية السكان في العديد من الدول الإفريقية وإلى الإجرام والعنف (Violence) والنزاعات.[1]

---

[1] أنظر مؤلفنا النزاعات في القارة الإفريقية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2005، مصر.

المبحث الخامس

تحديات الحكم الراشد والتعديل الهيكلي

مما لاشك فيه أنه في عهد الاستبداديون (Les despotiques) الانتقاليون تم تحقيق وإنجاز الكثير من الخطوات الايجابية، إلا من الأهمية بمكان دعم هذا البرنامج وتشجيعه بكل صبر ولكن ضمن سقف زمني محدود. فلابد من رفع موارد صندوق النقد الدولي (Fonds monétaire international) والبنك العالمي، كما يجب دعم شروط **حكم راشد** يتعين أن يشغل مركزا محوريا، حكم، حكم راشد يتعين أن تدرج فيه كذلك اللامركزية والخوصصة وتحسين نظم الاستثمار ومكافحة الفساد والرشوة.

إضافة إلى ما تقدم، يجب مضاعفة تحويل البرامج المعروفة ببرامج الديمقراطية (Démocratie)، أي دعم الانتخابات الثقافية **والمجتمع المدني (Société civile)** وإصلاح القضاء. كما يجب دعم برامج التكوين المدني-العسكري، لأنه ببساطة إذا لم يكن هناك إصلاح عسكري وعلاقات مدنية وعسكرية مثلى، فإنه سيكون أمام أي دولة افريقية درب شاق عليها أن تقطعه حتى تنتقل إلى الديمقراطية (Démocratie). لذا من الأهمية بمكان التنسيق مع ما اصطلح عليهم **بالاصلاحيون الناقصون**.

ولا ينكر أحد التحسينات النسبية التي برزت من خلال الارتفاع النسبي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل القومي خلافا لما كانت عليه الحال في فترة الثمانينيات، كذلك نلاحظ أن الخط البياني لإجراء الإصلاحات

الاقتصادية يتجاوز الآن (30) دولة، وهو مؤشر ايجابي، يتمثل في تحرير إجراءات وقوانين التجارة والاستثمار، استقرار سوق العملات الأجنبية، إلغاء الدعم، تخفيض التعريفات، خصخصة المشروعات الحكومية، وترشيد معدلات تبادل العملات، رغم أن هناك عوائق وتجاوزات من بعض الدول مثل إرهاب المعارضة، وتجدد أعمال العنف (Violence) نتيجة لذلك.

والجدير بالملاحظة، أن الشركات المتعددة الجنسية تتدخل، على أساس قواعد نظام **العولمة** (mondialisation) **الاقتصادية**، في شئون الدوائر الرسمية الإفريقية قد ولد خلطا فادحا بين القانون العام والقانون الخاص. ففي الواقع أن الأمور الرسمية لاتدار وفقا للقوانين العامة للإدارة الرسمية وإنما وفق القواعد القانونية للحق الخاص. فمعظم رؤساء الدول الإفريقية لايفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة وإنما يتصرفون كرؤساء مجالس إدارة. فإدارة قطاعات النفط أوالذهب أو الماس وبيع المحاصيل الزراعية والموارد الطبيعية (المعادن والخشب) تفضي إلى تصرفات عشائرية وحتى إلى الولاءات الإقطاعية، من توقيع عقود استثمار المواد الأولية (Les matiéres premiéres) (عمولات) إلى توزيع القيمة المضافة المرتفعة جدا المحصلة لدى البيع إلى السوق العالمية.

المبحث السادس

الوقاية من النزاعات وحفظ السلم

لعل أخطر الحواجز والعراقيل التي تقف عثرة أمام التحول نحو الديمقراطية (Démocratie) هو الحد من النزعة المتنامية إلى استعمال العنف (Violence) لمعالجة النزاعات الافريقية (Les conflis africains) التي هي بكل المقاييس نتاج الحكم الفاسد، وبالتالي، يتعين تكريس المزيد من الجهد والطاقة والموارد المتاحة من أجل ضمان الوقاية واستتباب السلم والحفاظ عليه، وذلك لن يتم إلا بفضل تعاون متنامي مع الزعماء الإقليميين الأفارقة أولا، ثم مع حلفاء القارة الإفريقية من أجل احتواء النزاعات القبلية والدينية وإنهائها داخل الدولة المعنية ووقاية دول أخرى من انتقال العدوى إليها أو منعها من محاولة استغلال الأوضاع.

ومن جهة أخرى، فإنه يجب دعم المنظمات القارية والإقليمية بشكل مكثف مثل **الاتحاد الإفريقي** (U.A) ، بفضل برامج المساعدة العسكرية والتكوين ومبادرات الوقاية من النزاعات. والتنسيق بوضع برامج ثنائية في مجال المساعدة العسكرية والتكوين في مجال حفظ السلام مع أهم البلدان التي تحتل الصدارة في الإصلاحات الديمقراطية (Démocratie) مثل : **جنوب إفريقيا** و **نيجيريا** و**كينيا** و **غانا** وبلدان المغرب العربي.

ولم يسبق أبدا أن كان في هذه القارة هذا القدر من **المعارك** ، ومن حالات الفوضى، من نهب الاقتصاد والثروة الباطنية. فالمنافع المتراكمة خلال

السنوات الخمس عشرة (15) الأخيرة هائلة بل لامثيل لها. فخفض المساهمات الرسمية في التنمية من شأنه أن يفتح شهية الشركات الكبرى على هذه الدول. بحيث أن الدول الأوروبية، وفي الكثير من حالات اهتزاز الأنظمة، تجد نفسها في حالة اختلال أو حتى متجاوزة بالنسبة إلى تطور الأحداث. وهي إذن تحاول دائما بعد وقوع الحدث أن تمسك مجددا بزمام الأمور وخصوصا عبر تطبيق الطريقة المعهودة أي إجراء المصالحات الوطنية.

ومن ناحية أخرى، تعمل **الولايات المتحدة** على الصعيد الأمني والعسكري إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة وأهمها الإرهاب. كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة، في مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق أهدافها.

- وفي هذا السياق، بادرت الولايات المتحدة إلى تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات استنادا إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك تركيز الولايات المتحدة على قضايا الإسلام السياسي في القارة وخاصة بعد تفجير سفارتها في كينيا وتنزانيا.[1]

[1] راوية توفيق، التنافس الدولي في القارة الافريقية، (صحيفة البيان الإماراتية). نقلا عن حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الافريقية (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي 1998).

المبحث السابع

الآفـــات الدوليـــة

نتيجة الحكم الفاسد الذي يسود بعض دول القارة الإفريقية تتواصل حالة عدم الاستقرار، والتربة الخصبة للاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية والإرهاب، مما سيحتم مواجهة هذه الآفات لنتائجها السلبية الهدامة، وذلك بواسطة تكثيف المساعدة في اتجاه البرامج والبلدان المعنية وتنسيق أفضل مع الحلفاء والمؤسسات الدولية والدول الإفريقية، أي أنه من الممكن تحقيق عنصر أساسي لوضع إستراتيجية لمكافحة الآفات الدولية عابرة القارات بفضل تطوير الاستعلامات وتحسين مستوى التنسيق.

ومما لاشك فيه أن إستراتيجية مكافحة هذه الآفات الدولية تتطلب أموالا طائلة وفواصل زمنية كبيرة وتعبئة أصحاب القرار وجهد غير عادي لدى المتعاملين، من أجل تقديم إعانة متنامية لهذا البرنامج أو ذاك. بمعنى طريقة الحكم والتقويم الهيكلي والوقاية من النزاعات والتدخل من أجل استرجاع السلم والحفاظ عليه ومكافحة الآفات عبر الوطنية، وهي مقدمات قد تمهد الطريق أمام تقدم حقيقي نحو الديمقراطية (Démocratie) والنمو الاقتصادي والاستقرار الجهوي.

إن تحديات الآفات الدولية على القارة الإفريقية، بلاشك، تتجاوز قدرات وامكانيات إفريقيا، مما يتطلب مساعدتها لمواجهة هذه الآفات، لأن

القدرات المالية لإفريقيا، وكذا القدرة السياسية تفوق الإمكانات الإفريقية المتاحة، رغم أنها تحديات استعجاليه بكل المقاييس.

إن القضاء على الآفات الدولية عابرة القارات يتطلب تظافر جهود الجميع على أساس شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية مثل حل المنازعات بالطرق السلمية، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Droit de l'homme)، مكافحة الإرهاب (Le terrorisme) والجريمة المنظمة، احترام مبدأ المساواة في السيادة (Le Souverainete) وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

كما أن مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي (UA) يمكن أن يلعب دورا أساسيا في منع نشوب الصراعات في القارة الإفريقية من خلال مشاركته في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تساعد الأفارقة في مواجهة هذه التحديات التي لها أخطار على الأمن العالمي كالصراع في الكونغو الذي وصف بأنه من أحد أكثر الصراعات خطورة في العالم.

المبحث الثامن

برنامج الولايات المتحدة من أجل حفظ السلم

يطلق على هذا البرنامج المبادرة من أجل إفريقيا والرد على الأزمات. ويتعلق الأمر ببرنامج تكويني. ولا وجود لأي قوة افريقية في أي مكان قادرة على التدخل من أجل حفظ السلام وذلك في عدة بلدان افريقية منها السنغال. وقد أتيحت الحرية لمنظمة الوحدة الافريقية (Organisation de l'unité africaine) قبل أن تتحول إلى اتحاد والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا[1]

[1] المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: تسعى هذه المنظمة إلى تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في غر إفريقيا.

وفي سنة 1075، تم تأسيس هذه المجموعة الاقتصادية بموجب معاهدة لاغوس، وفي سنة 1977 أصبحت سارية المفعول. الدول المؤسسة هي البنين، بوركينا، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون و الطوغو. وتتولى إدارة هذه المؤسسة أمانة توجد في لاغوس بنيجيريا. ويهدف تأسيس هذا الاتحاد الإقليمي إلى تحرير المبادلات بإزالة العراقيل التي تعيق حرية حركة السلع والخدمات (الحقوق الجمركية، الحصص النسبية وغيرها من التدابير الأخرى التي لها نفس الأثر) وحركة الأشخاص بين الدول الأعضاء، لقد عملت هذه المنظمة بشكل فعال على تحسين نوعية شبكة الاتصالات والنقل ما بين مختلف المناطق. إلا أن بعض البلدان تتأخر في تطبيق هذه الاتفاقيات على المستوى الوطني وفي دفع مساهمتها في صندوق المجموعة. وفضلا عن التعاون الاقتصادي، فإن معاهدة تأسيس المجموعة (cedeao) تتضمن أحكاما تتعلق بالدفاع والمن المشترك لأعضائها، وزيادة على وجود معاهدات اللاعدوان بين الأعضاء، فقد تزود هذا الاتحاد بقوة مسلحة إقليمية هي (ecomog). لقد كان دور المجموعة في غاية الأهمية خلال التسعينيات. وفي إطار عمليات حفظ السلم التي تشرف عليها منظمة المم المتحدة، تم استعمال هذه القوة العسكرية كقوة لحفظ السلام في الحرب المدنية التي تمزق ليبيريا. لقد سمحت الجهود التي بذلتها المجموعة عن طريق قوات (ecomog) من أجل فرض وقف إطلاق النار وللمساعدة على تشكيل حكومة تعترف بها كافة الفصائل الليبيرية من خلال التوصل إلى توقيع معاهدة سلم وتشكيل حكومة انتقالية احتلت سدة الحكم في سنة 1994.

أو أي منظمة افريقية أخرى استخدام هذه القوات وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للقارة الإفريقية.

أما فرنسا، فلقد اعتمدت تحت اسم برنامجها روكان (rocan) صيغة تخزين العتاد العسكري في بعض البلدان الإفريقية التي تتميز بتراعاتها المتحركة باستعماله في حال وقوع مثل هذه الأزمات أيا كان شكلها عرقية أو حدودية أو اقتصادية. ولتحقيق ذلك تقوم بمناورات عسكرية واسعة بين حين وآخر، مع عدة بلدان. أما بريطانيا فتعتمد صيغة مختلفة عن فرنسا وهي اقتصارها على التكوين في البلدان الناطقة باللغة الانجليزية مثل غانا.

وحاليا انتهى الأمريكيون والفرنسيون والبريطانيون والأفارقة الذين يشاركون في هذه البرامج المختلفة، كبديل عن العمل كل على حدة وفي عزلة تامة دون تنسيق، وبالتالي، يكون من الأفضل ومن المفيد للجميع تنسيق هذه البرامج والعمل سويا من أجل رفع مستوى القدرات بشكل يسمح للبلدان بمواجهة الحالات الطارئة مثل حالة سيراليون، فمن شأن التكوين المشترك ذي المستوى العالي، أن يسمح بالتحرك بسهولة أكبر وأيضا في انسجام، خاصة استعمال وسائل الاتصال المتطورة.

المطلب الأول

تعاون المؤسسات الجهوية والقارية

وهناك طموح في تعاون أوثق، مع بعض المؤسسات الجهوية والقارية مثل : الاتحاد الإفريقي (UA) وقد قام هذا الأخير بوضع آلية للوقاية من النزاعات وتكوين وحدات حفظ السلام، كما أن من شأن مبادرة النيباد (nepad) التي أطلقت من قادة الدول الإفريقية، وبالمساهمة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أن تعزز المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

كما أنه لاينكر أحد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه جماعات حقوق الإنسان (Droit de l'homme) والمنظمات غير الحكومية من خلال ممارسة الضغط على الحكومات بهدف محاولة حل مشكلات الانقسامات والتفاوتات العرقية بالوسائل السياسية السلمية، فضلا عن الدور الهام الذي يمكن أن يمارسه رجال الأعمال من خلال قراراتهم الاستثمارية في مناطق وأقاليم معينة. كذلك فإن على الحكومة الأمريكية اتخاذ مجموعة من الإجراءات المهمة بغرض تقوية نهجها في منع نشوب الصراعات مثل تدعيم وتحسين قنوات الاتصالات والعمل المشترك فيما بين الوزارات المختلفة، بخاصة وزارتي الدفاع والخارجية[1] وتنمية مراكز للإنذار المبكر لتلك الصراعات بهدف تحسين ردود الأفعال إزاءها.

أيضا، هناك ضرورة لتفعيل وتحسين أداء البرامج السياسية والعسكرية الجارية في أمريكا، مثل مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية، أو برنامج

---

[1] http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/12/article13B.SHTML

التدريب والتعليم العسكري الدولي عن طريق زيادة تمويلها لدعم قدرتها الذاتية بهدف منع نشوب الصراعات وإقرار السلام، ومساعدة الجيوش الإفريقية على امتلاك زمام المبادرة والاضطلاع بمسئولياتها في مجالات منع نشوب الصراعات وإقرار الديمقراطية (Démocratie) وتحقيق التنمية في إفريقيا.[1]

المطلب الثاني

إستراتيجية الولايات المتحدة في إفريقيا

إن الولايات المتحدة الأمريكية (USA) وهي في سعيها للتصدي إلى الصراعات الإفريقية، وتفعيل دورها ليكون أكثر ايجابية يرى بعضهم أن على الولايات المتحدة أن تضع في حساباتها أمرين أساسيين هما:

أولا : إستراتيجية احتواء الصراعات قبل تفاقمها، التي مثلت ركنا أساسيا من الأركان التي قامت عليها السياسة الخارجية لإدارة واشنطن أثناء الحرب الباردة (la guerre froide).

ثانيا : أن تعي درس الحرب الباردة (la guerre froide)، الذي يؤكد على ضرورة العمل المشترك والتعاون مع الشركاء الديمقراطيين، مما قد يخفف الأعباء على أكثر من شريك، وبالتالي، إضفاء أكبر قدر ممكن من الشرعية على الدبلوماسية الأمريكية إزاء تلك الصراعات من جهة أخرى.

---

[1] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة (إنهاء الحروب الإفريقية)
Http://acpss. Ahram. Org. eg./ahram/2001/1 read 21. htm

إن مسألة البحث عن شريك استراتيجي، يرعى المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية ليست بالأمر الهين، ومن الصعوبة بمكان، الدول الإفريقية التي تتمتع برصيد اقتصادي وسياسي على القيام بهذا الدور الخطير. وهنا تبرز دولة جنوب إفريقيا كمرشح قوي وهام، انطلاقا من إمكانياتها الاقتصادية والسياسية، وغني عن البيان علاقاتها المتميزة مع إدارة واشنطن، وهو ما يدفع للقول بأن صياغة شراكة إستراتيجية مع جنوب إفريقيا يجب أن تصبح حجر الزاوية وقاعدة صلبة لآلية منع نشوب الصراعات والتنمية الديمقراطية (Démocratie) في إفريقيا، مما يتطلب من الولايات المتحدة تقديم دعم جاد لدولة جنوب إفريقيا، تشارك فيه الحكومة الأمريكية، ودون ذلك لن تتمكن **جنوب إفريقيا** من تحقيق دورها بفعالية كنموذج ملهم للديمقراطية في القارة الإفريقية.

إن من شأن تقديم الولايات المتحدة يد العون للقارة الإفريقية أن يمكنها من احتياز الآثار السلبية التي خلفتها اثنتان من أسوأ صور الفشل التي منيت بهما السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** وهما، الفشل في **الصومال** سنة(1993م)، والدور السلبي في منع كارثة الإبادة العرقية التي عرفتها **رواندا**.

ومما لاشك فيه، حتى إشعار آخر، لاتزال لعبة شد الحبل بين الحرب والفقر تمارس بكل تراجيديتها في القارة الإفريقية، ووفقا لما أصدرته الخارجية الأمريكية، فإن القارة الإفريقية بالكاد تتصدر قارات العالم في عدد الصراعات التي اندلعت رحاها سنة (2004م)، وتسببت في مصرع ما لايقل عن آلاف

الأشخاص كما حدث في **أنغولا، اريتريا، إثيوبيا، رواندا، الصومال، السودان**، والتي لن يكون آخرها مأساة **دارفور** بالسودان.

المطلب الثالث

تنامي الصراعات في إفريقيا

بينما تكابد دول افريقية أخرى من صراعات أقل حدة مثل: **بوروندي، تشاد، جيبوتي، السنغال، سيراليون، التوغو، ساحل العاج، زيمبابوي، أوغندا**، في حين نجد دول أخرى تعاني من اهتزازات في نظامها الداخلي واستقرارها مما قد ينذر أن يتطور إلى نزاع مدني خطير حال تفاقمه مثل الدول التي لها كثافة سكانية كنيجيريا. هذا الهاجس صرح به السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) **كوفي عنان** في أن يعبر عن حجم المأساة الإفريقية وتداعياتها المستقبلية، في تقريره غير المعتاد الاستثنائي في مايو سنة (2004م) الذي يحمل عنوان منع نشوب مثل هذه الحروب، أكد فيه على حقيقة هامة مؤداها أن القضية الأهم تبقى في نظره – ليس الدفاع عن الدول أو حماية الحلفاء فقط– هي الدفاع عن الإنسانية برمتها.

كذلك، جاءت تقارير أخرى تؤكد حقيقة تلك الصورة القائمة للأحوال العامة في القارة الإفريقية، أبرزها التقرير الصادر عن المجلس الوطني للاستخبارات الأمريكية، الذي يثير حقائق جوهرية على مستوى إفريقيا، وهي أن إفريقيا تضم (23) دولة أفقر على مستوى العالم، وأن ما يقرب من (290)

مليون من الأفارقة يعيشون على أقل من دولار في اليوم، فضلا عن الآثار السلبية المتراكمة لأعباء المديونية الخارجية (يبلغ أكثر من (200) مليار دولارامريكي)، والتي تعيق أداءات الحكومات الإفريقية، فضلا عن تفشي الفساد وعرقلة الجهود الرامية للتخفيف من وطأة الفقر في القارة الإفريقية.

وهناك أيضا، تقرير صادر عن المجلس الوطني للاستخبارات، يقدر أن إفريقيا تشهد ما يقرب من (50%) من وفيات العالم بسبب الأوبئة المعدية، حيث توفي (5،11) مليون إفريقي بفعل عدوى الأيدز، الذي استأثرت به القارة بـــ (70%) من الحالات الجديدة لعدواه المدمرة في سنة (1998م). كما تشير بعض التيارات إلى وجود بعض المؤشرات الايجابية تشهدها القارة، منها ما يؤكده المسح الحديث لمجلس الحرية من أن (32) دولة افريقية من إجمالي (53) دولة في القارة، تتراوح أنظمتها السياسية في وقتنا الراهن ما بين ديمقراطية أو على الأقل تمارس التعددية الحزبية وانتخابات حرة تتمتع بقدر كبير من المصداقية والنزاهة، خلافا لما كان سائدا في الثمانينيات، حيث خلت القارة الإفريقية من أنظمة ديمقراطية إلا من أربعة أنظمة كانت تمارس التعددية الحزبية مثل: بتسوانا، السنغال، غامبيا، جزيرة موريس. وتشهد حاليا القارة العديد من التحولات الديمقراطية (Démocratie) على اختلاف مداها في أكثر من دولة.

المطلب الرابع

تفاؤل بالاهتمام الأمريكي

وإذا كان المهتمون بشئون القارة الإفريقية متفائلين بالاهتمام الأمريكي نحو القارة الإفريقية، الذي انطلق في عهد الرئيس الأمريكي **بيل كلنتون**، إلا أن الخط البياني التفاؤلي التصاعدي ما لبث أن انحسر تنازليا، نتيجة ما بين الوعود الأمريكية والتنفيذ. صحيح صدرت في البداية مؤشرات أمريكية ايجابية كانعقاد مؤتمر في البيت الأبيض لأول مرة عن القارة الإفريقية، واستمرار تدفق الوفود الأمريكية من مستويات مختلفة إلى إفريقيا، خاصة بعد زيارة **كلينتون** لستة دول افريقية في غضون إحدى عشرة يوما في مارس سنة (1998م)، وأيضا عقد المؤتمر الوزاري الإفريقي- الأمريكي لأول مرة في مارس سنة (1999م) بحضور ممثلي (50) دولة افريقية. رغم كل المؤشرات المذكورة، إلا أنها لم تحقق نتائج ايجابية من شأنها صياغة برامج عمل قابلة للتنفيذ.

أيضا، هناك تفاوتات على مستوى العلاقات الاقتصادية بإفريقيا، حيث تكفي الإشارة إلى أن نحو (58%) من حجم التجارة والاستثمار الأمريكي مع إفريقيا جنوب الصحراء- الذي يقل عن (1%) من الحجم الإجمالي للتجارة والاستثمار الأمريكي- يستأثر به أربع دول فقط، ثلاث دول منها منتجة للنفط وهي **الغابون وأنغولا ونيجيريا**، والأخيرة هي دولة **جنوب إفريقيا**.

وكانت السياسة الخارجية لإدارة **واشنطن**، لحقبة ما قبل نهاية **الحرب الباردة** (la guerre froide) قد اعتمدت على أربعة نظم ديكتاتورية غير

ديمقراطية، كحلفاء لها في إفريقيا وهي، **ليبيريا** تحت زعامة **صامويل دو**، و**الصومال** بزعامة **محمد سياد بري**، و**الزائير** بزعامة **سيسي سيكو**، و**أنغولا** بقيادة **جوناس سافيمبي**، أما في التسعينيات فقد سعت إدارة **كلينتون** للاعتماد على مجموعة جديدة من القادة في شرق ووسط القارة كشركاء **لواشنطن**، وهم **بول كاجام** في رواندا، **ميليس زيناوي** في **إثيوبيا**، **أسياس أفورقي** في **اريتريا**، **ويوري موسيفيني** في **أوغندا**، حيث كانت **واشنطن** تؤمن في قدرة هؤلاء القادة الأقوياء غير الديمقراطيين على تحقيق الاستقرار، وتكييف اقتصاديات بلادهم وفق توجيهات وإرشادات **صندوق النقد الدولي** (Fonds monétaire international) و**البنك الدولي** (Banque mondiale).

وبالتالي، فإن السياسة الأمريكية تقوم على تدعيم علاقاتها بالقوى الرئيسية في القارة، فاهتمت بتدعيم علاقاتها مع نيجيريا (أكبر شريك للولايات المتحدة في إفريقيا) وثالث مصدر للنفط لأمريكا. كما تنظر الولايات المتحدة إلى جنوب إفريقيا كحليف استراتيجي بصفتها تمثل أكبر شريك تجاري لأمريكا في إفريقيا وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الإفريقي. إلى جانب تركيز إفريقيا على بعض المحاور الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية، ومن أهم هذه المحاور منطقة البحيرات الكبرى (Les grands lacs)، والقرن الإفريقي، ثم الدور الأمريكي المتزايد في الأزمة السودانية حول **دارفور**، وتدويل القضية السودانية.

وإجمالا، فإن السياسة الأمريكية في إفريقيا تقوم على عدة توجهات رئيسية أهمها التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر لممارسة

دور السيادة (Le Souverainete) فيها. وأن تتضمن الأجندة الإفريقية – الأمريكية محاور أساسية منها الإرهاب (Le terrorisme) والجريمة الدولية، العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب (Le terrorisme) من وجهة الرؤية الأمريكية، وتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، ولكن في ظل إطار من **المشروطية الاقتصادية السياسية** يسعى إلى فرض النمط الغربي للتنمية على الدول الإفريقية.[1]

---

[1] Http://www.aljazera.net/new/aspx/print.htm27/4/2005

الفصل الحادي عشر

إفريقيا والمستقبل

تمهيد:

تشهد القارة الإفريقية تحولا واضحا نحو الديمقراطية (Démocratie)، وذلك لعدة أسباب بعضها يعود إلى البيئة الداخلية للنظم السياسية الإفريقية خاصة أنظمة الحزب الواحد، وارتفاع الخط البياني للتدهور الاقتصادي اللذين أديا إلى أزمة شرعية سياسية لمعظم النظم الحاكمة في القارة الإفريقية. كما أن البعض الآخر يعود إلى البيئة الخارجية، حيث أدت التحولات في النظام الدولي(Ordre mondiale) من نهاية الحرب الباردة (la guerre froide)، وتفكك الاتحاد السوفييتي السابق (URSS)، ونزوع المجتمع الدولي نحو الديمقراطية (Démocratie)، وتبني القوى الغربية لقضايا الديمقراطية (Démocratie) وحقوق الإنسان (Droit de l'homme) التعجيل بوتيرة التحول الديمقراطي بفعل الضغوط الخارجية أو من خلال تأثير المحاكاة، وأكثر من ذلك صارت المساعدات المقدمة من الدول الغربية تتم على شرط واقف وهو إجراء تحولات ديمقراطية على أساس أن الفساد وسوء نظم الحكم في القارة الإفريقية هو الذي أدى إلى نشوء أزمات اقتصادية لاتزال تكابدها القارة حتى يومنا هذا.

وبفضل إقرار الديمقراطية (Démocratie) فاز في كينيا بعد انتخابات ديمقراطية سليمة المعارض مواي كيباكي، الذي سبق له أن تولى منصب وزير الاقتصاد سنة (1969م) وظل يشغل هذا المنصب حتى سنة (1982م) أظهر فيه براعة اقتصادية نالت رضاء الدول الغربية، وفي مدغشقر فاز مليونير هو مارك

رافالو مانانا رغم النزاع حول الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر ديسمبر سنة (2001م).[1]

وفي **التوغو**، جاءت الجولة الثالثة من خلافة الرئيس الراحل **أنيا سينبغي أياديما** بإعلان اللجنة الانتخابية نجاح نجل **أياديما** بنسبة (60،22%) من الأصوات في انتخابات (24) أبريل سنة (2005م) ضد منافسه **إمانويل بوب أكيتاني** الذي لم يتجاوز نسبة (83،19%) و **هاري لولميو** (0،55%). وقد تبادلت المعارضة وحزب مجتمع الشعب التوغولي الحاكم الاتهام بالتزوير وحشو صناديق الاقتراع بالبطاقات. وكانت الأطراف المذكورة قد خاضت الانتخابات لاختيار أول زعيم جديد بهذه المستعمرة الفرنسية السابقة منذ نحو (40) سنة.[2]

---

[1] http://acpss.ahram.org.eg

[2] http://www.aljazera.net

المبحث الأول

الإصلاحات الديمقراطية في جنوب إفريقيا

تتمتع دولة جنوب إفريقيا بمكانة إستراتيجية هامة وفريدة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، نظرا لكونها أكثر دول القارة تقدما على المستوى الديمقراطي والاقتصادي وهو ما تؤكده عدة حقائق وهي:

- أن الناتج الإجمالي لدولة إفريقيا يمثل ما يقرب من (40%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية جنوب الصحراء برمتها،
- أنه باستبعاد الصادرات النفطية، فإن دولة جنوب إفريقيا تستأثر بنحو (60%) من إجمالي تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع إفريقيا،
- أن وزير التجارة الأمريكي **رون براون** قد وضع دولة جنوب إفريقيا ضمن قائمته التي ضمت أكثر من عشرة أسواق واعدة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي،
- أنه خلال الفترة ما بين (1996م) و (1998م)، قد شهد معدل التبادل التجاري (échange international) بين إفريقيا وباقي دول القارة الإفريقية ارتفاعا بلغ (20%)،
- بلغ حجم التبادل التجاري (échange comerciale)بين أمريكا وباقي دول القارة الإفريقية في سنة (1998م) أقل من (4) مليارات دولار في الوقت الذي بلغ فيه هذا الحجم مع أكبر شركائها الولايات المتحدة الأمريكية (75،5) مليار دولار،

- أن نصف اقتصاديات دولة جنوب إفريقيا يقوم على التجارة، فبالرغم من عجز ميزانها التجاري في علاقاتها مع الدول الصناعية، إلا أنها تحقق فائضا على صعيد علاقاتها مع الدول الإفريقية يبلغ أكثر من (27) مليار دولار، وهو رقم كاف لتغطية عجزها التجاري مع ثلاثة من أكبر شركائها التجاريين وهم : **الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان**،
- أن اقتصاديات دولة جنوب إفريقيا تشهد نموا متزايدا، وأسواقها التصديرية تحقق أعلى وأسرع معدلات نمو في القارة حيث يؤكد مسئولو الدولة ورجال الأعمال أنهم بدؤا في اختراق الأسواق الإفريقية مستغلين ميزة القرب الجغرافي والتآلف مع الظروف في هذه الأسواق، أكثر من منافسيهم الغربيين، وقد بدأت بالفعل الشركات الخاصة لجنوب إفريقيا في التوسع في مجالات البنية الأساسية والاتصالات والتعدين في وسط وغرب وشمال إفريقيا.

وقد شهدت سنة (1997م) تألقا لجنوب إفريقيا –في حجم صادراتها– على بريطانيا كأكبر مصدر لكينيا، ولحماية هذه المصالح الضخمة لها في القارة. كما بدأت دولة جنوب إفريقيا في إتباع إستراتيجية خاصة لدعم آلية منع نشوب الصراعات في إفريقيا على المستوى الإقليمي، الشروع في تنمية قنوات الاتصال بقادة الدول الإفريقية، ودعمها ومساندتها للديمقراطيات الوليدة في إفريقيا بتقديم منحة مبدئية تقدر بـ (30) مليون دولار (وهي المنحة التي يقدمها الكونغرس الأمريكي سنويا من أجل الديمقراطية (Démocratie) لدول

العالم)، كما أنها تقدمت بـــ (140) مليون دولار في شكل قروض واعتمادات للمساعدة في استقرار الاقتصاد الزيمبابوي والحيلولة دون انزلاقها نحو السلطوية (L'autoritarisme) والعنف (Violence) الشامل.

إضافة إلى ما تقدم، قامت دولة جنوب إفريقيا بحملة دبلوماسية نشطة من أجل التوصل إلى حلول سياسية غير عسكرية للأزمات التي اندلعت في كل من جمهورية **الكونغو** الديمقراطية (Démocratie) **وأنغولا**، رغم ضآلة تأثيرها في هاتين الأزمتين.

وعلى المستوى الدولي، تبذل دولة جنوب إفريقيا جهودا معتبرة مـــن أجل تحقيق أهداف إستراتيجيتها الهادفة لمنع نشوب الحروب والـــصراعات في القارة الإفريقية حماية لمصالحها الاقتصادية التي بدأت تتشعب بمـــرور الأيـــام. وأصبحت حلقة وصل بين الشمال والجنوب (Nord et sud)، وفي دعم حماية حقوق الإنسان (Droit de l'homme) والديمقراطية (Démocratie) بـــصفتها رئيسا للعديد من الكيانات الهامة. كما قامت جنوب إفريقيا بصياغة ائتلاف مع **البرازيل، مصر**، الهند، **نيجيريا، الجزائر**، للضغط من أجل استئناف محادثـــات التجارة العالمية (Commerce international). كما أن جنوب إفريقيـــا هـــي الدولة الوحيدة العضو في مجموعة العشرين الجديدة التي تأسست بمبادرة أمريكية كإطار لتبادل الحوار بين الدول الصناعية ، كما أن الرئيس **كلينتون** أول رئيس أمريكي يخطب في البرلمان الجنوب إفريقي في سنة (1998م). كما أن استطلاعا أجراه مجلس **شيكاغو** للعلاقات الخارجية سنة (1999م) أكد أن جنوب إفريقيا كانت ضمن عشر دول تلقى استحسانا وقبولا لدى الأمريكيين.

والجدير بالملاحظة، أن دولة جنوب إفريقيا دعت لإصلاح منظمة الأمم المتحدة (ONU)، وهو ما يعكس الرؤية المستقبلية للرئيس **ثابو مبيكي** بخصوص التفاوض الكوني الكبير، والذي يتم وفقا لقواعده ومقتضاه أن تتحمل الدول الأقل نموا المسئولية الدولية الخاصة لفرض احترام حقوق الإنسان (Droit de l'homme) وقواعد الديمقراطية (Démocratie) محليا، بينما تتحمل الدول الغنية مسئولية تطبيق مبادئ الديمقراطية (Démocratie) وحسن الأداء السياسي عالميا. كما يفترض في المؤسسات المالية الدولية تحديد وفرض معايير المسئولية الوطنية بحيث يجب أن تكون أكثر تمثيلا لمختلف شعوب العالم. وقد كتب دبليو.بي.دي (WIBD) منذ (75) سنة مضت، أن أفكار الديمقراطية (Démocratie) في **إفريقيا** و**آسيا** يعرقل إدراكها وتفهمها في كل من **أوروبا** و**أمريكا**.

المبحث الثاني

الانتخابات في زيمبابوي

وفي زيمبابوي، أعلنت لجنة الانتخابات رسميا فوز **حزب الاتحاد الوطني الإفريقي** الحاكم **زانو** (ZANO) بالأغلبية في الانتخابات التشريعية، بينما احتجت المعارضة على النتائج واتهمت حزب الرئيس **روبرت موغابي** بالتزوير. في المقابل حصل حزب **الحركة من أجل التغيير الديمقراطي** الذي يتزعمه **مورغان تسفانغيراي** على (32) مقعدا جاء جميعها من العاصمة هراري وبقية المدن.

وقد اتهمت المعارضة الحزب الحاكم بعمليات تزوير على نطاق واسع واستخدام أساليب عدة تزوير الناخبين والضغط عليهم، من خلال زعيم المعارضة شعب **زيمبابوي** للتحرك والدفاع عن أصواته، وحقه في الحصول على انتخابات حرة ونزيهة. ووفقا للتقديرات الرسمية بلغت نسبة الإقبال على التصويت نحو (42%) أي أقل من انتخابات سنة (2000م) (48%). وأقر مسئولو اللجنة المنظمة بأن نحو (10%) من الناخبين في نحو (6) أقاليم لم يدلوا بأصواتهم لعدم وجود بطاقات هوية بحوزتهم أو اتجاههم للتصويت خارج دوائرهم الانتخابية.[1]

وكانت المعارضة قد اتهمت الحزب الحاكم بالقيام بعمليات تزوير على نطاق واسع واستخدام أساليب عدة لترويع الناخبين والضغط عليهم تشمل ما

---

[1] المرجع السابق بتاريخ 2005/4/1.

وصفه بالقوانين القمعية والعنف(Violence) السياسي والضغط بالمعونات الغذائية. وأضافت إن العملية الانتخابية كلها كانت لصالح الحزب الحاكم وإن سجل الناخبين الذي يضم (5.78) ملايين ناخب أصبح متضخما بمليون من **الناخبين الأشباح**. كما تساءل عن سبب إعادة آلاف الناخبين من عند مراكز الاقتراع دون الإدلاء بأصواتهم.

وقد انتقدت واشنطن الإدارة الأمريكية نتائج الانتخابات النيابية في **زيمبابوي** التي فاز فيها حزب الرئيس **روبرت موغابي لأنها** لم تكن حرة ولا نزيهة. وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** في بيان عقب الإعلان عن النتائج **على رغم الحملة ويوم الانتخابات كانا هادئين بصورة عامة، فإن العملية الانتخابية لم تكن حرة ولا نزيهة.**

كما اعتبر وزير الخارجية البريطاني **جاك سترو** أن **الانتخابات شهدت مخالفات خطيرة**، وقال **إن موغابي حرم شعب زيمبابوي مرة أخرى من حقه في انتخابات حرة ونزيهة**، وحذّر من تصاعد الأزمة السياسية والاقتصادية التي **تشهدها زيمبابوي**. وانضمت **ألمانيا** إلى قائمة الدول المنددة بهيمنة حزب الرئيس **حيث وصفت الطريقة التي تدار بها الانتخابات بأنها شائنة.**

ويتهم منتقدو موغابي بتخريب **زيمبابوي** التي كانت مزدهرة سابقا من **خلال الاستيلاء** الفوضوي على مزارع البيض من أجل السود المعدمين وسوء **الإدارة الاقتصادية.**

المبحث الثالث

الانتخابات في ساحل العاج

وفي ساحل العاج، وافق الرئيس العاجي **لوران غباغبو** على ترشيح المعارض **الحسن وتارا** إلى الانتخابات الرئاسية في بلاده المقررة في أكتوبر سنة (2005م)، وقال في خطاب تلفزيوني إلى الأمة **أنه سيطبق المادة (48) من الدستور التي تمنح رئيس الدولة صلاحيات استثنائية**، مضيفا، **أنه بموجب هذه المادة، ومنذ اللحظة، أقرر لمرة واحدة أن المرشحين الذين طرحتهم الأحزاب السياسية** (Les partis politiques) **الموقعة اتفاقات ماركوسي، مؤهلون لأن ينتخبوا، وتبعا لذلك، يستطيع الحسن وتارا إذا رغب في أن يقدم ترشيحه.**

وكانت أطراف النزاع في ساحل العاج قد وقعت في وقت سابق بباريس سنة (2003م)، اتفاقا لإحلال السلام في البلاد. كما اتفقت أطراف النزاع في سنة (2005م)، في عاصمة جنوب إفريقيا برعاية الرئيس **ثابو مبيكي** على إنهاء جميع الأعمال القتالية ورفض استخدام القوة لتسوية الخلافات. ولكن استمرار استبعاد وتارا، المسلم المنحدر من الشمال، من الانتخابات الرئاسية في سنة (2000م)، بسبب الشكوك المحيطة بجنسيته، ظل يشكل سببا رئيسيا للأزمة السياسية المستمرة منذ سبتمبر سنة (2002م).

والجدير بالذكر، أن المتمردين في ساحل العاج يسيطرون على النصف الشمالي من ساحل العاج منذ فشل المحاولة الانقلابية ضد **غباغبو** سنة

(2002م). كما يقوم ستة آلاف (6000) من عناصر الأمم المتحدة (ONU) بمهمة حفظ السلام في البلاد إضافة إلى أربعة آلف جندي فرنسي يتعاونون لإقامة منطقة عازلة بين القوات الحكومية في الجنوب والمتمردين في الشمال.

وكانت العلاقات بين ساحل العاج وباريس قد توترت بعد تدمير القوات الفرنسية القوة الجوية العاجية، بعد أن قصفت الأخيرة موقعا فرنسيا في بواكيه معقل المتمردين بشمال البلاد مما أدى إلى مصرع تسعة جنود فرنسيين. وكان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) كوفي عنان قد حذر من احتمال اندلاع الحرب الأهلية (La guerre civile) مجددا في ساحل العاج، معربا في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي (conseil de sécurité) عن خشيته من أن يصبح الوضع خارج السيطرة في حال لم يتم احتواء الميليشيات المسلحة في البلاد وضبطها.

الفصل الثاني عشر

الإستراتيجية الأوروبية في إفريقيا

تمهيد:

يعود الارتباط الأوروبي بالقارة الإفريقية إلى زمن طويل، وقد بدأ الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر. وفي أواخر القرن التاسع عشر وخاصة بعد مؤتمر برلين سنة (1884م) الذي وضع قواعد تدافع عن القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الإفريقية فيما أطلق عليه: **التكالب الاستعماري** على إفريقيا، وقد وضع قواعد الهيمنة الاستعمارية على إفريقيا بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا.[1]

وفي أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين بدأت الدول الإفريقية تحصل على استقلالها تباعا إلا أنه رغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على إفريقيا إلا أن التنافس الدولي في القارة استمر. وقد استطاعت القوى الأوروبية أن تحافظ على مصالحها في القارة، فحتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية أوروبا التي كانت تستعمر إفريقيا راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارة، وسمحت لهم بالقيام في إدارة الأزمات المختلفة، أي أن الدبلوماسية الأمريكية كانت تقوم على اعتبار القارة الإفريقية من مسئولية الأوروبيين مقابل اعتراف أوروبا بمسئولية الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية.

وبمرور الأيام، خاصة في التسعينيات، وفي ظل النظام العالمي الجديد (NOM) نشأت بيئة جديدة كان لها تأثير بالغ الأهمية على الطرفين الأوروبي

---

[1] أنظر مولفنا حول **النزاعات في القارة الإفريقية**، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة2005، مصر.

والإفريقي، ومن ثم على شكل ومضمون العلاقات فيما بينهما. فقد وجدت الدول الأوروبية — ربما لأول مرة والتي كانت اللاعب المنفرد في إفريقيا — أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية مثل الصين والنمور الآسيوية وغيرهما.

وللأسباب السابقة، عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأوروبية على عدة مستويات وفي عدة مجالات، ففي ميدان التعاون الجماعي يوجد عدة صيغ للتعاون في الأبعاد الاقتصادية والأمنية.

المبحث الأول

التعاون الاقتصادي

يأتي **التعاون الاقتصادي** بين دول الاتحاد الأوروبي (L'union européenne) مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والكاريبي في صدارة العلاقات متعددة الأطراف التي تربط بين الطرفين. وقد وقع في إطار **اتفاقية لومي** أربع اتفاقيات كانت **أولاها** تلك التي صدرت في سنة (1975م) وضمت (64) دولة من دول إفريقيا والمحيط الهادي والكاريبي، ثم توسعت العضوية لتشكل (60) دولة في **اتفاقية لومي الرابعة** التي تم تنفيذها في الفترة الممتدة بين (1995م- 2000م). وقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي (L'union européenne) على تجديد الاتفاقية بعد انتهائها، حيث اتفاقية جديدة هي **اتفاقية كوتونو** في يونيو سنة (2000م).[1]

- واتفاقيات لومي هي أساسا اتفاقيات تنموية استطاعت الدول الإفريقية الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوعة لأغراض التنمية. إلا أن الحوار بين الاتحـــاد الأوروبي (L'union européenne) ومجموعة الدول الإفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي في الفترة التي ســبقت إعلان **اتفاقية كوتونو** الأخيرة كشفت عن إدخال مؤشرات جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين، حيث تم طرح قضايا **الحوار السياسي و الحكم الراشد**

---

[1] Albayan-magasine.com

(La bonne gouvernance) وحل الصراعات كمبادئ أساسية للاتفاق (Accord) الجديد، وهي المبادئ التي أشارت إليها اتفاقية لومي الرابعة.

وهناك ملاحظة تجدر الإشارة إلى ذكرها أن طرح الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص في إفريقيا، الذي مر بنا سابقا، كان الغرض منه منافسة إطار اتفاقيات لومي مما يعدّ مظهرا من مظاهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في إفريقيا.

المبحث الثاني

الشراكة الأوروبية – المتوسطية

عملت الدول الأوروبية لمرامي بعيدة في تعاملها مع القارة الإفريقية على فصل الشمال الإفريقي عن الجنوب الإفريقي، فإذا كان إطار اتفاقيات لومي قد تعامل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطارا جديدا للتعامل مع دول الشمال الإفريقي، من خلال مشروع الشراكة الأور متوسطية.

وقد أسس مؤتمر برشلونة في سنة (1995م) هذا الإطار تعبيرا عن وضع أساسي جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي (L'union européenne) ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط (La mer méditerranée) بما فيها دول شمال إفريقيا. ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية. ففي **المجال الأمني** تضمن **إعلان برشلونة** خمسة مبادئ أساسية هي:

- حل المنازعات بالطرق السلمية،
- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Droit de l'homme)،
- نزع أسلحة الدمار الشامل (Le déploiement des armes de destruction massive)،
- مكافحة الإرهاب (Le terrorisme) والجريمة المنظمة،
- احترام مبدأ المساواة في السيادة (Le Souverainete) وعدم التدخل في الشئون الداخلية الأخرى.

وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان على أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى سنة (2010م)، ومواصلة الحوار في قضايا الديون والمساعدات.

وبالتالي، فإن هذا المشروع هو الآخر معبرا عن التنافس الأوروبي–الأمريكي في القارة، فتأييد الاتحاد الأوروبي (L'union européenne) لمشروع **الشرق الأوسط الكبير** (grand moyen-orient) كما أن منطقة الشمال الإفريقي هي منطقة تنافس أمريكي فرنسي، حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو سنة (1998م) مشروع شراكة اقتصادية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث تمهيدا لإقامة منطقة للتجارة الحرة تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية بهذه الدول.[1]

---

[1] إفريقيا في عالم متغير، راوية توفيق، أخذا من حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سنة1998.

المبحث الثالث

التعاون الجماعي على المستوى الأمني

سعت الدول الأوروبية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وبحث إمكانية تشكيل قوات افريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعب **منظمة الوحدة الإفريقية** (Organisation de l'unité africaine) — قبل أن تتحول إلى **الاتحاد الإفريقي** (UA) — وقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي (L'union européenne) منع نشوب الصراعات في القارة الإفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أمثلة التراعات التي حاولت دول الاتحاد الأوروبي (L'union européenne) التدخل لحلها الحرب الإثيوبية - الارترية، حيث أرسل الاتحاد الأوروبي (L'union européenne) وفدا ثلاثيا يضم ممثلين عن ألمانيا والنمسا وفنلندا إلى أديس أبابا في مهمة وساطة لمحاولة تهدئة الصراع بين البلدين.[1]

ولا تزال فرنسا - بكل المقاييس — الدولة الأوروبية الأولى من حيث نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، حتى قيل إن إفريقيـــا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية لجهة مقعدها الدائم في مجلس الأمن ولقدرتها النووية. وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الإفريقية المستقلة

---

[1] حمدي عبد الرحمن، **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة**، السياسة الدولية، العدد144، يناير سنة2001.

وفق سياسة تعاونية محكمة ودقيقة مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية وخاصة الثقافية. ومنذ نهاية الحرب الباردة (la guerre froide) تأثر النفوذ الفرنسي في إفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أبرزها: انخفاض الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، وبالنشاط الأمريكي المتنامي المنافس لفرنسا في القارة.

المبحث الرابع

النيباد والتحول الديمقراطي

قامت مبادرة النيباد (NEPAD) الإفريقية التي تأسست في سنة (1999م) بهدف إعادة صياغة مستقبل القارة الإفريقية، وبالتالي، إرساء خطة عملية للقرن الواحد والعشرين من أجل تطوير إفريقيا، على أسس جديدة، بحيث يكون للقارة بقياداتها وشعوبها الكلمة العليا في تحديد غاياتها وأهدافها، وفي توجيه الجهود والإجراءات نحو تحقيق الأهداف والغايات التي يسعى الجميع الوصول إليها. على أن يكون دور النيباد (NEPAD) هو مساعدة الدول الإفريقية على مكافحة الفساد ودمقرطة الحكومات أولا، ثم تأتي المساعدات والهبات من الدول المانحة ثانيا، ولكن للأسف الشديد لم تشهد القارة السمراء - على مر السنوات الماضية - أي جهود ملموسة للنيباد، فهو لم يساعد القارة على مكافحة الفساد، و لم يأخذ بيدها لدمقرطة الحكومة، الأمر الذي آثار الشكوك إن لجهة المجتمع الدولي ولدى الدول المانحة من جهة أخرى.

ويضيف المراقبون للشئون الإفريقية إن النيباد تعتمد على المؤتمرات وكل ما شابهها من الدبلوماسية الناعمة، ثم أنها لاتمتلك رؤية واضحة عن كيفية إدارة المشكلات بفاعلية وأكبر دليل على عدم فاعلية (النيباد) ما أشار إليه البنك الدولي (Banque mondiale) وهو : من ضمن (63) مشروعا استثماريا خططت لها المنظمة بدأ تنفيذ (7) مشاريع فقط، ومن ضمن (18) مشروعا إنشائيا تم تنفيذ (6) مشاريع فقط.

وأفضل من عبّر عن تلك الآفة الإدراكية هو وزير خارجية السنغال شيخ (تيديان جادو) حينما قال : **على امتداد ثلاث سنوات ونحن نسمع عن رؤية النيباد... إلا أنك لاتستطيع أن تأكل هذه الرؤية !! نحن نريد الآن أن نرى ثلاث أولويات للنيباد : الأولى التنفيذ، والثانية التنفيذ، والثالثة التنفيذ. لقد وصلنا إلى وضع حساس..صرنا بحاجة إلى الخروج من نطاق النظريات والتساؤلات إلى نطاق المشروعات.**[1]

المطلب الأول

احترام الإصلاحات العالمية

إلا أن ما ينبغي الإشارة إليه وعدم نسيانه أنه لأول مرة في تاريخ إفريقيا تقوم مبادرة النيباد على المشاركة وليس المعونة وعلى أساس المنفعة المتبادلة المشتركة. وكانت مبادرة النيباد قد تضمنت في صياغتها الأولى من جانب القادة الأفارقة في قمة لوساكا في يوليو سنة (2001م) برنامج عمل تفصيلي لتحقيق أهداف القارة الإفريقية في خروجها من التخلف والفقر والتهميش في زمن العولمة ، وتحقيق قيام التعددية الحزبية التي تسمح بوجود العديد من التيارات السياسية، والاتحادات العمالية، وتنظيم انتخابات عادلة وصريحة وديمقراطية يتم تنظيمها بصورة تداولية لتمكين الجماهير من

---

[1] http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/12/article13b.shtml شيرين حامد فهمي (عوائق النهوض الإفريقي..الأقفال والمفاتيح)

اختيار قادتها بطرق حرة ونزيهة، وأن الغرض من مبادرة الديمقراطية (Démocratie) والحكم السياسي هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري تماشيا مع مبادئ الديمقراطية (Démocratie) واحترام حقوق الإنسان (Droit de l'homme)، وترسيخ سيادة القانون.

وتتكون مبادرة الديمقراطية (Démocratie) والحكم السياسي من المحاور التالية:

- التزام البلدان المشاركة باستحداث أو تعزيز عمليات وممارسات الحكم الأساسي،
- أن تلعب الدول المشاركة دورا طليعيا في دعم المبادرات التي تشجع الحكم الراشد (La bonne gouvernance)،
- إضفاء الصبغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا من أجل ضمان القيم الجوهرية للمبادرة.
- وحتى يتم الوفاء بهذه التعهدات، فإن النيباد طرحت عدة مبادرات تستهدف بناء القدرات بالتركيز على:
  - الخدمات الإدارية والمدنية،
  - تعزيز الإشراف البرلماني،
  - تعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة،
  - إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والاختلاس،
  - القيام بإصلاحات قضائية.

وعلى هذا الأساس، فإن مبادرة النيباد في حال تطبيقها بجدية والتزام سوف تفرض على الدول الأعضاء فيها التزامات ومسئوليات ذات صبغة تعاقدية في مجالات شديدة الحساسية والخطورة مثل ديمقراطية الحكم وحقوق الإنسان (Droit de l'homme) وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية، زيادة على ذلك أن هذا الداء يخضع لمواجهة وتقييم دوري مستقل، ويترتب على نتائج هذه المراجعة آثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول في المساعدات الدولية وتخفيف الديون والاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة.

المطلب الثاني

ترحيب" الثماني" بالمبادرة

وقد قام قادة مبادرة النيباد، بعرض المبادرة في قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في جنوا بايطاليا في (20) يوليو سنة (2001م)، وقد رحبوا بالمبادرة ووافقوا على دعمها. وصدر بيان بهذا الشأن، حث فيه القادة الأفارقة على الالتزام بمبادئ أساسية وهي:

- منع المنازعات وإدارتها وتسويتها،
- تعزيز الديمقراطية (Démocratie) وترسيخ الحكم السياسي.

إن مبادرة النيباد تمتلك كل عناصر النجاح، فهي مبادرة افريقية، وصنعت في إفريقيا بمفكرين إفريقيين ويملكها الأفارقة، بما يعني من دلالات في مقدمتها أن إفريقيا بقيادتها قد بدأت تأخذ زمام المبادرة في صياغة تصورها

ورؤيتها الخاصة بمستقبلها، رغم أنها تبنت الإطار البرلماني الغربي. ويبقى الأهم هو توضيح علاقة النيباد بالاتحاد الإفريقي، فالعلاقة بينهما غير واضحة ولا توجد علاقة تنظيمية بين المنظمتين، مما يدعو إلى الإسراع بوضع أسس جديدة وواضحة هيكليا ووظيفيا بين النيباد والاتحاد (NEPAD) الإفريقي (UA).

الثبت التقني للدول الإفريقية[1]

دولة غابون

الموقع الجغرافي : تقع غابون في إفريقيا الوسطى على الضفة الغربية للمحـــيط الأطلس، يحدّها كونغو شرقا وجنوبا، والكامرون شمالا، و غيينا الاستوائية من الشمال الغربي، المحيط الأطلسي غربا .

رئيس الدولة : حاج عمر بانغو

المساحة : 267667 كلم^2

عدد السكان : 1,1 مليون نسمة

العاصمة : ليبروفيل

المدن الرئيسية : بوت جنتل، و لمبارين، و مواندا، و أويام، و مويلا.

العملة : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : المسيحية والإسلام

التاريخ : كانت الغابون مستعمرة فرنسية عام 1886 أصبحت مستقلة عام 1960 برئاسة ليون نيبا. و بعد وفاة نيبا عام 1967 أصبح البير برنار بونغو رئيسا للبلاد، ويعاد انتخابه منذ ذلك الحين بانتظام، وقد دخل في الإسلام عام 1973حيث غير اسمه إل ى حاج عمر بانغو . وبعد سنة أسس الحزب الديمقراطي الغابوني . و تمت المصادقة سنة 1991 على دستور جديد يقرّ

[1] وكالة الأنباء الجزائرية

التعددية. وفي عام 1993 أعيد انتخاب بانغو رئيسا . وفي عام 1996 فاز حزب بانغو بالأغلبية في الانتخابات التشريعية والمحلية، وانتخب بانغو من جديد سنة 1998 لعهدة سبع سنوات .

النظام السياسي : نظام رئاسي بمجلس وطني.

الحزب الحاكم : الحزب الديمقراطي الغابوني .

أحزاب المعارضة : اتحاد الشعب الغابوني، و التجمع الوطني للبوشرن، والحزب الغابوني للتقدم .

الاقتصاد : يشتهر الغابون بإنتاج البترول و الخشب و المنغنيز حيث يحتل المرتبة الأولى والثانية في تصدير هذه المواد عالميا إضافة إلى تصديره للبلاستيك . وتغطي غابات الغابون ما يقارب من 85% من أراضيها مما يجعلها غنية بأنواع عديدة من غازات البترين خاصة الأكوام/ أول مصدر عالمي.

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد :يبلغ 3490 دولار/1995/ .

الغابون عضو في منظمة الوحدة الافريقية ، و الأمم المتحدة، و منظمة البلدان المصدرة للبترول.

حاج عمر بونغو: ولد عمر بونغو يوم 30 ديسمبر 1935 وبدأ حياته المهنية كموظف في إدارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 1958.وفي 1960 غادر الجيش برتبة ملازم أول ليصبح سنتين بعد ذلك موظفا في وزارة الشؤون الخارجية. وعين بعد ذلك مساعد مدير ديوان رئيس الجمهورية، ليعين سبعة أشهر بعد ذلك مدير ديوان. و منذ ذلك الحين أصبح شخصه مرتبطا بالعمل الحكومي حيث أصبح المساعد الأول للرئيس لوون انبا. عين سنة 1965

وزيرا منتدبا لرئاسة الجمهورية مكلف بالدفاع الوطني والتنسيق، ثم عين سـنة بعد ذلك وزيرا للإعلام والسياحة، ليخلف سنة 1967 بصفته نائـب رئـيس الرئيس الراحل لؤون انبا طبقا للدستور. وأنتخب رئيسا سنة 1970 قبل أن يعيد انتخابه إلى هذا المنصب في 1973 إلى 1980 و1986 إلى 1998 . وقـد أقـرّ التعددية الحزبية سنة 1990 . ترأس السيد عمر بانغو منظمة الوحدة الافريقيـة سنة1997.

جمهورية كونغو

الموقع الجغرافي : الكونغو بلد يقع في إفريقيا الوسطى و يحده الغـابون غربـا والكامرون شمالا وجمهورية إفريقيا الوسطى شرقا و جمهورية كونغو الديمقراطية /الزائر سابقا/ جنوبا و منطقة كابيندا وانغولا جنوبا .

رئيس الدولة : دنيس ساسو نقيسو.

المساحة : 000 342 كلم^2 .

السكان : 3 ملايين نسمة .

العاصمة: برازافيل

المدن الرئيسية : بوانت نوار/ دوليزيك/ نكابي / ويسو/ موسانجو .

العملة النقدية: الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الأغلبية كاثوليكية

نبذة تاريخية : الكونغو مستعمرة فرنسية سابقا و تحـصل علـى الاسـتقلال (Indépendance) يوم 15 أوت 1960 حيث أصبح القس فلوبر يولو رئـيس الدولة الأول. و في عام 1963 وصل الفونس ماسا ماديبا إلى الحكم بدعم من ثورة /الأمجاد الثلاثة/ الكنغولية. في عام 1968 استولى مريان نغوابي على الحكم أسس الجمهورية الاشتراكية حول الحزب الوحيد حزب العمـل الكونغـولي وخلفه في هذا المنصب الجنرال جواكيم يومبي أوبا نغو سنة 1977 وبعد سنتين من ذلك أصبح ساسو نغيسو رئيسا للجمهورية فتم تبني دستور جديد وإدخال

التعدديــــة عــــام 1992 و انتخـــب باســـكال ليـــسورا رئيـــسا .

وشب النزاع الكنغولي الداخلي عام 1993 وبعده بسنة واحدة فقـــط وقع الاتفاق (Accord) من أجل السلم والديمقراطية (Démocratie) و ظهـــر نزاع آخر عام 1997 خرج منه ساسو نغيسو منتصرا حيـــث أصـــبح رئيـــسا للجمهورية.

النظام السياسي : نظام سياسي يشارك ممثلو المعارضة في الحـــكومة المـــشكلة بعد انتصار ساسو نغيسو .قد تم تعليق العمـــل بالدستور عام 1997 بموجـــب إجراء قانوني و تعود السلطة التشريعية للمجلس الـــوطني الانتقـــالي طيلـــة المرحلـــة الانتقالية التي حددت بثلاث سنوات.

الحزب الحاكم : القوات الديمقراطية (Démocratie) المتحدة وهـــي تحـــالف أحزاب صغيرة من الشمال حول حزب العمل الكنغولي.

أهم أحزاب المعارضة : الاتحاد الإفريقـــي (union africaine) الـــديمقراطي الاجتماعي و الحركة الكنغولية من أجل الديمقراطية (Démocratie) والتنميـــة الشاملة.

الاقتصاد : يعتبر البترول الثروة الرئيسية للبلاد. وسمح استغلال حقل افـــشور بنكوسا عام 1996 برفع إنتاج البترول. ومن الموارد الطبيعيـــة للـــبلاد يمكـــن الإشارة إلي الخشب و الذهب و الصيد البحري والزراعة وقصب السكر.

إجمالي الدخل الفردي : 670 دولار أمريكي .

الكونغو عضو في عدة منظمات دولية وجهوية منها منظمة الوحدة الافريقية (Organisation de l'unité africaine) ومنظمة الأمم المتحدة.

دونيس ساسو- نغيسو

ولد السيد ساسو نغيسو في سنة 1943 بإيدو في شمال البلاد و تابع دراساته في المعهد العادي لدوليزي بمبوندا من 1956 إلى 1961 .تابع تكوينه في مدرسة مختلف الأسلحة في شرشال (الجزائر) سنة 1961 قبل أن يلتحق بالمدرسة التطبيقية للمشاة لسانت ميكسان في فرنسا سنة1963 . كان قائد كتيبة بمجموعة القوات الجوية و المنطقة العسكرية المستقلة لبرازافيل قبل أن يصبح وزيرا للدفاع.وأصبح السيد ساسو نغيسو رئيسا للجمهورية سنة 1979 كما كان رئيسا للوحدة الإفريقية وللصندوق الإفريقي لمكافحة الأبارتايد من 1986 إلى1987 .

جمهورية بورندي

الموقع الجغرافي : بلد يقع في إفريقيا الوسطى يحده رواندا شمالا و تنزانيا شرقا والزائير غربا .

رئيس الدولة : الماجور بيار بويويا

المساحة: 27834 كلم^2

السكان: 5,8 ملايين نسمة

العاصمة : بوجمبورا

المدن الرئيسية : غيتيغا/ رومنجي/نغوزى

العملة : الفرنك البورندى

اللغات : كيروندى /لغة وطنية/ والفرنسية /لغة إدارية/ والسوا حلية /لغة محلية/

الديانة : ثلثي البرونديون مسيحيون و 20 % يعتقـــدون بالديانـــة التقليديـــة الانيمية وهناك أقلية مسلمة 2% فقط.

نبذة تاريخية :

عثر على آثار إنسانية تعود إلى 10 آلاف سنة على حافة بحيرة تنغانيا. استعمرت ألمانيا بور نــدى خلال الثمـــانينات من القرن التـــاسع عشر تحت تسميتها المحلية اورندي. في عام 1923 أبقت الأمم المتحدة على رواندا أدخلت اورندى تحت الوصاية البلجيكية بعد الحرب العالمية الثانية. تحصل البورنـــدى على الاستقلال (Indépendance) يوم 1 جويلية 1962 .

وفي عام 1966 تولى النقيب ميشال مكمبيرو الحكم ليعلن قيام الجمهورية وينصب كرئيس بعد 10 سنوات من ذلك ثم وصل الجنرال جـــون باتيست بغـــازا إلى الحكم (arbitre) وانتخب رئيسا للجمهـــورية عـــام 1984 قبـــل أن يخلفه الماجور بيار بويويا وهو قائد اللجنة العسكرية للخلاص الوطني .

وفي عام 1992 صودق على دستور جديد يؤسس التعددية . وفي عام 1994 تولى سلفستر نتبنتنعانيا مهام الرئاسة بعدما كان رئيس المجلس الوطني ثم عاد الرئيس السابق بيار بويويا إلى الحكم بعد سنتين من ذلك . وعرفت بورندي نشوب مشادات عرقية و اجتمعت من 15 إلى 21 جوان 1998 الفصائل البور ندية الـــ17 في أروشـــا بحضـــور ممثلـــين عن منظمـــتي الوحدة الإفريقيـــة والأمـــم المتحدة فتـــم التوقيـــع على تصريـــح يدعو إلى وقـــف المشادات واستئناف المفاوضات (Les négociations) من أجل السلم.

النظام السياسي : يعود وضع الدستور إلى عام 1992 و النظام رئاسي ويـــتم انتخاب المجلس الوطني لعهدة تشريعية مدتها 5 سنوات.

الاقتصاد : بوروندي بلد زراعي أساسا ويقوم الاقتصاد على تـــصدير الـــبن والشاي وتحتل الزراعات المعيشية ثلاثة أرباع المساحات المزروعة. أما النـــشاط الصناعي الأول فيتمثل في الصناعات الغذائية.

إجمالي الدخل الفردي: 185 دولار.

بوروندي عضو في عدة منظمات دولية وجهوية منها منظمة الوحدة الافريقية (Organisation de l'unité africaine) منظمة الأمم المتحدة و مجموعة

البحيرات الكبرى (Les grands lacs) والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى .

بيار بيويا

ولد بيار بيويا في 14 نوفمبر 1949 بروتوفو ببوروندي، زاول دراساته الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه ثم انتقل من 1967 و 1975 إلى بلجيكا حيث تحصل على شهادة ليسانــــس في العلــوم الاجتماعيـــة. وتلقى تربصا دام ستة أشهر بالمدرســـة التطبيقية للفرق في بلجيكــــا. ولدى عودته إلى بوروندي عين قائد فيلق.

بين سنتي 1976 و 1977، تابع تكوينا في مدرسة هيئة الأركان للسلاح المدرع

وسلاح الفرسان بفرنسا و بعد ذلك تربصـــا آخر بمدرسة الحرب في جمهورية ألمانيا الفدرالية بين 1980 و1982 ولدى عودتـــه من ألمانيـــا، عين بيويا قائدا للفيلق ٢المدرع لغيتيغا وأصبح عضوا في اللجـــنة المركزيـــة للحـــزب الـــواحد (وبرونا).

وفي سنة 1984 عين ضابطا في قيادة الأركـــان مكلف بالتـــدريب قبل آن يعين سنة 1987 على رأس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التي وضعت حدا لنظام الجمهورية الثانية و مهد الطريق لإعـــداد برنامـــج واسع للتقويم الوطني (ترقية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وتهذيب تسيير الشؤون العمومية والتنمية الاقتصادية للبلاد).

وبعد الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد، عاد الرئيس بيويا على رأس الدولة في 25 جويلية 1996.

جمهورية الكاميرون

الموقع الجغرافي : بلد من إفريقيا الوسطى يقع على ساحل المحيط الأطلسي وللكامرون حدود مع التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية و الغابون ونيجيريا .

رئيس الدولة : بول بيا

المساحة: 475000 كلم^2

السكان: 14 مليون نسمة

العاصمة : ياووندى

المدن الرئيسية : دوالا /مروا/ غار / بافوسام

العملة: الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية/ الانجليزية.

الديانة : الانيمية /الإسلام/ المسيحية

نبذة تاريخية : كانت تحت الحماية الألمانية من 1884 إلى 1916 أصبحت عام 1916 تحت وصايتين بريطانية غربا وفرنسية شرقا واستقلت عام 1960 تحت اسم الجمهورية الفيدرالية ثم الجمهورية المتحدة عام 1972 أصبحت تسمى بجمهورية الكامرون عام 1983 و في عام 1982 استقال رئيسها الأول أحمد واحجو لصالح رئيس الوزراء بول بيا الذي أعيد انتخابه خلال الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى عام 1992. وضع دستور جديد عام 1996 يقوم على نظام شبه رئاسي وبرلمان ذي غرفتين .

النظام السياسي : نظام رئاسي و كانت المراجعة الأخيرة للدستور يوم 18 جانفي 1996 و قد أدخلت تعديلات تأسيسية و وظيفية أفرزتها العودة إلى التعددية . يتكفل المجلس الوطني بالسلطة التشريعية .

الحزب الحاكم : التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني . وفي إطار الانفتاح يشغل حزبان من المعارضة وهما الاتحاد الوطني من اجل الديمقراطية (Démocratie) والتقدم واتحاد الشعب الكاميروني مناصب في الحكومة.

أهم أحزاب المعارضة: الجبهة الاجتماعية الديمقراطية (Démocratie) وجبهة الاتحاد الديمقراطي الكاميروني والحركة من اجل الدفاع عن الجمهورية.

الاقتصاد : استعاد اقتصاد الكاميرون في السنوات الأخيرة النمو. ويزخر البلد بموارد طبيعية مثل البترول و الغاز و البكسيت /خامس احتياطي عالمي/ و الحديد و القصدير والمواد المتصدئة . وتتمثل زراعات التصدير في الكاكاو /المرتبة السابعة عالميا عام 1995/ و البن /المرتبة 22 عالميا عام 1995/ و السكر و الموز و القطن والخشب.

إجمالي الدخل الفردي : 700 دولار

الكاميرون عضو في عدد من المنظمات الدولية و الجهوية منها منظمات الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة والكمنولث.

بول بيا:

من مواليد 13 فيفري 1933 في مفوميكا جنوب البلاد، زاول الرئيس الكاميروني بول بيا دراسته العليا في فرنسا حيث تحصل على شهادات في القانون العام والعلوم السياسية، وبعد عودته إلى الوطن، عين سنة 1970 وزير

دولة وأمينا عاما لرئاسة الجمهورية. في سنة 1975، أصبح عضوا في المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الوطني الكاميروني و وزيرا أولا ثم نائب رئيس الاتحاد الوطني الكاميروني. وفي سنة 1982، بول بيا يخلف الرئيس المستقيل احمد واحيجو على رأس الدولة وهذا بموجب الدستور (شغور المنصب).

في سنة 1983، أنتخب رئيسا للاتحاد الوطني الكاميروني سنة قبل انتخابه رئيسا للجمهورية. في سنة 1985، أنتخب في الرئاسة الوطنية للتجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني. وأعيد انتخابه سنة 1988 في منصب رئيس الجمهورية ثم في سنتي 1992 و1997 .

جمهورية أنغولا

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية أنغولا جنوب غرب القارة الإفريقية تحدها زامبيا شرقا و الزائير شمالا و ناميبيا جنوبا.

رئيس الدولة : خوسى ادوار دو دوس سانتوس

المساحة: 847 548 1 كلم^2

عدد السكان: 847 548 10 نسمة

العاصمة: لواندا

المدن الرئيسية : هوا نبو/ بنغويلا/ ملانجى

العملة : كوانزا

اللغات : البرتغالية/ كيمبوندو/ كيبانغو و غيرها

الديانة : الائمية / الكاثوليكية والبروتستانتية.

نبذة تاريخية : مستعمرة برتغالية سابقا أحرزت على استقلالها في 11 نوفمبر 1975 بعد مقاومة مسلحة انطلقت في عام 1961 . وصل خوسى ادوار دو دوس سانتوس إلى الحكم كرئيس للجمهورية وللحركة الشعبية لتحرير انغولا سنة 1979 وذلك خلفا للرئيس الراحل أغستينو نيتو. بدأت المفاوضات (Les négociations) بين الحكومة وحركة /يونيتا / الاتحاد الوطني من اجل التحرير الكامل لانغولا في عام 1990 .

و بعد سنة من ذلك تم التوقيع على اتفاق (Accord) سلام في البرتغال. في عام 1992 نظمت انتخابات تشريعية فاز بها مترشحو الحركة الشعبية لتحرير

أنغولا. كما فاز خوسى ادوار دو دوس سانتوس بالرئاسيات لكن جوناس سافيمـــي رفض نتائـــج الاقـــتراع فاستؤنفت المفاوضات (Les négociations) من جديد في لوزاكا عاصمة زامبيا سنة 1993.

وتم التوقيع على بروتوكول في شهر نوفمبر 1994 في لوزاكا بين الحكومة و /اليونيتا/ تحت رعاية الأمم المتحدة . وتم تشكيل حكومة الوحدة والوفاق الوطني في أبريل 1997 .

النظام السياسي: نظام حكم رئاسي ذو مؤسسات سياسية ديمقراطية تعددية وقد تمت مراجعة الدستور الساري عدة مرات. و شكلت حكومة الوحدة والوفاق الوطني في أبريل 1997 . كما تم انتخاب مجلس وطني في 1992 .

الحزب الحاكم : الحركة الشعبية لتحرير انغولا

أهم أحزاب المعارضة : اليونيتا / الجبهة الوطنية لتحرير انغولا / .

الاقتصاد : تزخر أراضى انغولا بثروة بترولية معتبرة و مناجم الماس ومعادن الحديد و الفوسفات و البوكسيت و اليورانيوم و الذهب وموارد مائية هامة.

إجمالي الدخل الوطني الفردي: 270 دولار أمريكي.

انغولا عضو في كل من منظمة الوحدة الافريقية (Organisation de l'unité africaine) و منظمة الأمم المتحدة ومجموعة إفريقيا والكرايب و المحيط الهادي /و المنظمة الأممية للزراعة و التغذية

والبنك الدولي (Banque mondiale) لإعادة البناء و التنمية و الصليب الأحمر الدولي و المنظمة العالمية للشغل و صندوق النقد الدولي (Fonds monétaire international) و الصندوق الدولي للتنمية الفلاحة

ومنظمة الشرطة الدولية /انتربول/ و اليونسكو و المنظمة العالمية للصحة و غيرها ومجموعة الـــ77 و اللجنة الأولمبية الدولية و غيرها.

خوسي ايدواردو دوس سانتوس

من مواليد سنة 1942 في لواندا وحائز على شهادة مهندس في البترول، كما أحرز على تخصص في الإشارة العسكرية بعد متابعة دراسات في باكو في الاتحاد السوفيتي، وبدأ مشواره السياسي سنة 1961 حيث التحق بالحركة الشعبية من اجل تحرير انغولا وانتخب عضوا في اللجنة المركزية للحركة سنة 1974 .

كما شغل منصب منسق العلاقات الخارجية لحكومة الائتلاف سنة 1975 .

وتقلد منصب وزير الشؤون الخارجية لحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وأصبح سنة 1977، نائبا للوزير الأول ووزيرا للتخطيط.

بعد وفاة رئيس الدولة و رئيس الحركة الشعبية لتحرير أنغولا اغوستينو نيتو، عين السيد دوس سانتوس على رأس الدولة خلفا له وانتخب في الدور الثاني على رأس الجمهورية في شهر أكتوبر 1992 .

جمهورية جنوب إفريقيا

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة الإفريقية وهي تطل على كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهندي تحدها شمالا ناميبيا وبوتسوانا وزمبابوي ومن الشمال الشرقي الموزمبيق وشرقا سوازيلاند ومن الجنوب الشرقي مملكة اللوزوتو.

رئيس الدولة : تابوا مبيكي

المساحة: 1223201 كلم^2

عدد السكان: 43,3 مليون نسمة /1997/

العاصمة : بريتوريا /العاصمة الإدارية/ مدينة الكاب /العاصمة التشريعية/ بلوم فونتان /العاصمة القضائية/ .

المدن الرئيسية : جوهانسبورغ / دربان / بورت اليزابيت / ايست لندن /

العملة : الراند .

اللغات الرسمية : الإنجليزية / الافريقانية .

الديانة: المسيحية / الإسلام / والهندوسية

نبذة تاريخية : مستعمرة بريطانية من 1910 إلى 1961 بعد أن استعمرها الهولنديون في القرن السادس عشر. خاضت نضالا مستميتا ضد الأبارتايد من 1960 إلى 1991 تاريخ إطلاق سراح الزعيم نيلسون مانديلا بعد أن قضى 27 سنة في السجن وفي نفس السنة أعطيت الشرعية لحزبه / المؤتمر الوطني الإفريقي/

وأعلن عن نهاية نظام الأبارتيد . وفي أبريل 1994 فاز حزب مانديلا في أول انتخابات تشريعية متعددة الأجناس حيث أصبح مانديلا رئيسا.

النظام السياسي : نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) رئاسي. منذ عام 1994 تزودت البلاد ببرلمان متعدد الأجناس /دستور 1996/.

الحزب الحاكم: المؤتمر الوطني الإفريقي.

أهم أحزاب المعارضة : الحزب الديمقراطي والمؤتمر الإفريقي وجبهة الحرية .

الاقتصاد : يعتمد على الموارد المنجمية كالذهب /أول منتج في العالم/ الماس الحديد الفولاذ واليورانيوم .في عام 1992 كانت جنوب إفريقيا تحتل المرتبة السابعة في العالم في تصدير المنتوجات الزراعية. أما في الميدان السياحي فقد احتلت جنوب إفريقيا المرتبة السادسة والعشرين من بين الدول المستقطبة للسواح سنة 1997 .

إجمالي الدخل الفردي: 5400 دولار.

جمهورية جنوب إفريقيا عضوة في كل من منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) ومنظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الكومنولث والمنظمة العالمية للتجارة وجمعية تنمية دول إفريقيا الجنوبية والسوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا .

ثابو مفويلوا مبيكي

ولد الرئيس ثابو مفويلوا مبيكي يوم 18 جوان 1942 في جنوب إفريقيا، بعد طرده من المدرسة سنة 1959 عقب إضراب مدرسي ، زاول دراسته كعصامي إلى غاية تحصله على شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية سنة 1966 بجامعة

سوساكس. ناضل في صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي منذ بداية الستينات.

شارك سنة 1961 في تجنيد الطلبة السود للتنديد بإقامة نظام التميز العنصري، ومارس مهام أمين لجمعية الطلبة الآفارقة. سنة بعد ذلك، غادر جنوب إفريقيا. وعين بين 1967 و 1970 في مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي في لندن.

وعين مساعد أمين بمجلس الثورة في لوزاكا ومثل المؤتمر الوطني الإفريقي في بريطانيا وبوتسوانا وسوازيلندا ونيجيريا و زامبيا.

في سنة 1975، أنتخب في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الإفريقي، وبعد ثلاث سنوات، عين أمينا للشؤون السياسية في مكتب رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي . وشغل بين 1984 و1989، منصب رئيس قسم الإعلام للمؤتمر الوطني الإفريقي. كما شارك السيد ثابو مبيكي الذي كان من بين أعضاء وفد المؤتمر الوطني الإفريقي الذي شرع آنذاك مع الحكومة في محادثات تحضيرية لمفاوضات بريتوريا التي توجت باتفاقات " غروت شور".

كما شارك في كافة المفاوضات (Les négociations) التي سبقت المصادقة على "الدستور الانتقالي".

وفي سنة 1994 عين نائبا لرئيس الجمهورية و في سنة 1997 أنتخب رئيسا للمؤتمر الوطني الإفريقي الذي رشحه للانتخابات الرئاسية التي نظمت في شهر جوان الماضي والتي فاز بها.

جمهورية كونغو الديمقراطية

الموقع الجغرافي : جمهورية الكونغو الديمقراطية (Démocratie) بلد من إفريقيا الوسطى تحدها جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان شمالا وأوغندا و رواندا و بوروندي وتنزانيا شرقا و كونغو غربا و زامبيا وانغولا جنوبا.

رئيس الدولة : لوران ديزيرى كابيلا

المساحة : 2349409 كلم^2

السكان : 46498539 مليون نسمة/ 1996/

العاصمة : كينشاسا

المدن الرئيسية : لومباشي / كيسنغاني/كنانغا/غوما/بكافو ومبوجي.

العملة : الفرنك الكنغولي / 1 دولار يساوى 3 ف ك/

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الأغلبية مسيحية

نبذة تاريخية : كانت مستعمرة بلجيكية تحت اسم الكونغو منذ سنة 1908 ونالت استقلالها يوم 3 جوان 1960 برئاسة الرئيس باتريس لوممبا الذي اغتيل يوم 17 جانفى 1961 . و بعد عزل الرئيس كازافوبو عام 1965 تولى منصب رئيس الجمهورية الجنرال موبوتو. وقد أدخلت التعددية في البلاد عام 1970 و تم تبني دستور جديد .

وغادر المارشال مبوتو كنشاسا في شهر أبريل 1997 فاسحا المجال للرئيس لوران ديزيرى كابيلا الذي وصل إلى كنشاسا يوم 20 أبريل 1997 وأدى اليمين يوم

29 من نفس الشهر. وقد وضع الرئيس كابيلا حدا لاى حضور عسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية (Démocratie).

النظام السياسي : نظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس بكل السلطات التنفيذية والتشريعية والعسكرية.

الحزب الحاكم : تحالف القوات الديمقراطية (Démocratie) من أجل تحرير كونغو زايير.

أهم أحزاب المعارضة : الاتحاد من أجل الديمقراطية (Démocratie) والتقدم الاجتماعي

والحزب اللوممبي الموحد و قوات التجديد للاتحاد و للتضامن وقوات المستقبل و الحزب الديمقراطي الاجتماعي المسيحي.

الاقتصاد : يمثل النحاس و الزنك و الكوبالت و الذهب الخام و الماس والبترول و البن والكاكاو الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (Démocratie).

جمهورية الكونغو الديمقراطية (Démocratie) عضو في العديد من المنظمات الدولية و الجهوية منها منظمتا الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة.

لوران ديزيري كابيلا

ولد كابيلا في 27 نوفمبر 1939 في موبا (كونغو)، و انتقل إلى باريس في 1950 لمزاولة دراسات في الفلسفة. و بعد ذلك بعشر سنوات اصبح مسؤولا جهويا على "بالوباكات" ، و هي جمعية "البالوبا" في كاتنغا.

وبعد دراسات في ألمانيا الشرقية درس في جامعة بلغراد. في 1962 أصبح رئيس

ديوان وزير الإعلام في حكومة شمال كاتنغا. وبعد مضي سنة اختار المنفى في برازافيل حيث أسس مع الموالين لباتريس لومامبا المجلس الوطني للتحرير. وعين نائبا لرئيس المجلس الوطني للتحرير مكلفا بالعلاقات الدولية والتجارة الخارجية في الحكومة التي ترأسها "سوميالوت".

وبصفته رئيس ديوان وزير الإعلام التقى في 1964 بالثوري تشي غيفارا في القاهرة و تولى قيادة الفرع الشرقي للجيش الشعبي للتحرير قبل أن يصبح بعد سنة مسئولا عسكريا عن مناطق الكيفو و كاتنغا. وفي 1967، انشأ حزب الثورة الشعبية

وفرعها العسكري المسمى القوات الشعبية المسلحة. في 1996 تم إنشاء تحالف قوات التحرير الديمقراطية (Démocratie) في ليميرا. ونصب نفسه رئيسا و قائدا لجيش تحرير الكونغو. و بعد سقوط موبوتو في 1997 أصبح رئيسا للدولة و رئيسا لجمهورية الكونغو (الزايير سابقا) ورئيسا للحكومة و قائدا أعلى للقوات المسلحة الانغولية ووزيرا للدفاع الوطني.

دولة اريتريا

الموقع الجغرافي : تمتد إريتريا على ساحل البحر الأحمر وتقع بين السودان وإثيوبيا وجيبوتي .

رئيس الدولة : اسياس افوركي

المساحة : 300 124 كلم^2

عدد السكان : 28ر3 مليون نسمة

العاصمة : أسمرة

المدن الرئيسية : ماساوا / أصاب/ كرين/ ماندافرا.

العملة النقدية : ناكفا

اللغات : ثلاث لغات رسمية هي تيغرنيا و العربية والإنجليزية .

الديانة : الكنيسة القبطية والإسلام.

نبذة تاريخية :

ما بين 1889 و 1941 كانت مستعمرة إيطالية ثم أصبحت تحت إدارة بريطانيا من 1941 إلى 1952 و ضمت إريتريا في اتحاد مع إثيوبيا بقرار أممي واندلعت حرب التحرير عام 1961 . وأنشئت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في عام 1972 أعلن استقلال إريتريا يوم 27 مايو 1993 بعد نجاح الاستفتاء (Référendum) الذي جرى من 23 إلى 25 من نفس الشهر .

وعين يوم 24 مايو 1993 السيد أسياس أفوركى رئيسا للدولة وتحول حزب

الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا إلى الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية (Démocratie) والعدالة سنة عام 1994 .

النظام السياسي : نظام رئاسي كما يحدده دستور 1997 . السلطة التشريعية يمارسها المجلس الوطني الانتقالي.

الحزب الحاكم : الجبهة من أجل الديمقراطية (Démocratie) والعدالة .

أحزاب المعارضة : لا وجود لمعارضة قانونية لكن هناك معارضة إسلامية مسلحة .

الاقتصاد : يعتمد الاقتصاد الاريتيري على الزراعة وتربية المواشي والصيد والنفط . وقد بلغت قيمة الصادرات 158 مليون دولار عام 1997.

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد : 150 دولار أمريكي.

دولة إريتريا عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) ومنظمة الأمم المتحدة .

اساياس افويركي

من مواليد 2 فيفري 1945 في اسمرا في اريتيريا، تخلى الرئيس اسايس افويركي عن دراسته في الهندسة في أديس أبابا سنة 1966 ليلتحق بجبهة تحرير اريتيريا حيث تقلد عدة مناصب سامية ضمنه.

في سنة 1987، عين أمينا عاما للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، وأصبح أمينا عاما للحكومة المؤقتة لأريتيريا سنة 1991 قبل أن يصبح سنتين من بعد الرئيس الأول لدولة اريتيريا.

وفي سنة 1994، خلفت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بتشكيلة سياسية جديدة

هي الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية (Démocratie) والعدالة التي عين السيد اسايلس أمينا عاما لها.

جمهورية أثيوبيا الاتحادية

الموقع الجغرافي : تقع إثيوبيا أقصى قرن إفريقيا ولها حدود مشتركة مع السودان وكينيا والصومال وجيبوتي وايريتيريا .

رئيس الدولة : نغاسو غيدادا

المساحة : 1104294 كلم^2

عدد السكان : 58٫24 مليون نسمة /1996/.

العاصمة : أديس أبابا التي تحتضن مقر منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine).

المدن الرئيسية: دير داوا وغوندار ودسي .

العملة : البير.

اللغة الرسمية: الامهاريك كما تستعمل الإنجليزية والعربية

الديانة : حوالي نصف السكان من الكاثوليك الارثدكس / 6%/ ثم المسلمون /40 %/

نبذة تاريخية :

تعتبر إثيوبيا من بين أحد مهود الإنسانية فقد أكدت البحوث آن أحد أقدم آثار الإنسان الحديث / لوسي/ الذي يعود إلى حوالي 3 ملايين سنة عثر عليه في سهل الاواش وفي عام 1527 قدم المسلمون إلى إثيوبيا بقيادة الأمير // غران دهارارا //فاستعان النجاشي بالبرتغاليين وبعدها استولت إيطاليا على ميناء اسار عام 1872 ثم ماساوا عام 1885 و أصبح هايلي سلاسي ملكا عام 1930 ثم .

احتلت إيطاليا البلاد لمدة قصيرة / 41/1935 قبل عودة النجاشي إلى أديس أبابا عام 1941 . لقد لعب النجاشي دورا رياديا في إنشاء منظمة الوحدة الافريقية (Organisation de l'unité africaine) عام 1963 وفي سنة 1974 تم عزل هايلي سلاسي فتولت الحكم(arbitre) اللجنة العسكرية المؤقتة.

في مايو 1991 أنشأت الجبهة الديمقراطية (Démocratie) الثورية للشعب الإثيوبي التي

يترأسها مليس زناوى حكومة وطنية انتقالية . و انتهى النظام الانتقالي بعد انتخاب الرئيس نغاسو غيدادا من طرف الجمعية الفدرالية عام 1995 .

النظام السياسي : جمهورية فدرالية. ويقسم دستور 1994 الأراضي الإثيوبية إلى 9 ولايات تتشكل على أساس عرقي . ونظريا لكل واحدة منها الحق في تقرير مصيرها.

الحزب الحاكم : الجبهة الديمقراطية (Démocratie) الثورية للشعب الإثيوبي.

أحزاب المعارضة : يضم البلاد أكثر من 60 حزبا .

الاقتصاد : موارد زراعية أساسا ويمثل البن ثلثي الموارد الموجهة للتصدير .

إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد : 100 دولار أمريكي.

إثيوبيا عضو في منظمات دولية وجهوية عديدة منها منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) ومنظمة الأمم المتحدة .

نيغاسو غيداد

ولد سنة 1944 . درس التاريخ باديسا بابا ثم علم الأعراق و علم النفس بألمانيا حيث كان معلما من 1978 إلى 1991 بفرانكفورت.عاد إلى إثيوبيا سنة 1991

حيث عين وزيرا للعمل ثم للاتصال . في يوم 23 أوت 1995، وصل النظام الانتقالي إلى نهايته بعد انتخاب السيد نيغاسو غيداد رئيسا للجمهورية من طرف الجمعية الفدرالية. و في نفس اليوم، عين ميليس زيناوي، الوزير الأول للحكومة الانتقالية منذ 1991، عين وزيرا أولا و رئيسا للسلطة التنفيذية.

جمهورية كينيا

الموقع الجغرافي : كينيا بلد يقع في إفريقيا الشرقية تحده تنزانيا جنوبا وأوغندا غربا و السودان وإثيوبيا شمالا والصومال من الشمال الشرقي.

رئيس الدولة : دانيال أراب موى المساحة : تبلغ 582640 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 3ر28 مليون نسمة .

العاصمة : نايروبى

المدن الرئيسية : ممباسا / كيسومو/ ناكورو .

العملة النقدية : الشلينغ الكيني

اللغة الرسمية : الإنجليزية والسواحلية

الديانة : الأغلبية مسيحية

نبذة تاريخية : أدخلت تحت الحماية البريطانية عام 1895 ثم أدمجت كمستعمرة للتاج البريطاني عام 1920 قبل أن تصبح كينيا جمهورية عام 1964 برئاسة جومو كينياتا الذي بقى رئيس لها إلى أن وافته المنية في عام 1978 حيث خلفه في منصب الرئاسة نائبه دانيال توروييتيش أراب موى الذي أعيد انتخابه سنة 1997 لعهدة رئاسية رابعة وأخيرة.وكانت أول انتخابات تعددية في كينيا قد جرت سنة 1992 .

النظام السياسي : نظام رئاسي حسب دستور 1963 .

الحزب الحاكم : الاتحاد الكيني الوطني الإفريقي .

أهم أحزاب المعارضة : الحزب الديمقراطي و الحزب الوطني للتقدم ومنتدى إعادة بناء الديمقراطية (Démocratie) في كينيا والحزب الاجتماعي الديمقراطي

الاقتصاد : كينيا ثالث منتج عالمي لمادتي البن و الشاي أصبحت في سنة 1996 رابع منتج عالمي للأزهار . كما تعتمد على السياحة إذ تمتلك محمية شاسعة للحيوانات وشواطئ استوائية خلابة تجلب أعدادا كبيرة من السواح كل سنة.

الدخل القومي للفرد : يبلغ 330 دولار .

دانيال أراب موا:

ولد في شهر سبتمبر 1924 في ساشو بمنطقة بارينغو في كينيا.أصبح دانيال أراب موا بعد دراسات زاولها بمدرسة أفريكا اينلاند ميشن- كابسابت في كينيا معلما بين 1945 و1949 ثم شغل منصب نائب مدير في ثانوية تامباش من 1950 إلى 1955، كما كان عضوا في المجلس التشريعي في 1955 ثم رئيسا للاتحاد الديمقراطي الإفريقي في كينيا من 1960 إلى 1964.

وفي سنة 1961 أصبح أراب موا أمين البرلمان للتربية و نائب بارينغو سنة 1961 ثم وزير التربية بين 1962 و 1963 قبل أن يحتل منصب وزير الحكومة المحلية بين 1963 و 1964. وأصبح بعد ذلك وزيرا للداخلية من 1964 إلى 1967 قبل أن تسند له مهام نائب رئيس و قائد شؤون الدولة في البرلمان ووزير الداخلية.

ويشغل دانيال أراب موى منصب رئيس الجمهورية منذ 1978 وبين 1981و 1983 ترأس منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) .

وقد شارك في عدة أعمال وساطة لإحلال السلم وخاصة في التشاد وانغولا والموزمبيق والسودان وإثيوبيا والصومال.

جمهورية جيبوتي

الموقع الجغرافي : يحدّ جمهورية جيبوتي اريتريا غربا و إثيوبيا جنوبا والصومال شرقا . وهي تحتلّ موقعا استراتيجيا على مدخل البحر الأحمر.

رئيس الدولة : إسماعيل عمر غلاه

المساحة : 23000 كلم^2

العاصمة : جيبوتي

المدن الرئيسية : تاجوراه

العملة النقدية : الفرنك الجيبوتى

اللغات : العربية والفرنسية

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت جيبوتي تحت الاحتلال الفرنسي وتحصلت على استقلالها عام 1977 وانتخب على حاج حسان غولاد ابتدون رئيسا. لم يترشح الرئيس غولاد للانتخابات الرئاسية التي نظمت يوم 4 سبتمبر 1999 مع بقائه في رئاسة الحزب الحاكم وفاز مدير ديوانه السيد غيلي بمنصب رئيس الجمهورية .

النظام السياسي : نظام رئاسي وتمارس السلطة التشريعية الجمعية الشعبية

الحزب الحاكم : التجمع الشعبي من أجل التقدم .

أحزاب المعارضة : الجبهة من أجل إعادة الوحدة و التقدم وهو حزب يشارك حاليا في الحكم في إطار التحالف مع حزب الرئيس السابق ابتيدون .

الاقتصاد : يعتمد اقتصادها على التجارة البحرية والسكك الحديدية / خط جيبوتي/ أديس أبابا / ومن مواردها الملح و الإسمنت والثروات البحرية.

إجمالي الدخل الفردي : / 150000/ فرنك جيبوتي.

جيبوتي عضو في //منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) و الأمم المتحدة والجامعة العربية (Ligue arabe) و مجموعة الــ 77 و بلدان إفريقيا والكرايبب و المحيط الهادي و منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية و السوق المشتركة لدول إفريقيا الجنوبية والشرقية.

إسماعيل عمر غلاه:

ولد السيد غلاه في 27 نوفمبر 1947 بدير داوا في إثيوبيا وتابع دراساته الابتدائية بالخلف الفرنسي بدير داوا ما بين 1954 و 1960 ثم دراساته الثانوية بمدرسة شارل فوكو في جيبوتي ما بين 1960 و 1964 .

بدأ السيد غلاه مشواره المهني في سنة 1964 كموظف وكان يناضل في الجامعة الشعبيّة الإفريقية من أجل الاستقلال (Indépendance) من 1975 إلى 1979 ثم أصبح عضوا للتجمع الشعبي من أجل التقدم في سنة 1979 . في سنة 1981 أصبح رئيسا للجنة المركزية للتجمع و للجنة الثقافية. سنة بعد ذلك، أصبح السيد غلاه عضوا في مكتب التجمع قبل أن يشغل منصب نائب رئيس ثالث لنفس التجمع. في أبريل 1999، كان مترشح حلف التجمع و جبهة إعادة البناء و الوحدة و الديمقراطية (Démocratie) في الانتخابات الرئاسية التي فاز بها. و كان السيد غلاه إلى غاية ذلك التاريخ مدير ديوان الرئيس أبتيدون.

جمهورية السنغال

الموقع الجغرافي : السنغال بلد من إفريقيا الغربية يحده شمالا موريتانيا وشرقا مالي وجنوبا غينيا وغينيا بيساو. وتوجد غامبيا محصورة داخل إقليم السنغال.

رئيس الدولة : عبدو ضيوف

المساحة : تبلغ 196712 كلم^2

عدد السكان : 3ر8 ملايين نسمة

العاصمة : داكار

المدن الرئيسية : سان لويس /تياس / زيغينشور

العملة : الفرنك الافريقى

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانية : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت السنغال مستعمرة فرنسية وتحصلت على استقلالها يوم 4 أبريل 1960 أقيمت التعددية عام 1974 و في عام 1981 أصبح عبدو ضيوف رئيسا للبلاد خلفا لليوبولد سيدار سانغور وفى 24 ماى 1998 فاز الحزب الاشتراكي في الانتخابات التشريعية وتم عقب ذلك انتخاب مجلس الشيوخ في 20 جانفى 1999 .

النظام السياسي : نظام رئاسي منذ 1963 وأصبح عبدو ضيوف رئيسا للبلاد منذ 1988 أعيد انتحابه عام 1993 . السلطة التشريعية يمارسها برلمان ذو غرفتين منذ جانفي 1999 وذلك بعد إنشاء مجلس الشيوخ .

الحزب الحاكم : الحزب الاشتراكي

الاقتصاد : يعتمد الاقتصاد السنغالي على الزراعة أساسا ويمثل الفستق والقطن والصيد البحري الموارد الأساسية للبلاد متبوعة بالسياحة والفوسفات واحتياطات الذهب والغاز الطبيعي .

الدخل الفردي : يبلغ 600 دولار /1995/

السنغال عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

عبدو ضيوف

الرئيس عبدو ضيوف هو رئيس دولة السنغال منذ 1981 تاريخ خلافته للرئيس المستقيل ليوبولد سيدار سنغور . الرئيس عبدو ضيوف من مواليد 7 سبتمبر 1935 في لوغا شمال السنغال. تحصل على شهادة ليسانس في القانون العام بعد مزاولة دراسات بجامعة الحقوق في داكار ثم في فرنسا.

وعند عودته إلى السنغال، عين محافظ منطقة ثم مدير ديوان وزير الشؤون الخارجية فامينا عاما للجمهورية سنة 1963، في سنة 1968 ، عين وزيرا للتخطيط والصناعة، وبعد سنتين، وزيرا أولا إلى غاية سنة 1981 حيث أصبح رئيسا خلفا لسنغور الذي استقال قبل سنتين من انتهاء عهدته طبقا للدستور. وقضى عهدة رئاسية لمدة سبع سنوات سنة 1993 كما شغل السيد ضيوف منصب رئيس منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) سنة 1992ورئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

جمهورية الصومال الديمقراطية

الموقع الجغرافي : تقع الصومال أقصى في القرن الإفريقي ويحدها جيبوتي من الشمال الغربي و أثيوبيا من الغرب وكينيا من الجنوب الغربي.

المساحة : تبلغ 637657 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 10ر2 ملايين نسمة

العاصمة : موغاديشيو

المدن الرئيسية : كسمايو/ هرغيسا/ بربرا .

العملة : الشيلينغ الصومالي.

اللغات : الصومالية والعربية.

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : تتكون الصومال من /الصومالي لاند/ البريطانية القديمة وصوماليا الإيطالية اللتان اتحدتا بمجرد الاستقلال (Indépendance) . وفي عام 1950 وضعت الأمم المتحدة الصومال تحت وصاية إيطاليا لمدة 10 سنوات وفي يوم 1 جانفي 1960 صدر دستور جمهورية الصومال المستقلة الذي وضعته الغرفة المنتخبة عام 1959 . يسند دستور 1960 الحكم لرئيس الجمهورية . وبعد استفتاء 1990 تمت المصادقة على دستور جديد. و في عام1991 انقسمت البلاد إلى عدة مناطق تسيرها فصائل عسكرية. وأصبح السيد حسين محمد عيديد رئيسا للصومال عام 1996 خلفا لأبيه المتوفى .

النظام السياسي : انتخبت ندوة /صوديرا/ يوم 3 جانفي 1997 مجلسا رئاسيا يتكون من 5 أعضاء . للصومال مجلس وطني يتشكل من 171 عضوا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات عن طريق التصويت العام ومن ستة أعضاء معينين.

الأحزاب السياسية (Les partis politiques) : المؤتمر الصومالي و الحركة الوطنية الصومالية ورابطة الشبيبة الصومالية والحزب الاشتراكي الثوري الصومالي .

الاقتصاد : أغلب أراضى الصومال صحراوية ومواردها الأساسية هي تربية المواشي والزراعة.

إجمالي الدخل الفردي : يبلغ 150 دولار / 1995/ .

جمهورية الصومال الديمقراطية (Démocratie) عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) والأمم المتحدة والجامعة العربية (Ligue arabe).

مملكة سوازيلاند

الموقع الجغرافى : تقع مملكة سوازيلاند في جنوب القارة الإفريقية وهى منحصرة بين دولة جنوب إفريقيا والموزمبيق.

حاكم الدولة : الملك مسواتى الثالث

المساحة : تبلغ 17363 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 780000 نسمة

العاصمة : العاصمة الإدارية /مبابان/ العاصمة التشريعية/لوبامبا/.

المدن الرئيسية : لا فتنغ ولاريى

العملة : ليلانغنى

اللغات : الانجليزية والسوازية

الديانات : المسيحية/57 % وعقائد محلية

نبذة تاريخية:

في عام 1968 أصبحت سوازيلاند مملكة دستورية مستقلة وفى سنة 1972 علق الملك سوبهوزا العمل بالدستور وحل الأحزاب السياسية (Les partis politiques) أعلن عن /حالة/ الطوارئ. وفى عام 1982 مات الملك سوبهوزا فخلفه الملك مسواتى الثالث الذي حل البرلمان عام 1992 وانشأ مجلسا عرائشيا تقليديا سمى بالليكوكو. وفى عام 1993 شرع في تطبيق الديمقراطية (Démocratie) أجريت انتخابات في شهر سبتمبر من عام 1998 .

النظام السياسي : حكم ملكي علق العمل بالدستور القديم عام 1973 أما الدستور الجديد لسنة 1978 فلم يقدم رسميا للشعب .

أحزاب المعارضة : منعها دستور 1978 .

الاقتصاد :

تعد المياه المورد الطبيعي الوحيد للبلاد . و تتمثل أهم الصادرات في السكر والعصائر المركزة غير الكحولية والقطن أما الإنتاج الزراعي فيتمثل قصب السكر والحوامض والذرة والأناناس .

الإنتاج القومي الخام : يبلغ 1440 مليون دولار /1997/

الدخل الفردي : يبلغ 3800 دولار

مملكة سوازيلاند عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) ومنظمة الأمم المتحدة.

الملك مسواتي الثالث:

ولد يوم 19 أبريل عام 1968، زاول دراساته الابتدائية والثانوية بسوازيلاند. وتحصل على شهادة في العلوم السياسية والحقوق بعد أن تابع دراسات عليا بإنجلترا، وهو ولي عهد الملك سوبهوزا الذي توفي عام 1982، وعين ولي العهد من طرف العائلة الملكية عن عمر يناهز 14 سنة عام 1983.وتربع على العرش يوم 25 أبريل 1986.وتقاسم المسؤوليات الملكية مع الملكة الأم، حارسة القيم التقليدية، وتقلد منصب رئيس دولة وتكفل بالنشاطات التنفيذية، كما شغل منصب وزير الدفاع منذ 1987.

جمهورية تانزانيا المتحدة

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية تانزانيا في إفريقيا الشرقية تتشكل من طانجانيكا سابقا وجزر زنجبار وبامبا الواقعة في المحيط الهندي وتحدها شمالا كل أوغندا وكينيا وغربا البورندى وروواندا والجمهورية الكونغو الديمقراطية (Démocratie) /الزايير سابقا/ وجنوبا الموزمبيق وملاوي وزامبيا.

رئيس الدولة : بن يمين ويليام مكابا

المساحة : تبلغ 954090 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 29,9 مليون نسمة /حسب إحصاء 1997/

العاصمة : دار السلام

المدن الرئيسية: موانزا /طابورا /مبيا/ طانغا/ زنجيبار/ دودوما.

العملة : الشيلنيغ التانزانى /1 دولار س 662 شيلينغ/

اللغات : السواحلية /لغة وطنية/ الإنجليزية /لغة ثانية/

الديانات : الإسلام المسيحية البوذية والانيمية.

نبذة تاريخية : في 9 ديسمبر 1961 استقلت طانغانيكا بعد أن كانت منذ 1916 تحت الانتداب (Mandat) والوصاية البريطانية. وفى عام 1962 انتخب جوليوس نييريرى رئيسا للجمهورية وفى 26 أبريل من سنة 1964 استقلت زانجيبار لتتشكل جمهورية تانزانيا المتحدة. وقد عاشت البلاد حربا ضد أوغندا دامت من عام 198. إلى عام 1987 في سنة 1985 ترك /أب الآمة// نييريرى مكانه للسيد على حسن موينيي. وتم إدخال التعددية الحزبية عام 1992 .

النظام السياسي : نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) رئاسي حسب دستور طانغانيكا الساري المفعول منذ عام 1961 والذي تمت مراجعته في 1962 و دستور زانجيبار القائم منذ عام 1963 والذي تمت مراجعته في السنوات 1964 1979 و 1984 .

أما دستور /الوحدة/ بين طانغانيكا وزانجيبار فهو قائم منذ عام 1964 وتمت مراجعته في 1965 و1977 و1992 .وقد احتفظت جزر زنجيبار وبامبا بإدارة مستقلة برئيس وحكومة خاصة بهما.

الحزب الحاكم : /شاماشا مباندوزى / الحزب الواحد سابقا هو حزب الثورة.

أهم أحزاب المعارضة: حزب /ان سى سى ار/ ماغيزي.

الاقتصاد : الموارد الطبيعية من ثروة مائية وايتان وفوسفات وفحم ونيكال وغاز طبيعي وحديد وذهب وأحجار كريمة. وتتمثل الصادرات في البن والقطن والسيزال والشاي والتبغ وجوز البلاذر.

الدخل الفردي : يبلغ 17. دولار /1996/

جمهورية تانزانيا عضو في عدة منظمات من بينها منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) ومنظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

بن يمين وليام مكابا:

ولد بن يمين وليام مكابا في 12 نوفمبر 1938 بنداندا وزاول دراسته في أوغاندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وتحصل على ليسانس في الأدب واللسانيات وتابع برنامجا خاصا في الدبلوماسية والعلاقات الدولية (1962-1963). وفي

1967 احتل منصب مدير جريدة "تانزانيا ستاندرد نيوسبيبر" وكلف بإصدار يومية "ديلي" و "ساندي نيوز". وفي 1974 أصبح مكلف بالإعلام لدى الرئيس نير يري قبل أن يعين سفيرا لتانزانيا في نيجيريا في 1976 . وبين 1970 و 1977 كان مكابا عضو في برلمان مجموعة دول شرق إفريقيا، وبين 1977 و 1980 احتل منصب وزير الشؤون الخارجية. أنتخب نائبا وأصبح وزيرا للإعلام والبث الإذاعي في 1980، وقد عين سفيرا في كندا والولايات المتحدة على التوالي (1982-1983). واحتل مكابا من جديد منصب وزير الخارجية من 1984 إلى 1990، وأنتخب نائبا للمرة الثالثة في 1990 و من جديد وزيرا للإعلام والبث الإذاعي إلى غاية ماي 1992 وهو التاريخ الذي عين فيه وزيرا للتربية العالية والعلوم والتكنولوجيا.أنتخب بن يمين وليام مكابا رئيسا للجمهورية في 22 نوفمبر 1995 لمدة خمس سنوات.

جمهورية تشاد

الموقع الجغرافي : تحد جمهورية التشاد من الشمال ليبيا ومن الجنوب جمهورية إفريقيا الوسطى ومن الغرب النيجر ونيجيريا والكاميرون ومن الشرق السودان.

رئيس الدولة : إدريس دبي.

المساحة : تبلغ 1284 آلف كلم^2 .

عدد السكان : يبلغ 6ر932 مليون نسمة.

العاصمة : نجامينا.

المدن الرئيسية : بنغور و صرح و عبش و موندو و دوبا.

العملة : الفرنك الإفريقي.

اللغات الرسمية : الفرنسية والعربية.

الديانات : الإسلام /44 بالمائة/ و المسيحية /33 بالمائة/ والباقي الأنيمية.

نبذة تاريخية : مستعمرة فرنسية قديمة استقلت يوم 11 أوت 1960و كان فرانسوا تومبالباى أول رئيس جمهورية وفى سنة 1973 احتلت التشاد من طرف ليبيا و في سنة 1989 تم التوقيع في الجزائر على اتفاق (Accord) سلام بين التشاد و ليبيا و عبر الطرفان عن إرادهما في عرض خلافهما الحدودي على محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale). وفى 3 جويلية 1994 قررت محكمة العدل الدولية (cour de justice internationale) ضم شريط أوزو إلى التشاد. وفى3 جويلية 1996 تم انتخاب رئيس الجمهورية

إدريس دبي بينما أجريت الانتخابات التشريعية في جانفي 1997 قبل تنصيب المجلس الشعبي الجديد في 4 أبريل من نفس السنة.

النظام السياسي : نظام رئاسي. وتمت المصادقة على الدستور عن طريق الاستفتاء (Référendum) يوم 31 مارس 1996 ويقوم بالمهمة التشريعية مجلس وطني تعددي.

الحزب الحاكم : الحركة الوطنية للإنقاذ.

أحزاب المعارضة : الاتحاد من أجل الجمهورية و الديمقراطية (Démocratie) والاتحاد الوطني من أجل التنمية والتجديد والاتحاد من أجل الديمقراطية (Démocratie) والجمهورية والتجمع من أجل الديمقراطية (Démocratie) والتقدم والحزب من أجل الحريات والتنمية والتحالف الوطني من أجل الديمقراطية (Démocratie).

الاقتصاد : تزخر بموارد الطبيعية مثل الصمغ العربي وتعد من أهم مصدريه في العالم بـــ 3500 طن سنويا. كما تنتج القطن والسكر وعدد من المعادن مثل الذهب والفضة و البلاتين والحديد والتيتان والمنغنيز والتنغستين. كما يقدر احتياطها من النفط ب 900 مليون برميل تقع في منطقة دوبا جنوب البلاد.

الدخل الفردي : يبلغ 240دولار /1997/.

التشاد عضو في منظمتي الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة.

إدريس دبي:

ولد عام 1952 في بردوبا بالتشاد. سجل إدريس دبي في المدرسة الفرنسية في فادا ليواصل دراساته في الثانويتين الفرنسية العربية في أبيشي و جاك مودينا

لبونغور. وهو متحصل على شهادة البكالوريا في العلوم, تلقى تكوينا عسكريا بمدرسة الضباط العاملين لنجامينا (دفعة 1976/1975) ليدخل بعد ذلك إلى معهد صناعة الطيران أموري لا غرانج لهازبورك (فرنسا). واصبح طيارا.تحصل على رتبة عقيد وتابع من 1986 إلى 1987 دراسات بالمدرسة العليا للحرب لمختلف الأسلحة في فرنسا. وفي عام 1987 يعين مستشارا لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالدفاع والآمن وفي الوقت ذاته محافظا مكلفا بالأسلحة. وفر إلى السودان على اثر خلاف مع رئيس الدولة، السيد حسان حبري. وعين العقيد إدريس دبي الذي كان رئيس الحركة الوطنية للإنقاذ منذ إنشائها في مارس 1990 لرئاسة مجلس الدولة فور انتصار القوات الوطنية يوم 4 ديسمبر 1990 . كما رقي إدريس دبي إلى رتبة جنرال يوم 21 فيفري 1995 و انتخب رئيسا للجمهورية يوم 3 جويلية 1996 .

جمهورية الطوغو

الموقع الجغرافي : تقع جمهورية الطوغو في إفريقيا الغربية وتحدها شمالا بوركينا فاسو و غربا غانا و شرقا البنين.

رئيس الدولة : الجنرال غناسنغبي أيادېما

المساحة : تبلغ 56785 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 138ر4 مليون نسمة

العاصمة : لومى

المدن الرئيسية: سوكودى وكباليم وكارة واتاكبامى

العملة : الفرنك الإفريقي

اللغة الرسمية : الفرنسية

الديانة : الاثمية /50 %/ المسيحية/35 %/ الإسلام/15 %/

نبذة تاريخية : انطلاقا من عام 1894 أصبحت محمية ألمانية ثم احتلها الفرنسيون والإنجليز في بداية القرن العشرين قبل أن تقع تحت الانتداب (Mandat) الفرنسي فيما بعد إلى أن استقلت يوم 27 أبريل 1960 .في عام 1967 تولى أيادېما رئاسة الدولة وعين من جديد في نفس المنصب سنة 1972 . وفى سنة 1979 أعيد انتخابه رئيسا في نفس الوقت الذي أعيد فيه انتخاب نواب الجمعية الوطنية.

النظام السياسي : حكم رئاسي وتم تبنى الدستور في عام 1992 وتتكون السلطة التشريعية من غرفة واحدة.

الحزب الحاكم : تجمع الشعب الطوغولي.

أحزاب المعارضة الرئيسية : اتحاد القوى من اجل التغيير غير ممثل في الجمعية لجنة النشاط من اجل التجديد والاتحاد الطوغولي من أجل الديمقراطية (Démocratie).

الاقتصاد : تزخر الطوغو بعدة موارد طبيعية مثل الفوسفات الملح والرخام والقطن و الفول والكاكاو والبن. وتصدر الفوسفات والجير الخيوط القطنية والبن والفول و الكاكاو.

الدخل الفردي : يبلغ 400 دولار /1998/ الطوغو عضو في عدة منظمات دولية وإقليمية من بينها منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) والأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ناسيغبي ايادیما:

ولد في عام 1936 في بيا بالطوغو وزاول دراساته الابتدائية والثانوية في بيا وبيرياه لينضم في سن التاسعة عشر إلى الجيش الفرنسي. وعاد ايادیما إلى الطوغو يوم 13 جانفي 1963 وتمت ترقيته ملازما أولا ثم عقيدا. كما عين قائدا للمشاة عام 1964 ليصبح بعد سنة قائدا للأركان برتبة عقيد. انتخب ناسيغبي أيادیما عام 1972 رئيسا للجمهورية قبل أن يعيد انتخابه على التوالي عام 1986 و 1993 و1998.

جمهورية رواندا

الموقع الجغرافي : رواندا بلد يقع في إفريقيا الشرقية يحده أوغاندا شمالا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (Démocratie) (الزايير سابقا) غربا وبوروندى جنوبا وتنزانيا شرقا.

رئيس الدولة : القس بيزى مونغو

المساحة : تبلغ 26340 كلم^2

عدد السكان : يبلغ 7 ملايين نسمة

العاصمة : كيغالى

المدن الرئيسية : بوتارى وجيزانى

العملة : الفرنك الروندى

اللغات : الكينيار واندة و الفرنسية .

التاريخ : كانت محمية ألمانية من عام 1886 إلى غاية 1916 قبل أن تضعها عصبة الأمم(société des natios) تحت الوصاية البلجيكية إلى غاية الأول من جويلية 1962 تاريخ استقلالها.

وقد عين غريغوار كايياندا كأول رئيس للجمهورية. و في عام 1978 تولى الجنرال جوفينال هابيا ريمانا الحكم (arbitre) و أعيد انتخابه في 1983 و 1988 . وعاشت البلاد العديد من الخلافات الداخلية قبل أن يتم التوقيع على اتفاق (Accord) السلام //الاروشا// في الرابع من أوت 1993 .

في يوم 19 فيفرى 1994 عين القس بيزى مونغو رئيسا للجمهورية وشكلت حكومة وحدة وطنية .

النظام السياسي : نظام رئاسي حسب دستور عام 1991 وحكومة وحدة وطنية تتكون من خمس تشكيلات سياسية ومجلس انتقالي .

الأحزاب المشاركة في الحكم : الجبهة الوطنية الرواندية والحركة الديمقراطية (Démocratie) الجمهورية و الحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب الليبرالي و الحزب الديمقراطي المسيحي.

الاقتصاد : تعد جمهورية رواندا بلدا زراعيا بالدرجة الأولى و تتشكل صادراته من البن (2ر45 مليون دولار في عام 1997) و الشاي (7ر20 مليون دولار عام 1997) و الجلود (6ر4 مليون دولار) و حجر القصدير (7ر3 مليون دولار في 1997). الناتج القومي الإجمالي الخام : يبلغ 1659 مليون دولار /1997/

الدخل الفردي : يبلغ 180 دولار /1995/ .

رواندا عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) و منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى (Les grands lacs) .

الرئيس القس بيزي مونغو:

ولد القس بيزي مونغو سنة 1950 بكراغو (رواندا) وزاول دراساته الابتدائية والثانية بجيسنيي برواندا وأدى دراساته الجامعية بكل من لارواندال وستراسبورغ وغرونوبل بفرنسا (علم النفس -علوم سياسية والمحاسبة).

واصبح الرئيس الرواندي الذي كان إطارا في شركة النقل وبنك رواندا، مديرا

عاما للشركة الرواندية للمياه والكهرباء (اليكترو غاز) ليصبح بعدها عضوا في اللجنة التنفيذية للجبهة الوطنية الرواندية من 1990 إلى 1994 . واعتلى القس بيزي مونغو رئاسة الجمهورية في جويلية 1994 وهو أيضا نائب رئيس الجبهة الوطنية الرواندية منذ 1998 .

جمهورية السودان

الموقع الجغرافي : السودان بلد يعبرها نهر النيل تطل على البحر الأحمر في شمال الشرقي لها حدود مشتركة مع تسعة دول هي مصر شمالا وليبيا والتشاد غربا اريتيريا وإثيوبيا شرقا وكينيا وأوغندا والزائير ودولة وسط إفريقيا من الجنوب.

رئيس الدولة : الفريق عمر البشير

المساحة : تبلغ 2505813 كلم^2 /أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة/

عدد السكان : يبلغ 9ر27 مليون نسمة / /1997/

العاصمة : الخرطوم

المدن الرئيسية : أم درمان/الخرطوم /بحري/بورسودان/عطبرة/الأبيض

العملة : الجنيه

الديانة : الإسلام

نبذة تاريخية : كانت السودان محمية إنجليزية / مصرية منذ عام 1899 إلى أن نالت استقلالها في عام 1956 بعد حكم جعفر النميرى الذي دام من 1965 إلى 1985عرفت البلاد حكما برلمانيا في الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989 . في 1985 وضع دستور لكنه علق في عام 1989 وفى عام 1996 ثبتت الانتخابات العامة الجنرال البشير في منصب الرئاسة.

النظام السياسي : نظام حكم فيدرالي . برلمان .

الحزب الحاكم : المؤتمر الوطني / وهو المنظمة الوحيدة المسموح لها بالنشاط

الأحزاب الأخرى : الجبهة الوطنية الإسلامية والتحالف الديمقراطي الوطني والجبهة الموحدة للمعارضة.

الاقتصاد : يعتبر الصمغ من بين أهم موارد البلاد /فهو أول منتج عالمي لهذه المادة/ وتتمثل الصادرات الأخرى في القطن والسورغو.

الدخل الفردي : يبلغ 380 دولار /1995/ .

السودان عضو في منظمة الوحدة الإفريقية (Organisation de l'unité africaine) و منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية (Ligue arabe).

الرئيس عمر حسن أحمد البشير:

ولد أحمد البشير يوم 14 جانفي 1944 في مقاطعة شاندي بالسودان وتخرج من مدرسة الإدارة للسودان. هو حامل لشهادة ماجستير في العلوم العسكرية بالسودان وماليزيا كما تابع دراسات عليا في أكاديمية ناصر العسكرية بمصر. التحق في سن مبكر بصفوف الجيش وأصبح قائدا للناحية العسكرية الغربية وللقوات الجوية قبل أن يشغل منصب عميد المشاة. ساهم في تأسيس مجلس قيادة سمي مجلس "ثورة الإنقاذ الوطني".

أصبح رئيسا للدولة سنة 1989 بعد الإطاحة بالحكم المدني ثم نظم في 1993 انتخابات رئاسية مسبقة فاز بها وشغل منصب وزير الدفاع. حوّل عمر حسن أحمد البشير النظام البرلماني إلى نظام رئاسي وأصدر قوانين حول التعددية الحزبية والتناوب على السلطة. كما يشغل منصب رئيس المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم.

الثبت التعريفي[1]

الإقطاع (Feudalism):

نظام اقتصادي اجتماعي ظهر إلى الوجود بعد تفكك وسقوط نظام العبودية البدائية المشاعة، وقد وجد في جميع البلاد تقريبا. وكان الملاّك الإقطاعيون والفلاحون الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الإقطاعي.

والطبقة الإقطاعية الحاكمة المستغلة تشمل النبلاء وكبار رجال الكنيسة، وكانت طبقة الفلاحين المستغلة محرومة من كل الحقوق السياسية.

وشكل الدولة الإقطاعية كقاعدة كانت تتخذ الملكية المطلقة والإيديولوجية الدينية هي التي تسود الحياة الروحية للمجتمع.

العنصرية (Racialism):

نظرية تبرز التفاوت الاجتماعي والاستغلال والحروب بحجة انتماء الشعوب لأجناس مختلفة. وهي ترد الطبائع الاجتماعية الإنسانية إلى سماتها البيولوجية العنصرية، وتقسم الأجناس بطريقة تعسفية إلى أجناس (عليا) و(دنيا)، وقد كانت العنصرية النظرية الرسمية في ألمانيا النازية، واستخدمت لتبرير الحروب العدوانية وعمليات الإبادة الجماعية.

الفوضوية (A anarchism):

مذهب اجتماعي يشتق اسمه من لفظة إغريقية بمعنى (لاحكومة) فهو المذهب الذي يناهض قيام الحكومات، ويدعو إلى إنشاء مؤسسات اجتماعية

---

[1] محمد صهيب الشريف، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر بدمشق، سنة2002م.

واقتصادية بمحض اختيار الناس وإرادقم الحرة. ويعتـبر **بـرودون** (1806م-1865م) أول من نادى بالفوضوية (Anarchisme)، وطالب بتفويض السـلطة السياسية، وإحلال تنظيمات اجتماعية تتبادل المنافع، وتقوم علـى الاتفاقـات التعاقدية. عكس فوضوية (Anarchisme) **شـتيرن** (1806م-1856م) الـتي ترفض كل أشكال التعاون الاجتماعية، وتؤمن بالفرد وحده، فإن كان لزاما أن يتعايش مع بقية الناس، فبشرط أن لا يفقده ذلـك هويتـه، أمـا فوضـوية (Anarchisme) (**باكونين**) فاشتهرت بمعارضتها للماركسية ودعوتها لملكيـة العمال لأدوات الإنتاج، ولكنها كانت تعتمد العنـف (Violence) كطريـق لقلب نظام الحكم (Systémes du Pouvoir) واستيلاء العمال على السلطة.

الـرّق (Slavery, Servitude):

الشيء الرقيق، العبودية. وعند الفقهاء: عبارة عن عجز حكمي، شرع في الأصل جزاء عن الكفر. أما أنه عجز، فلأنه لا يملك ما يملكه الحـرّ مـن الشهادة، والقضاء، وغيرهما. وأما أنه حكمي، فلأن العبد قد يكون أقـوى في الأعمال من الحرّ حسّا.

القوميّة (Nationalism):

مبدأ إيديولوجي وسياسي ينعكس في أفكار وتصورات، تجعل من حب الوطن القيمة الاجتماعية الأساسية، وتعمل على زيادة ولاء الفـرد للـوطن، وتنطوي القومية على الشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين.

الفاشيّة (Fascism):

عقيدة بنيتو موسوليني، والنظام الذي أسسه. تقوم الفاشية على تشجيع وتعزيز العسكرية (المذهب العسكري)، والقومية المتطرفة. وقد نظمت إيطاليا وفق خطة تحكمية استبدادية يمينية، تتعارض تماما مع الديمقراطية (Démocratie) والليبرالية. وتنطبق على كل إيديولوجية أو حركة مستوحاة من هذه المبادئ، مثل الاشتراكية الوطنية الألمانية والكتائب الاسبانية.

المجتمع المدني (Société civil):

انطلقت هذه الكلمة مع أرسطو وراجت عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات استزلام بعائلات أو عشائر سياسية.

بعدها فصل **هيغل** مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم مجتمع المدني عن مفهوم الدولة، وتبعه في هذه الخطوة الماركسيون الذين رأوا في المجتمع المدني طرفا مختلفا عن الدولة ومناقضا لها في توجهاته السياسية.

أما اليوم فإن المجتمع المدني يعني، طوباويا، جميع القوى الشعبية، والبرجوازية التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات وتفتح الطاقات التي تصبو إليها، فالمجتمع المدني مناهض ومعارض للدولة التي يتهمها بالهرم والتحجر، وخاصة في الدول الغربية.

الاستعمار (Colonialisme):

نزوع الدولة الكبيرة إلى فرض سلطانها على البلدان الأخرى والاحتفاظ بسيطرتها عليها بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية. والاستعمار

(Colonialisme) يقوم على تشجيع رعايا الدولة على الهجرة إلى المستعمرات واستيطانها بغية تغيير هويتها السكانية، وربطها بالدولة الكبيرة ربطا عضويا، وهو ما يعرف بالاستعمار (Colonialisme) الاستيطاني ومن أبرز الأمثلة عليه استعمار الفرنسيين للجزائر.

حقوق الإنسان (Droit de l'homme):

المفهوم الواسع للحقوق الطبيعية لمجموع الكائنات الإنسانية أي حقها في الحياة والحرية والمساواة أمام القانون.وقد اتسعت هذه الحقوق فأصبحت تتضمن في الأزمنة الحديثة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

النازية (Nazism):

كلمة نازي مأخوذة بالاختصار والتصرف من العبارة الألمانية (National Sozialistishe Dentsche Arbeiter Partei) أي الاشتراكية القومية، وهي حركة عرقية داروينية شمولية، قادها هتلر و هيمنت على مقاليد الحكم في ألمانيا، وعلى المجتمع الألماني بأسره، والحركة النازية هي حركة سياسية وفكرية، ضمن حركات سياسية فكرية أخرى تحمل السمات نفسها ظهرت داخل التشكيل الحضاري الغربي بعد الحرب العالمية الأولى.

السمة الأساسية للنازية هي علمانيتها الشاملة وواحديتها المادية الصارمة. وآمن النازيون بفكرة الدولة باعتبارها مطلقا متجاوزا للخير والشر. وتبنت النظرية العرقية الداروينية الغربية، وأكدت التفوق العرقي للشعب الألماني على كل شعوب أوروبا وشعوب العالم.

تتضح مادية النازيين في إنكارهم للطبيعة البشرية وثباتها فكل شئ من منظورهم خاضع للتغير والحوسلة.

العصبية (Asabya):

هي رابطة الدم والدين التي تربط بين أفراد قبيلة فيتميزون بها عن سواهم من القبائل، أو بين أفراد عشيرة فيتميزون بها عن سائر العشائر. وميزة العصبية أنها توحد نظرة القبيلة أو العشيرة ضمن نطاق واحد. كما أنها توحد جهود وممارسات أفراد القبيلة أو العشيرة ضمن إطار واحد، وتجعلهم يصيبون ويعملون في الاتجاه نفسه ويفهمون الأمور من منظار واحد أيضا.

العرف (Custom):

ما استقرت عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول. وهو حجة أيضا لكنه أسرع إلى الفهم، وكذا العادة وهي ما استمر الناس عليه على حكم العقول وعادوا إليه مرة بعد أخرى.

المراجع والمصادر

الكتب:

- نزيه نصيف ميخائيل، النظم السياسية في إفريقيا (تطورها واتجاهاتها)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة1967.
- عبد القادر رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الإفريقية..التحدي والأمل، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط1، سنة2000، الجزائر.
- صلاح صبري، إفريقيا وراء الصحراء، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، سنة1960.
- Ben yacin toure-afrique l'épreuve de l'independance-presses universitaires de France, 1999.
- عبد الغني عبد الله خلف الله، مستقبل إفريقيا السياسي، مؤسسة المطبوعات الحديثة بالقاهرة، ط2، سنة1961.
- عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء... الديمقراطية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2004.
- انتقالية واستشفاف، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالجزائر، العدد2، سنة1999.
- انتقالية واستشفاف، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة بالجزائر، العدد3، سنة2001.
- مجلة afrique magazine n dec 2003
- الشروق (صحيفة جزائرية)، العدد1015-2004/03/04.

- الشروق (صحيفة جزائرية)، العدد1234-2004/11/22.
- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2005.
- عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد..الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط2، سنة2003.
- عبد القادر رزيق المخادمي، الحوار بين الشمال والجنوب، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1،سنة2004.
- أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر بدمشق، ط1، سنة2002.
- عبد القادر رزيق المخادمي، آخر الدواء الديمقراطية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2004.

الصحف والدوريات:

- صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، العدد2045، 21جانفي2004.
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد1015،4مارس2004.
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد1234،22نوفمبر2004.
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد968، 7جانفي2004.
- الشروق اليومي (صحيفة جزائرية)، العدد1020، 10مارس2004.
- خطب للرئيس الجزائري السيد/عبد العزيز بوتفليقة، للسنوات: 2001،2002، 2003.
- محفوظات خاصة بالكاتب.

مواقع مختارة من الإنترنت

http://acpss.ahram.org.
http://albayan-magazine.com
www.mondipolar.com
www.aljazeera.net
www.islamonline.net
www.asharqalawsat.com

ثبت كشاف التواريخ والموضوعات

كشاف التواريخ

- 1807 تطبيق نظام مستعمرة التاج لأول مرة في مستعمرة الكاب.
- 1870 اجتياح الاستعمار الأوروبي لإفريقيا.
- 1884 انعقاد مؤتمر برلين الشهير.
- 1909 إنشاء اتحاد جنوب إفريقيا.
- 1919 تكوين مؤتمر غرب إفريقيا الوطني.
- 1927 إنشاء اتحاد طلاب شمال إفريقيا في باريس.
- 1940 تكوين جبهة للسمتوطنين ضد المقاومة الافريقية.
- 1943 مظاهرات في نيجيريا للمطالبة بالاستقلال.
- 1947 إنشاء مكتب المغرب العربي للتنسيق بين الحركات الاستقلالية.
- 1951 إلغاء معاهدة الصداقة بين مصر وانجلترا.
- 1952 إعلان حالة الطوارئ في كينيا بتواطؤ المستوطنين.
- 1952 إعلان إنشاء الأحزاب السياسية (Les partis politiques) في كينيا.
- 1955 تنسيق القتال ضد الفرنسيين بين الجزائر والمغرب الأقصى.
- 1957 توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.
- 1958 انعقاد مؤتمر الدول الإفريقية في أكرا.

- 1959 عقد المشاورات الدستورية بين بريطانيا والاتحاد الإفريقي في كينيا.
- 1959 قيام اتحاد فدرالي بين غانا وغينيا.
- 1959 صدور إعلان كوناكري عن كل من نكروما وسكوتوري لإقامة الدول الإفريقية المستقلة.
- 1960 خروج الاستعمار البلجيكي من الكونغو.
- 1961 استقلال تنجانيقا.
- 1962 استقلال أوغندة.
- 1963 استقلال كينيا.
- 1963 المواجهة المسلحة بين الجزائر والمغرب حول الحدود.
- 1964 إعلان الاتحاد بين تنجانيقا وزنجبار.
- 1964 عقد معاهدة دفاعية بين المغرب وليبيا.
- 1964 مؤتمر القمة الإفريقية.
- 1990 استقلال ناميبيا.
- 1994 انتخاب نيلسون مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا.
- 1995 انعقاد مؤتمر حول الشراكة الأوروبية – المتوسطية.
- 1997 تألق جنوب إفريقيا في حجم الصادرات.
- 1999 انعقاد المؤتمر الوزاري الإفريقي– الأمريكي لأول مرة.

كشاف رؤوس الموضوعات

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ز)

(س)

(غ)

(ف)

(م)

نياسالاند: 14، 21، 120، 121، 122، 146،

(هـ)

(و)

(ي)

للمؤلف

1– **الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات**، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى سنة1999، طبعة ثانية سنة 2004، دمشق.

2–**النظام الدولي الجديد**: الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة 1999، طبعة ثانية، سنة2003، الجزائر.

3– **أزمة لوكربي بين منطق القانون والتعنت الغربي**، دار الفكر، الجزائر، طبعة أولى سنة، 1999، الجزائر.

4– **منظمة الوحدة الإفريقية**: التحدي والأمل، الموسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2000، الجزائر.

5– **التلوث البيئي**: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2000، الجزائر.

6– **الإعلام والمستقبل**: أفكار ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2001، الجزائر.

7– **الصراع العربي – الإسرائيلي**: ما أشبه اليوم بالبارحة، مطبعة البعث بقسنطينة، الجزائر، طبعة أولى سنة2001، الجزائر.

8– **أحداث متحركة... وفواصل لم تنته**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، طبعة أولى سنة2001، الجزائر.

9– **فضاءات حرة في الاقتصاد والدين والثقافة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.

10- **هجرة الكفاءات العربية: دوافعها واتجاهاتها**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2002، الجزائر.
11- **التصحر: ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2003، الجزائر.
12- **الإعلام والتنمية: قضايا.. وطموحات**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة أولى سنة 2004، الجزائر.
13- **آخر الدواء... الديمقراطية**، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة أولى، سنة 2003، الجزائر.
14- **نزاعات الحدود العربية**، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة أولى، سنة 2004، الجزائر.
15- **الحوار بين الشمال والجنوب**: نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة 2004، مصر.
16- **النظام العالمي الجديد للإعلام: الأسس والأهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع **بالقاهرة**، طبعة أولى، سنة2005، مصر.
17- **الانفجار السكاني في العالم : من تحدّيات العولمة .. إلى الفجوة الرقمية**، دار الفجر للنشر والتوزيع **بالقاهرة**، طبعة أولى، سنة2005، مصر.
18- **النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت!!** ، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقاهرة، طبعة أولى، سنة2005، مصر.

19- مشروع الشرق الأوسط الكبير..الحقائق والأهـداف والتـداعيات، طباعة مشتركة بين الدار العربية للعلوم ببيروت وديوان المطبوعـات الجامعيـة بالجزائر، ط1، سنة2005.

هذا الكتاب

يبحث التحول الديمقراطي في إفريقيا، وأثر النزاعات والوضع الاقتصادي المأساوي على تطبيق مسارات الديمقراطية (Démocratie) في إفريقيا، والتي تمت بطرق ارتجالية دون تحقيق، ودون فواصل زمنية أو احتياطات مسبقة.

تطاحن الأحزاب السياسية (Les partis politiques) في المنافسات العرقية على بقية الجوانب الأخرى. غياب الديمقراطية (Démocratie) في القارة الإفريقية هل يعود لفقدان شخصيات كريسماتية أم لأسباب مرتبطة بالمراحل التاريخية للقارة؟ كيف يمكن إقامة مجتمع مبني على المبدأ السلطوي؟ هل إفريقيا بصدد دفع ثمن التنافس عليها بين فرنسا والولايات المتحدة؟ ماسبب إفلاس إفريقيا؟ أهي التدخلات الأجنبية أم إفلاس النخب؟ ماهي الظواهر المفسرة التي تمنع بروز نخبة أو طبقة سياسية مسيرة، يمكن أن تكون الثروة الحقيقية والضمانة للأمم الإفريقية؟ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، هل هي بداية نهضة أم بداية فوضى عارمة؟
هذه التساؤلات وغيرها هي ما يحاول الإجابة عليها هذا الكتاب.

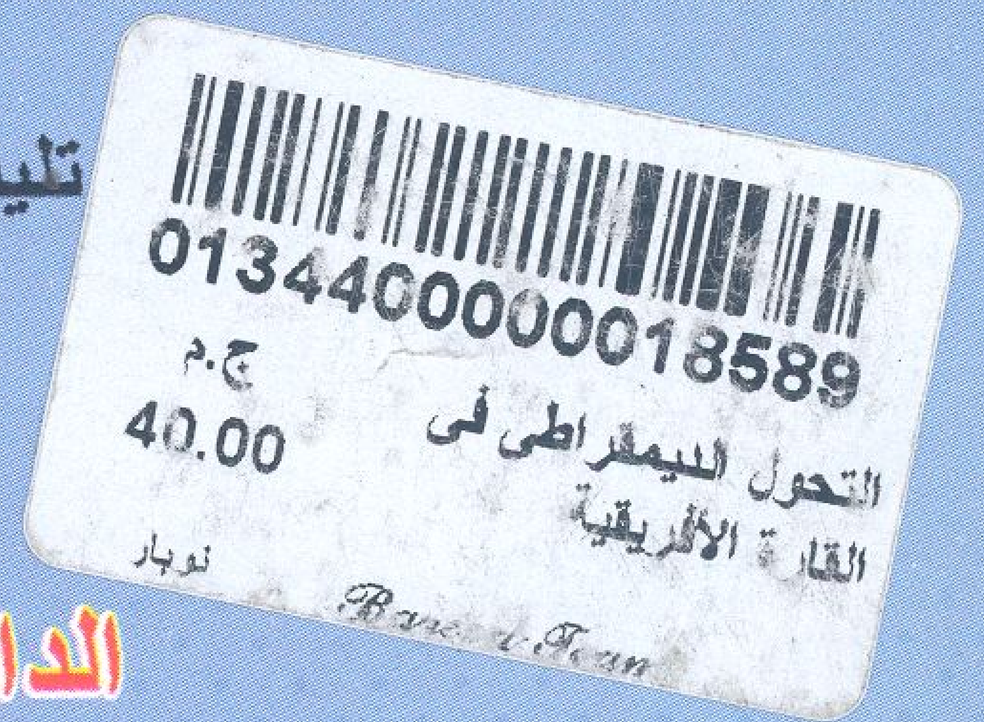
والله ولى التوفيق ،،،

الناشر
عبد الحى أحمد فؤاد

صدر أيضاً للناشر

- النزاعات فى القارة الأفريقية
- الحوار بين الشمال والجنوب
- الدولة رؤية سوسيولوجية
- تطور السياسة الدولية
- دراسات فى الفلسفة السياسية
- الدولة فى الفكر العربى الحديث
- إرهاصات غزو العراق ونهاية إسرائيل
- نزاعات الحدود العربية
- أخر الدواء ... الديمقراطية
- الدولة الجزائرية الحديثة
- الإعلام السياسى والرأى العام
- الدعاية السياسية وتطبيقاتها
- أساسيات الرأى العام
- الوجيز فى مناهج البحوث السياسية

دار الفجر للنشر والتوزيع
4 شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة
القاهرة - مصر
تليفون : 6242520 - 6246252 (00202)
فاكس : 6246265 (00202)
www.daralfajr.com
التوزيع بالجزائر:
الدار الجزائرية للطبع والنشر والتوزيع
تليفون وفاكس : 49 49 55 (021)







I.S.B.N
977-358-099-7